قاسيون

العدد 448
السبت 10 نيسان 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.512.703) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الحكومة ومآزق أرقامها..

اعترف نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أمام مجلس الشعب مؤخرا أن ٧٥٪ من المواطنين السوريين يعيشون على خط الفقر، فقد أكد في معرض رده على أسئلة أعضاء المجلس حول إيصال الدعم النقدي لمادة المازوت إلى «مستحقيه»، أن أعداد المستفيدين بلغت ٧٥٪ من المواطنين السوريين..!

وفي تصريح حكومي آخر، يقول وزير الإدارة المحلية إن التوزيع قد شمل ٤,٢٢٥ ملايين عائلة سورية بغض النظر عن المخالفات التي تمت خلال عملية التوزيع، والتي يجري استرداد مبالغها الآن..

وهكذا، إذا اعتبرنا أن ٤ ملايين عائلة استفادت من الدعم النقدي البالغ بمجمله عشرة آلاف ل.س لا غير للعائلة الواحدة، لتبين لنا أن المستفيدين، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن وسطي عدد العائلة السورية هو خمسة أفراد، يبلغ عددهم الإجمالي بنهاية المطاف نحو عشرين مليون مواطن، أي أكثر من ٧٥٪ من السكان، ويمكن أن تصل النسبة بالتالي إلى ٨٥٪ منهم، حسب أرقام التعداد السكاني في سورية. ولكن ليس هذا هو جوهر السؤال الذي تثيره هذه التصريحات.

من المعروف أن الدعم النقدي تقرر توزيعه من حيث المبدأ للعائلات التي تعيش على حد الفقر. وكان الاقتراح الأول يستهدف التوزيع على العائلات التي لا يزيد دخلها الشهري عن ٢٥٠٠٠ (خمسة وعشرين ألف ل.س)، واستقر الأمر أخيرا على توزيعه على العائلات التي لا يزيد دخلها السنوي عن ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمائة ألف ل.س)، أي دخلها الشهري يزيد بقليل عن ٣٠٠٠٠ (ثلاثين ألف ل.س)...

ومن المعروف أيضا أن الخطة الخمسية العاشرة اعتمدت رقم ٣٠٪ من السكان الذين يعيشون على حد الفقر الأعلى (دولاران للفرد في اليوم، أي ستون دولارا للفرد في الشهر، أي ٦٠×٥= ٣٠٠ دولار للعائلة شهريا، أي نحو ١٥ ألف ل.س شهريا) على أمل أن تخفضه في نهاية الخطة إلى نحو ٢٣٪..

وبغض النظر عن أن رقم الفقر محسوباً على طريقة الأمم المتحدة قد تجاوز الآن الـ ٤٠ ٪ من السكان، وقد دفع البعض ثمن التصريح والإعلان عن ذلك، فإن تضارب الأرقام حول الفقر من حيث نسبة السكان التي تعيش تحته أم من حيث تحديد الخط نفسه في الظروف السورية، يتطلب التدقيق والتمحيص والمعالجة.

والواقع يبين أن هناك خطين للفقر في سورية، خط اسمي، وخط فعلي، والمسؤولون الاقتصاديون يضطرون للتعامل مع الرقمين. فعند وضع الخطط يتبنون خط الفقر الاسمي (الخطة الخمسية العاشرة مثالا)، وحين يضطرهم الواقع لمعالجة قضية ملموسة، يجدون أنفسهم مرغمين للتعامل مع خط الفقر الفعلي (تعويض دعم المازوت مثالا) تحت ضغط الواقع نفسه الذي لا مهرب منه.

إن تناول هذا الموضوع ومعالجته له أهمية كبرى في ظل إقرار مجلس الشعب لقانون العمل الجديد الذي اقترحته الحكومة، والذي نسف مكتسبات هامة تحققت للطبقة العاملة بنضالاتها خلال عقود عديدة، وهو قد حاكى أسوأ ما في القوانين الرأسمالية الغربية في هذا المجال، من دون أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذه القوانين نفسها تعطي الطبقة العاملة حق الإضراب للدفاع عن حقوقها، مما يؤمن توازنا معينا بين حقوق العمال ومصالح أرباب العمل... ولكن القانون الجديد يتسم بخلل كبير في هذه النقطة بالذات. وهذه النقطة تحديدا لن تسمح بتطوير الاستثمار في البلاد كما يتصور البعض، في ظل أجور منخفضة، وفي ظل قوانين لاتسمح لأصحاب الأجور بالدفاع عن حقوقهم بشكل جماعي، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض الطلب وخلق بيئة طاردة للاستثمار وليس جاذبة له..

وفي هذا السياق أقرت فكرة تشكيل لجنة لتحديد الحد الأدنى للأجور. والسؤال هو: استنادا إلى أية معطيات ستحدد اللجنة هذا الحد الذي يرادف حدود الفقر الواردة أعلاه؟ واستنادا إلى أية أرقام لمستوى المعيشة سيتحدد الحد الأدنى للأجور؟

إذا قيل إن سلة الاستهلاك الحالية التي يعتمدها المكتب المركزي للإحصاء هي المرجع، ففي ذلك خطأ كبير، لأنها غير مبنية على أساس صحيح كما تظهر أرقام التضخم، فهنا أيضا لدينا رقمان للتضخم، رقم اسمي يستند لمعطيات المكتب المركزي للإحصاء، ورقم فعلي يلمسه المواطن العادي من خلال معيشته اليومية، وشتان ما بين الرقمين.

إن بناء حد أدنى حقيقي للأجور هو مهمة وطنية كبرى، يجب أن يجري عبر مشاركة جميع المعنيين من مختصين إلى عاملين، وأخيرا يجب أن يأخذ المسؤولون هذا النقاش بعين الاعتبار بشكل جدي.

ويجب ألا يعتقد أحد أن هذا الأمر صعب ومعقد لدرجة لا يمكن الوصول إلى نتائج صحيحة فيه. فالمطلوب سلة استهلاك حقيقية تعكس بشكل صحيح وموضوعي التغيرات في الأسعار وتأثيرها على أصحاب الدخل المحدود. والمطلوب بعد ذلك ربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، وأخيرا تأمين الفوارق بين الحد الأدنى للأجور الحالي والحد الأدنى الذي يعكس الحد الأدنى الحقيقي لمستوى المعيشة، من الضرائب على أصحاب الثروات الكبيرة التي تزداد تمركزا في ظل القوانين والقرارات التي أقرتها هذه الحكومة على مدى السنوات الماضية.

إن عدم معالجة قضية الحد الأدنى للأجور بشكل صحيح، لن يضر الاستقرار الاجتماعي فقط، بل لن يؤمن أي نمو اقتصادي حقيقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، وحل قضية الأجور بشكل صحيح وعادل هو ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■



انتخابات السودان في موعدها.. والمعارضة تنسحب.. أما الشعب......؟!

ماذا يجري في روسيا وحولها؟

خلال فترة وجيزة توالت الأنباء حول تردي الوضع الأمني سواء من داخل الحدود الجيوسياسية الروسية أو على تخومها وربما لن يكون آخر هذه السلسلة توجه رئيس قيرغيزستان إلى جهة مجهولة بعد إعلانه عن حالة الطوارئ في البلاد ومقتل وزير داخليتها في اشتباكات مع أنصار المعارضة الذين استولوا على البرلمان والنيابة العامة ومبنى التلفزيون الحكومي في العاصمة بشكك بعد أسابيع من الاضطرابات، وما سبق ذلك الإعلان من تفجيرات وهجمات دامية في داغستان وموسكو، استهدفت العمق الأمني الروسي الداخلي والقوقازي.

وبغض النظر عن تفاصيل كل حالة ولاسيما في صراع السلطة والمعارضة في قرغيزستان، وسواء كانت موسكو ذاتها- رغم تصريحات بوتين النافية- تحاول إعادة ترتيب الأوضاع هناك أم لا، فإن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه مرة أخرى هو حول القاسم المشترك في هذه الأحداث والعمليات وتحديدا لجهة التوقيت والأسباب، الآنية والإستراتيجية.

اللافت أنها تزامنت مع توقيع موسكو لاتفاقيات اقتصادية ونفطية وعسكرية جديدة بمليارات الدولارات مع كاراكاس، ولكن الأهم أنها جاءت عشية توقيع الرئيسين الروسي ديمتري ميدفيديف والأمريكي باراك أوباما في براغ على الاتفاقية الجديدة لخفض الأسلحة النووية، بالتزامن مع إعلان الأخير عما يسمى بإستراتيجيته النووية الجديدة. وفي هذين الحدثين يبرز موقفان متناقضان من الطرفين: أولهما إعلان موسكو الاحتفاظ بحق الانسحاب من جانب واحد من الاتفاقية النووية الجديدة إذا كان موقفها ضعيفا أو برز التفوق الأمريكي، ولاسيما فيما يتعلق بتوسيع الدرع الصاروخي الأمريكي كميا ونوعيا في أوربا، وثانيهما إعلان واشنطن استثناء طهران وبيونغ يانغ من «إستراتيجيتها النووية الجديدة» مع ما يحمله ذلك من تبعات على العمق الاقتصادي والاستراتيجي الروسي بمعنى المصالح والامتدادات، وإبقاء التوترات والتصعيد الأمريكي في محيطها، بهدف إضعاف روسيا بوصفها التهديد الاستراتيجي الأكبر للهيمنة الأمريكية.

وليس مرد هذا التهديد سياسات النخب الحاكمة في الكرملين حاليا وإنما بحكم المميزات المطلقة التي يمتلكها الاتحاد الروسي بوصفه إقليما اقتصاديا متكاملا ومجمعا صناعيا عسكريا ومساحة قارية كبيرة وتعدادا سكانيا هائلاً يسمح بإمداد هذا المجمع الصناعي وتفوقه، وهو ما يعني أن الطور الحالي من عودة الاضطراب الأمني إلى روسيا تحت ذرائع ومسببات مختلفة قد لا ينتهي قريبا، ولن يكون الأخير في كل الأحوال..

o.bozo@kassioun.org

قرار ظالم يجب التراجع عنه

تفاجأ المئات من الفلاحين في قرى منطقة المالكية المتاخمة للحدود العراقية في محافظة الحسكة بوضع جديد يتعلق بالأراضي العائدة لهم والتي يستثمرونها أبا عن جد، بموجب قرار صادر عن وزارة الزراعة يقضي بكف يد حوالي ٣٨٠ فلاحا في قرى عديدة، عن الاستفادة من أرضهم بحجج واهية.

وحسب المعلومات الأولية المتوفرة، فإن هذا القرار قد تم اتخاذه في دوائر ضيقة دون علم العديد من الجهات صاحبة العلاقة، بما في ذلك التنظيم الفلاحي، وقد أثار هذا الكتمان الكثير من الأسئلة، وأحدث بلبلة لاشك أن البلاد بغنى عنها!!

إن مثل هذه القرارات تنطوي على مخاطر جدية وذلك لسببين:

١ - إنها تمس مصالح مباشرة لمئات العائلات الفلاحية، وبالتالي تطيح بالمنجزات الاجتماعية التاريخية التي تحققت بنضال القوى الوطنية والتقدمية لمصلحة الكادحين، والتي لايحق لأحد النيل منها بموجب الدستور السوري نفسه، وهي تزعزع الأمن الاجتماعي الذي يشكل جزءا من الأمن الوطني.

٢ - وحسب المعلومات الأولية التي بين أيدينا، فإن الفلاحين المشمولين بهذا القرار أغلبيتهم الساحقة من الفلاحين الأكراد، وهذا ما يضفي على المشكلة مزيدا من التعقيد، ويسيء إلى الوحدة الوطنية، ويفسح المجال لإثارة النعرات القومية، الأمر الذي تعمل له الدوائر المعادية لمصالح الوطن. وباختصار فإن هذا الإجراء التعسفي مرفوض من وجهة نظر مصالح المواطنين، ومن جهة المصالح الوطنية.

بقي أن نشير إلى أن من يعملون على إصدار مثل هذه القرارات، إما أنهم لا يدركون نتائج قراراتهم العمياء، أو أنهم يسيؤون بشكل مقصود إلى الوحدة الوطنية قدس الأقداس في مواجهة المخاطر التي تحيط بالبلاد، والاحتمالان كل منهما أمرّ من الآخر.

ومن هنا فإنه لمن الضروري التراجع عن هذا القرار الظالم بأسرع ما يمكن! ونطالب جميع الشرفاء في هذا الوطن التدخل لمصلحة الفلاحين، وخصوصا التنظيم الفلاحي الذي عهدناه مدافعاً جدياً عن مصالحهم وحقوقهم.

■■

بلاغ عن انعقاد المؤتمر الـ١٢ للشيوعيين السوريين

عُقد في دمشق يوم الجمعة، ٢ نيسان ٢٠١٠، المؤتمر الثاني عشر للشيوعيين السوريين، تحت شعار «نمشي ونكفي الطريق..»، وقد افتتح أعماله بالنشيد الوطني والوقوف دقيقة صمت إحياءً لذكرى شهداء الوطن والحزب.

حضر المؤتمر، الذي انتخب إلى عضويته ٩٧ رفيقاً ورفيقة من كل المنظمات في مختلف المحافظات السورية، عدد من الضيوف والمراقبين، حيث تميز الحضور بوجود لافت في أعداد الشباب.

بعد إقرار جدول أعماله، والتأكد من شرعية نصابه وانعقاده، ناقش المؤتمر، عبر ٢٥ مداخلة تقريباً، تقرير هيئة الرئاسة السابقة الذي قدمه الرفيق د.قدري جميل، والذي تناول قراءة معمقة ونوعية للأوضاع الدولية والإقليمية والداخلية والتنظيمية، وتم إقرار التقرير بالإجماع.

توقف المؤتمر مطولاً وبعمق عند الوضع الداخلي واستياء عموم الناس من تردي أوضاعهم المعيشية تحت وطأة السياسة الاقتصادية الليبرالية التي تنتهجها الحكومة وفريقها الاقتصادي، ورأى المؤتمر أن تصليب مواقف سورية ووحدتها الوطنية يتطلب تغيير اتجاه السياسة الاقتصادية-الاجتماعية جذريا.

كما ناقش المؤتمر بعمق مسار وحدة الشيوعيين السوريين وضرورة إنجازها، خدمة لمصالح الشعب والوطن، وتعزيزا للوحدة الوطنية، ما يجعلها مهمة ملحة تنتصب أمام كل الشيوعيين في سورية. واتخذ المؤتمر قرارا بغذ السير نحو تحقيق الوحدة المطلوبة، على أساس سيادة المؤتمرات، الوحدة «من تحت لفوق»، واستكمال الحوار الجاري بهذا الشأن، وإنجاز تكوين بنية وهيئات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ضمن الآجال الزمنية المقررة.

وانتخب المؤتمر هيئة رئاسة جديدة لمؤتمر الشيوعيين السوريين، وكلفها بإنجاز التحضيرات نحو إنجاح أعمال الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين.

ووجه المؤتمر تحياته الكفاحية إلى المقاومات الصامدة في الجولان وفلسطين ولبنان والعراق، ضد الاحتلالين الصهيوني والأمريكي، مؤكدا أنه لا بديل عن خيار المقاومة الشاملة، وضرورة الانتقال من الممانعة والمقاومة إلى التحرير، أي من الدفاع إلى الهجوم.

اختتم المؤتمر أعماله بالنشيد الأممي.

دمشق ٢/٤/٢٠١٠

المؤتمر الثاني عشر للشيوعيين السوريين

بصراحة

الصناعة الوطنية ومصالح العمال... بين فكي كماشة

■ عادل ياسين

ذكر خبر نشر مؤخراً أن ثماني وثلاثين منشأة لصناعة الألبسة قد أغلقها أصحابها، والسبب المباشر لذلك السياسات الحكومية التي سمحت بإغراق الأسواق بالبضائع المستوردة، وخاصة الألبسة الجاهزة من خلال السياسة (التحريرية) التي اتبعتها الحكومة في فتح أبواب البلاد على مصراعيها للبضائع الأجنبية، دون مراعاة حقيقة للأبعاد الخطيرة اقتصاديا واجتماعياً التي تحملها مثل هذه السياسات، حيث بدأت نتائجها تظهر جلياً على هذه الصناعة الوطنية العريقة التي عمرها مئات السنين، لتدمرها الآن في ظل منافسة غير متكافئة مع البضائع الأجنبية المستوردة من حيث التكاليف، وتحديداً البضائع الصينية التي تمتاز بالرداءة والرخص!!

من السهل لدى التجول في الأسواق مشاهدة عشرات المراكز التجارية الكبيرة والمتخصصة ببيع البضائع الصينية بأرخص الأسعار، حيث يقبل المواطنون عليها بسبب رخصها، بالرغم من عمرها القصير وسرعة عطبها، ولكن ما العمل؟ والقدرة الشرائية ضعيفة ولا خيارات أمام المواطن بسبب ضعف دخله إلا شراء تلك المنتجات مع علمه برداءتها وعدم جودتها، وبالمقابل فإن المنتج الوطني أسعاره كاوية لأسباب كثيرة منها ارتفاع التكاليف/ ومنها الزيادة في أسعار الطاقة، والضرائب الأخرى المرتفعة على المواد الأولية الداخلة في الصناعة، وعدم توفر الحماية الضرورية من المنافسة لأن معظم البضائع الداخلة إلى السوق السورية تأتي عبر دول الخليج، بعد تبديل اسم بلد المنشأ ووضع اسم البلد العربي الذي تم التصدير منه، وبهذه الحالة لا تخضع هذه البضائع للضريبة الجمركية استناداً لاتفاقية التجارة العربية.

إن تدهور الصناعة الوطنية، وخاصة النسيجية منها يجعل مصير الآلاف من العمال في مهب الريح، ليزداد بذلك جيش العاطلين عن العمل، وهذا يستدعي حملة واسعة للضغط على الحكومة لتغيير سياساتها الإغراقية، وإلا فإن المزيد من المعامل والشركات الصغيرة التي ليس لها القدرة على المنافسة والصمود ستغلق أبوابها لتحل محلها المنتجات المستوردة، حيث بدأ العديد من الصناعيين بإغلاق منشآتهم الصناعية، واستبدالها بنشاطات تجارية تعتمد على تصنيع البضائع في إحدى الدول العربية، واستيرادها إلى السوق المحلية، وبهذا يكون هؤلاء الصناعيين قد ضربوا عصفورين بحجر واحد: تخلصوا من مصاعب الصناعة، وتخلصوا في الوقت ذاته من العمال ومطالبهم المختلفة، وبهذا يكون العمال قد خسروا مواقع عملهم وخسروا مورد رزقهم الوحيد، ليزداد حرمانهم ومعاناتهم دون أن تحرك الحكومة ساكناً إزاء ما يحدث، مع العلم أن الحكومة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد وعدت بإنشاء صناديق للبطالة التي كان ينص على إنشائها قانون العمل /٩١/، ولم تنشأ إلى الآن!!

بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كل شيء مؤجل فيما يتعلق بمصالح العمال والفقراء، بالرغم من التطبيل والتزمير الذي تقوم به الوزارة في كل مناسبة، معلنة عن مشاريعها الحمائية، ولكننا «نرى جعجعة ولا نرى طحناً»، فمشاريع الوزارة الحقيقية والتي تنجز بكل همة، هي تلك المشاريع المتعلقة بأرباب العمل أو «رجال الأعمال»، الاسم الحركي الجديد للرأسماليين، باعتبار أن لفظة «رأسمالي» لها وقعها غير المحبب على أسماع العمال والفقراء، وهذا ما جرى مع قانون العمال الجديد، حيث سعت الوزارة بكل ما لديها من قوة ليأتي إصداره محققاً لمصلحة «رجال الأعمال».

قد يستغرب العديدون موقف العمال النقابيين في القطاع الخاص، المطالبين بحماية الصناعة الوطنية، ولكن من يطلع على تاريخ الحركة العمالية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، سيجد أن الحركة العمالية كانت تقوم بالإضرابات من أجل مصالحها (وزيادة أجورها)، وفي الوقت نفسه دفاعاً عن المنتجات الوطنية التي أصابها الكساد بسبب إغراق الأسواق بالبضائع اليابانية وغيرها، ما أدى إلى تسريح آلاف من العمال الذين ما كان منهم إلا الاستمرار في الإضراب وإحراق المخازن التي تبيع البضائع المستوردة، حيث أجبر ذلك السلطات على فرض ضرائب جمركية جديدة على البضائع المستوردة، مما جعل الصناعة الوطنية تنتعش مرة أخرى بالإنتاج والتسويق، وعاد كثير من العمال الذين سرحوا من عملهم بسبب الكساد.

إن دفاع العمال عن الصناعة الوطنية هو بالوقت نفسه دفاع عن مصالحهم المهددة دائماً من السياسات الحكومية (الإغراقية)، و(التحريرية) للأسواق، وهذا يستدعي موقفاً حازماً للدفاع عن الصناعة الوطنية في القطاع العام والخاص، ولطبقتنا العاملة تاريخ نضالي مجيد في الزود عن المصلحة الوطنية يمكن التأسيس عليه للمرحلة القادمة.

adel@kassioun.org

في المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لنقابات عمال الخدمات العامة:

المطالب حضرت... والحلول غائبة



عُقد المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لنقابات عمال الخدمات العامة الذي حضرت فيه هموم ومطالب وتمنيات عمالية حملها أعضاء المؤتمر، فغابت القضايا المهنية، وتركزت النقاشات حول مختلف الصعوبات التي يواجها عمال هذا القطاع الحيوي، وتحديد مواطن الخلل بغية الارتقاء بواقع هذا القطاع المرتبط بحياة المواطنين بشكل مباشر.

وقد بدأ المؤتمر بكلمة لرئيس الاتحاد المهني نبيل العاقل الذي أكد على التقرير المقدم للمؤتمر والذي جاء بمؤشرات مهمة منها زيادة عدد العاطلين عن العمل وزيادة أعداد الفقراء لتشكل نسبتهم نحو ٦٠٪ وزيادة في حدة التفاوت الاجتماعي وتدهور الطبقة الوسطى، وغياب العدالة في توزيع الدخل مما سبب في أتساع قاعدة الفقر، وأكد العاقل من خلال التقرير على تفاقم المشكلات المعيشية، وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الأجور واتساع الهوة بين الأجور والأسعار، وارتفاع في معدلات التضخم، واستغرب التقرير الاقتصادي من بعض أعضاء الفريق الاقتصادي الذين ينسبون الشعور المرتفع للناس بالتضخم إلى أسباب نفسية وليس إلى الواقع الذي يعيشونه، كما أكد التقرير تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، مما انعكس على العجز التجاري.

وقد أكدت مداخلات أعضاء المؤتمر من قطاع المصارف والتأمين على ضرورة تخفيض نسبة الفائدة على قرض الدخل المحدود، وإعادة منح القروض للمتقاعدين من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتساءلوا عن حجم الإيداعات التي يتم الحديث عنها، وهل هي في مصلحة الخزينة العامة؟ وطالبوا بتزويد المصارف بأجهزة حاسوب حديثة مع طابعات وعدادات نقود حديثة وصرافات آلية، وزيادة مخصصات المساكن العمالية.

وطالب أحد المتحدثين بإجراء مقارنة بين ما طرحته الدراسات الحكومية بخصوص الأجور والرواتب، وبين ما يأخذه العامل، وأشار إلى الإجحاف الكبير في تحديد من يستحق قسائم المازوت، مستغرباً من بعض الوزراء الذين يصدرون تعاميم غريبة وعجيبة تلغى بموجبها القوانين الناظمة.

وتمحورت مداخلات أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بقطاع مؤسسات الدولة والبلديات والخدمات الفنية حول إعادة النظر بمرسوم طابع اللصيقة، وتوزيعه على العاملين في القصر العدلي جميعاً، ومنح العمال الجباة في البلديات الكساء المجاني، وإعادة النظر بالمرسوم رقم ٦٠ بشأن التعبيد والتزفيت، وضرورة تخفيض قيمة أجور المخططات الهندسية لرخص البناء كونها مجحفة بحق المواطنين، وفتح سقف تعويض العمل الإضافي في بعض الدوائر التي تستدعي طبيعة عملها عملاً مستمراً، وإعادة النظر بشرائح فواتير الكهرباء ومياه الشرب بما يتناسب مع دخل المواطن.

وفي قطاع الصحة والتمريض أكد المتحدثون على اعتماد يوم/١٧/ أيلول يوماً رسمياً للاحتفال بعيد المرضة، والتأمين على سيارات الإسعاف لدى شركات الضمان السورية ضد كافة الأخطار، و إحداث مراكز خاصة بالأدوية السرطانية في المحافظات لتخفيف العبء على العاصمة، كما دعوا إلى تأمين الطبابة المجانية وتأمين مستلزماتها، وتطبيق القرار التنظيمي رقم /٨/ الصادر عن وزير الصحة، والعمل على إصدار قانون تفرغ ذوي المهن الطبية، وخاصة قانون تفرغ الأطباء، ومنح المساعدين الفنيين تعويض الاختصاص.

ثم تحدث عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام موضحاً أن إصلاح القطاع العام هو مطلب أساسي للحركة النقابية، وطالب النقابات أن تمتلك رؤية نقابية تستطيع من خلالها أن تحدد موقفا نقابيا تجاه أية قضية مطروحة، لأن اقتصاد السوق يقتضي وجود نقابات قوية، وأي قيادة نقابية لا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار اللازم لمواجهة أي موقف ينعكس على العمال هي قيادة نقابية غير قادرة على تحمل المسؤولية في هكذا ظروف.

وأكد الكنج في ختام كلمته على ضرورة أن يكون الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي في الصناعة والزراعة، لافتاً إلى أن معظم الاستثمارات كانت في الأعوام الماضية منصبة في الاقتصاد الريعي، غير أن النمو الناتج عن هذا الاقتصاد انعكس على أصحاب المصارف وشركات التأمين ولم ينعكس على الفقراء.

حسين الأحمد أمين الشؤون الصحية تناول في حديثه عقد التأمين الصحي الذي تمت الموافقة عليه، مؤكداً أن العقد بكل المقاييس هو مكسب للطبقة العاملة في الوقت الذي تتراجع فيه دول العالم عن الحماية الاجتماعية، وخصوصا في مجال الرعاية الصحية، داعياً إلى التعاون وعدم إساءة التصرف في استخدامه، لأنه لو تم ذلك سيتم إلغاء هذا القانون في العام القادم.

وتحدث الأحمد عن ظاهرة انتشار مؤسسات التأمين الصحي الخاصة التي بدأت تظهر منذ نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، والتعتيم الذي رافق توقيع عقودها، وعدم اطلاع الحركة النقابية على مفردات هذه العقود وآلية تنفيذها، وخاصة العقد المبرم ما بين المصرف التجاري السوري وإحدى شركات التأمين الخاصة.

وحول واقع عمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية أكد الأحمد أن المؤسسة هي مؤسسة عمالية تدير أموال العمال تحت سلطة الدولة، لافتاً إلى أن التغيرات التي طرأت على المؤسسة والتسهيلات التي منحتها للعامل كبيرة، ويجب أن تبقى كما هي.

وطالب الأحمد بإعادة قروض المتقاعدين التي تم إيقافها، وفيما يخص توطين المعاشات بالنسبة لمؤسسة التأمين والمعاشات بيَّن الأحمد أنه في عام ٢٠٠١ تم وضع خطة لتوطين ٥٠ ألف راتب تقاعدي، لافتاً أن المشكلة ليست في أداء مؤسسة التامين والمعاشات، وإنما في أداء المصارف وقدرتها على التعامل مع العامل، مؤكداً أن الإدارة العامة أصبحت جاهزة لتوطين كل رواتب المتقاعدين.

■

في مؤتمر اتحاد عمال دير الزور: استياء عام... وتبريرات واهية

عقد مؤتمر اتحاد المحافظة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٩، وفي بداية المؤتمر داخل النقابي محمد الياس، واستنكر ما يقال عنه في الاتحاد بأنه استعجل بفضح السرقة التي حصلت في الصندوق، وكان بالإمكان تلافي الوضع. أما رئيس الاتحاد فقد رد عليه بأن ما جرى في دير الزور يجري في أغلب اتحادات العمال، ولكن نقابيي دير الزور يضخمون الأمور.

وفي تعليقه على قانون العمل قال رئيس الاتحاد بأن الوضع العالمي وأزمة الرأسمالية وضرورة جلب المستثمرين إلى سورية جعلنا نقبل القانون، وبأن هناك امتيازات كثيرة للعمال(!!) وهو قانون متطور عن القانون السابق، ويجب مراعاة أصحاب رؤوس الأموال لأن هدفهم الطبيعي هو الربح وليسوا مجموعة من الشياطين!!

وعن الحكومة قال: نحن فريق واحد، والحكومة متعاونة معنا، و قد حققنا الكثير من الإنجازات خلال هذه الدورة، و قانون العاملين الأساسي يكلف الدولة /٤٨/ مليار ل.س!!

وعلى الرغم من منع النقابيين من تقديم المداخلات السياسية والاقتصادية، والسماح لهم بمناقشة تقرير الاتحاد فقط، فقد ألقى بعضهم مداخلات هاجمت الفريق الاقتصادي، كما انتقد البعض الآخر تقرير الاتحاد، وخصوصاً فيما يتعلق بموازنات صناديق الاتحاد، وطالبوا بعدم التصويت عليها إلا بعد تشكيل لجنة للتدقيق.

كما داخل أحد النقابيين بقوله: «تتكلمون عن الفساد وتحاربون من يقف ضده» كما هاجم بعض الأعضاء رئيس الاتحاد. والخلاصة كانت هناك حالة استياء عام مما يجري في اتحاد عمال دير الزور من تراخ وفساد، وعدم انسجام أعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة.

■

عمال إدلب ينالون حقهم في الوقت الضائع!! أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً!!

يوماً بعد يوم تُثبت لدينا روعة هذه العبارة، وخصوصاً بعدما حصل في بدايات الشهر الثاني من هذا العام، أي بعد انتهاء موسم الشتاء تقريباً، حين بدأ الناس بإزالة المدافئ من منازلهم لعدم وصول الدعم الموعود من الجهات المسؤولة عن توزيع المازوت، في ذلك الوقت بالذات تم توزيع المعاطف الشتوية على العاملين في مستودعات الشركة البترولية في محافظة إدلب. على الرغم من أن هذه المعاطف كان يجب أن توزع منذ بدايات الشهر الحادي عشر من عام ٢٠٠٩ !! ولا ندري لماذا يجب أن يحصل كل هذا التأخير؟ وما هو الهدف منه؟ هل هو جزء من الروتين الوظيفي في التعامل مع الموظف والعامل السوري؟ أم هو شكل من أشكال ترسيخ الثقافة الإدارية للمؤسسات الحكومية؟ حقيقةً لا ندري!!

لكن المشكلة ليست هنا في الحقيقة. المشكلة تكمن بعد وصول تلك المعاطف. فقد تم تسعير المعطف الواحد بقيمة ٥٩٠٠ ل.س، بحسب المواصفات المُقدَّمة، والتي ادعت أن هذه المعاطف مصنوعة من الجلد الطبيعي. لكن حقيقة الأمر ظهرت فيما بعد، وتبين للعمال أن تلك المعاطف لا تساوي أكثر من ٢٠٠٠ ل.س، فإلى أين ذهب مبلغ الـ/٣٩٠٠/ ل.س، وهو الفرق بين السعر الذي دفعه العمال وبين القيمة الحقيقية لتلك المعاطف.

الجواب بكل تأكيد ليس عندنا ...

مراسل قاسيون- إدلب

حرفيو الحسكة يرفعون مطالبهم

عقد التنظيم الحرفي في محافظة الحسكة، الذي يضم أصحاب العديد من المهن، وخاصة المهن التقليدية، والمهن المرتبطة بالعمران، يوم ٢٨\٢\٢٠١٠ مؤتمره السنوي، ورفع الحرفيون العديد من المطالب والمقترحات إلى الجهات المختصة، نذكر منها:

١ - تأجيل ترحيل معامل البلوك في المحافظة لحين تأمين مياه السقاية وبناء خزان مياه يغطي حاجة المعامل..
٢ - اعتماد مخطط البلدية المصدق أصولاً.
٣ - تأمين مواقع لبائعي الرمل والبحص أسوة بمعامل البلوك.
٤ - السماح بتصدير منتجات الحرفيين للدول المجاورة وخاصة الآلات الزراعية.
٥ - مطالبة مديرية المالية بعدم زيادة الضرائب بالتصنيف الجديد..
٦ - تأمين صحي للحرفيينK وكذلك الراتب التقاعدي.
٧ - عدم الذبح خارج المسلخ، وقمع المخالفات، وتأمين دورية تموينية مدعومة برجال الشرطة من أجل ذلك، وفتح منافذ في المؤسسات الحكومية لبيع اللحم المجمد لكسر احتكار التجار.

■ الحسكة: مراسل قاسيون

مقاسم عمال التنمية الزراعية بالرقة في غرفة الإنعاش!!

لا يختلف اثنان أن كثيراً من حقوق العمال ومكاسبهم التي تحققت عبر نضالهم في السنين السابقة جرى التراجع عنها، وأن قسماً كبيراً أيضاً من مطالبهم، وهي حقّ طبيعي لهم، لم يتحقق، رغم تكرارها في المؤتمرات والاجتماعات المحلية، أو على مستوى الوطن، ومنها ما يجري التلاعب عليه بطرق شتى ..

ومن جملة الحقوق المكتسبة التي ناضل العمال من أجلها كثيراً منذ سنوات، المقاسم السكنية لعمال التنمية الزراعية بالرقة، والتي دخلت حالياً غرفة العناية المشددة، تنتظر من يسعفها ويقدم لها العلاج.. فمنذ سبع سنوات، وتحديداً منذ عام ٢٠٠٣ وبمتابعة مستمرة من النقابة ومن يساندها من الشرفاء، حصل العمال على موافقة بإعطائهم مقاسم من الأراضي المستبعدة والمستملكة لوزارة الري، وذلك لتخليصهم من جشع تجار الأراضي والبناء، ولإيوائهم مع أسرهم، وقد أصبحت القضية في السجلات العقارية، لكن الوزارة حاولت إعاقة هذا المكسب العمالي بالمطالبة بقيمة الأرض، كما أنّ اللجنة الإقليمية تأخرت كثيراً في تحديد وفصل العقار، وما زال هذا الحق حتى هذه اللحظة ينتظر الإقرار النهائي ليتاح لهم البناء.

فهل العمال ونقاباتهم واتحادهم ومن يقف معهم من الشرفاء، قادرون على انتزاع هذا الحق؟ وهل ما زالت الأساليب السابقة في المطالبة والدفاع مجدية؟ أم أنّ الأمور من الخطورة التي تتطلب استخدام أساليب وحقوق يكفلها الدستور، وأولها حقّ الإضراب كلما لزم الأمر؟!

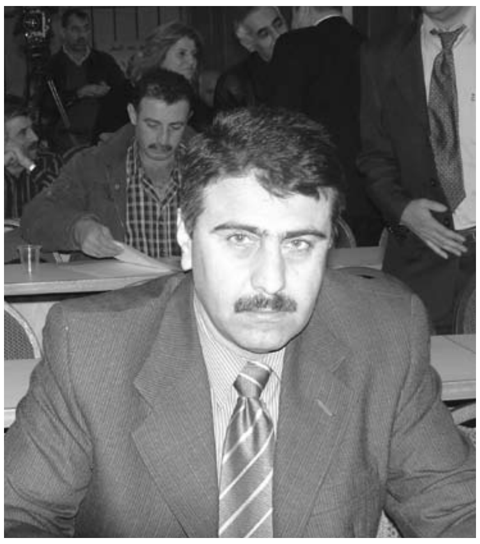
■ الرقة - محمد الفياض

نقابيو حمص يقولون كلمتهم:
لا للعبث بحقوق العمال.. والإضرار بالاقتصاد الوطني

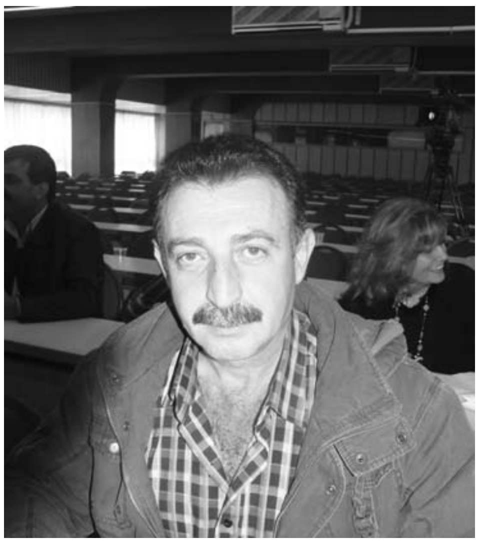
مازالت أصداء إقرار المادة /٦٥/ من قانون العمل تتوالى، فبعد المشاحنات والسجالات التي شهدها مؤتمر عمال دمشق، هاهم نقابيو حمص يرفعون أصواتهم عالياً في مؤتمرهم، منتقدين ما آلت إليه حال الاقتصاد الوطني في ظل السياسات النيوليبرالية التي يطبقها الفريق الاقتصادي، وما وصل إليه الوضع المعيشي للمواطن الذي جاءه إقرار قانون العمل مصيبة جديدة تزيد سجل مصائبه طولاً وقتامة.

إن ما طرح في مؤتمر حمص يثبت فشل كل الجهود التي بُذلت لتمرير القانون الجديد بهدوء وسلام، ولإسكات كل الأصوات المعارضة له، فموجة الاحتجاج العارم التي سببها القانون لا تقتصر على بعض العناصر «المشاغبة» في النقابات كما ظن البعض بعد مؤتمر اتحاد دمشق، بل هي تعبير عن موقف شعبي عام يشمل جميع أفراد الطبقة العاملة والقطاعات الأوسع من الشعب السوري، وهو موقف لا يمكن لأي قيادي نقابي يملك الحد الأدنى من النزاهة والإخلاص أن يتجاهله، أو أن يتمنع عن التعبير عنه.

«قاسيون» كانت حاضرة في مؤتمر حمص لترصد من هناك جانباً من موجة الرفض والاحتجاج.



• نزار العلي: أُحذِّر من تطبيق سياسات البنك الدولي على شعبنا



• نزار ديب: من حقنا استخدام كل أشكال النضال، بما في ذلك حق الإضراب

أخطر حكومة هي التي لا تأخذ قراراتها للشارع

• مداخلة نزار العلي (عضو المجلس العام):

قال رئيس الفريق الاقتصادي عبد الله الدردري في آخر اجتماع لمجلس الاتحاد ما يلي:

إن أخطر حكومة هي التي لا تتخذ قرارات.

إن أخطر حكومة هي التي تتخذ قرارات للشارع.

إن أخطر حكومة هي التي لا تفكر للمستقبل.

ونحن نقول له: إن أخطر حكومة هي التي تتخذ قراراتها ارتجالياً، وترهق نفسها بالخضوع للوصفات الجاهزة وتعليمات البنك الدولي، فتفقد بذلك ثقة المواطنين، وإن أخطر حكومة هي التي لا تتخذ قراراتها للشارع، فالشارع هو الوطن والوطنية. وإن أخطر حكومة هي التي تفكر لمستقبل يزداد أغنياؤه غنىً وفقراؤه فقراً، وتنعدم فيه الطبقة الوسطى.

علمنا للأسف أن مجلس الشعب ناقش مواد القانون حتى المادة /٢٠٥/، وقد أقر بالأكثرية المادة /٦٥/ من مشروع القانون، والتي تعتبر الأساس وجوهر القانون المعدل، حيث ألغت هذه المادة المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ الذي ينصُّ على منع التسريح التعسفي للعامل، فنص المادة التي تم إقرارها يقول: إذا لم يثبت صاحب العمل إحدى المخالفات المنصوص عنها في المادة /٦٤/، فإن إنهاءه لعقد العمل يعد بمثابة التسريح غير المبرر (التعسفي)، وفي هذه الحالة يتم إعطاء العامل راتب شهرين عن كل سنة خدمة، فإذا كان راتب هذا العامل /١٠,٠٠٠/ ل.س، وله خدمة عشر سنوات سيعطى مبلغ /٢٠٠/ ألف ل.س، فهل يكفي هذا المبلغ العامل المسرَّح تعسفياً تأمين لقمة عيش أطفاله لحين تأمين عمل آخر؟!

إن إقرار مجلس الشعب للمادة /٦٥/ من القانون المعدل، وهو المجلس الذي يشغل فيه العمال والفلاحون نسبة /٥١٪/ من الأعضاء، يضعنا أمام أشارات استفهام عن دور ممثلي العمال والفلاحين في مجلس الشعب.

إن وزيرة العمل منحازة، بل هي في خندق أصحاب العمل، إنها تدعي بأن القانون هو من أجل تشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري، رغم أن آلاف الورش الصغيرة تعمل على القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩، وقد حقق أصحابها نجاحات اقتصادية كبرى وأرباحاً طائلة وتوسعت أعمالهم ولم يكن المرسوم /٤٩/ عائقاً في العمل، وما كان عائقاً هو حرمان العمال من حقوقهم وأتعابهم بسبب تهرب أصحاب العمل من التزامات القانون. كان على الوزيرة أن تطالب بحقوق العمال، وأن تراقب القانون وتفرض على أرباب العمل تسجيل عمالهم بالتأمينات ودفع ضرائبهم والتزاماتهم للدولة.

بعد كل هذا يحق لنا أن نطالب بمحاسبة كل من يتلاعب بكرامة المواطن في السلطة التنفيذية.

أما فيما يخص البطالة فالحكومة تقول أنها بين /١٠ - ١٢٪/ وليس لديها إحصائيات دقيقة، ونحن نقول إنها تجاوزت /٢٥٪/، وقد تحول المجتمع السوري إلى مجتمع بطالة، فظهرت حالات السرقة والنصب والاحتيال والشذوذ الجنسي وتجارة المخدرات، وبدأت مافيات المال والعصابات تظهر على السطح، وهذا الوضع يشبه الوضع الذي ساد في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره.

أما القطاع العام الصناعي فهو خاضع لإدارة ومزاجية الفريق الحكومي، وقد أصبح حقل تجارب لفكر اقتصادي يدعي التطوير والتحديث. والسؤال لماذا تدخلت الحكومة لحل أزمة شركة «الديري» و«جربوع» وغيرها من شركات القطاع الخاص، ولم تتدخل لحل مشاكل قطاعنا العام الصناعي؟!

نحن في الحركة النقابية نقول إن عمالنا لا يتحملون مسوؤلية وجود جبهات العمل أو عدم وجودها. عاملنا جاهز لكي يقدم جهده وفكره وعرقه.

نطالب بإعادة الحياة إلى شريان القطاع الإنشائي الذي بنى سورية الحديثة، ونحن نرفض توجيه أصابع الاتهام إلى العمال، واعتبارهم سبب خسارة القطاع العام وفشله، ونحمل السياسة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة مسؤولية ذلك.

لماذا لا نستفيد من أزمة اليونان ونسأل أنفسنا: ماذا فعل لها البنك الدولي؟ لقد طلب من الحكومة اليونانية تطبيق سياسة التقشف، فانفجر الشارع اليوناني في وجه حكومته. إنني أحذر من سياسات البنك الدولي وتطبيقها على شعبنا. ◄◄

إصلاحُنا وإصلاحُكم!!

• مداخلة نزار ديب (عضو المجلس العام):

مطالبنا تتكرر من عام إلى عام، وما يهمنا هو الحفاظ على المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة عبر تاريخ نضالها الطويل، وفيما يتعلق بقانون العمل فإن مصلحة العمال هي ما يعنينا فيه، وما يهم أرباب العمل منه هو المواد التي تحفَّظ عليها الاتحاد العام في القانون الجديد، خاصة المادة /٦٢/ وما يليها حتى المادة/٦٦/، إضافة إلى المادة /٢٧٧/ التي تشكل عودة إلى الوراء في حال إقرارها، وهذا ما يؤكد النية المبيتة لضرب منظومة التشريعات السابقة، بإلغاء المرسوم الخاص والناظم لعملية التسريح وللعلاقة بين أرباب العمل والعمال. والأسوأ من هذا وقوف وزارة العمل بكل قواها مع أرباب العمل، وكأنها تمثلهم، متناسية الشريحة الأوسع في المجتمع السوري، وهي على يقين تام بأن التسريح التعسفي كان يسير على قدم وساق بوجود المرسوم القديم، فكيف هو الحال بغياب هذا المرسوم، وصدور المشروع الجديد الذي يشرعن التسريح التعسفي.

وأياً كان القانون الذي سيصدر فإنه لن يعبر عن مصالح الطبقة العاملة في ظل اختلال موازين القوى، وبالتالي فإن من حق الطبقة العاملة أن تستخدم كل أشكال النضال المشروعة لتعبر عن مصالحها، بما في ذلك حق الإضراب الذي نصت عليه اتفاقيات العمل العربية والدولية التي صادقت سورية عليها.

مع اقتراب انتهاء الخطة الخمسية العاشرة، والتي كان من أهدافها تحقيق النمو وتضييق دائرة البطالة وتخفيض نسبة الفقر، مع ما يرافق ذلك من نمو في حصة الفرد من الناتج الإجمالي، ونمو نسبة الاستثمار في القطاعين العام والخاص. نلاحظ أن سياسة الفريق الاقتصادي أدت إلى انخفاض مستوى معيشة الجماهير الشعبية التي تراجعت قدرتها الشرائية بشكل هائل وملموس خلال الأعوام الماضية، ومازالت الحكومة تعدنا بالنعيم والرفاهية ونحن نرى غير ذلك، فدخلنا لا يتحسن، وعائدات الاستثمارات تمركزت في أيدي فئة قليلة بسبب جعل محرك الاقتصاد هو الاستهلاك في الاستثمار، وجيش العاطلين عن العمل يزداد.

المطلوب وضع سياسة اقتصادية بديلة غير منحازة إلى الطبقات الغنية، وأن تشرك جميع فئات المجتمع في التنمية الحقيقية. والسعي لتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية تتحقق بتأمين موارد داخلية مصدرها الأساسي مكافحة الفساد والنهب في الاقتصاد الوطني، ولن يتم ذلك إلا عبر أوسع انفتاح على الشعب المتضرر من النهج الاقتصادي الجاري في البلاد، والذي أضحى وضعه يتطلب إصلاحاً مؤسساتياً عميقاً، ويجب إزالة كل الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الليبرالية في المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، وإعادة النظر بسياسة الأجور بشكل جذري.

لقد أدى تطبيق سياسة الدعم وشروطها التعجيزية إلى توتر كبير في المجتمع، لما فيها من إذلال لجماهير شعبنا، وأدت إلى تململ واحتقان في الشارع السوري، وكان واضحاً أن هذه الطريقة في الدعم مذلة، وشروطها هي رسالة واضحة من واضعيها بأن ما سيحصل عليه البعض على دفعتين متباعدتين، سيصبح حلماً مستحيل التحقيق في المستقبل. ◄◄

تنويعاتٌ على نغمة الرّفض

• **عبد الرزاق العزف (رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية):**

يواجه اقتصادنا الوطني اليوم تحديات عديدة، أولها الإصلاح الاقتصادي والإداري، ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة. وذلك لا يمكن مواجهته إلا بدعم وتطوير وإصلاح القطاع العام باعتباره الداعم الأساسي لاستقرارنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وها نحن نرى اقتصادنا يعاني الأمرين نتيجة غياب الإستراتيجية الواضحة والعلمية التي تحدد مستقبله وتؤمن استمراره وريادته. وإنه لمنظر محزن ومؤلم في الوقت نفسه أن نرى شركات القطاع العام تنهار الواحدة تلو الأخرى ونحن نعزي شعبنا بالخطابات والتنظير والخطط والتباكي على أمجاد هذه الشركات، حتى وصلت الحال بنا إلى أن أصبح عدد الشركات المتوقفة ثماني عشرة شركة من شركات القطاع العام الصناعي. وأمام هذا الواقع الصعب نؤكد تمسكنا بالحفاظ على الصناعة الوطنية والقطاع العام، مع قناعتنا إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ووزارة الصناعة تحديداً لم ترق إلى المستوى المطلوب. وجميع المبررات التي وضعتها كأسباب لم تقنع أحداً لأنها تجافي الحقيقة.

• **حافظ خضر (مكتب نقابة عمال الصحة):**

سنبدأ بنقطة هامة تتصدر اليوم القضايا النقابية والعمالية، وتضعنا على مفترق طرق تصعب فيه العودة بعد الخطوة الأولى، وأعني تعديل قانون العمل للقطاع الخاص. ولنتكلم بصراحة وشفافية مطلقة من خلال ما تابعناه من نقاش حول هذا القانون، والسؤال الذي يطرح نفسه: أولاً هل القانون الحالي، أي قبل التعديل، ينقصه شيء؟ وما هي الحاجة إلى تعديله؟ أم أنه لا يتناسب مع أرباب العمل ووزارة العمل؟

مع بداية مناقشة مواد هذا القانون، أبدى اتحادنا العام، وبجدية مطلقة، جملة من التحفظات على مواد هامة، وفي مجلس الشعب أبدى بعض أعضاء مجلس الشعب من خلال مداخلاتهم جملة إضافية من المقترحات على كل مادة تطرح، ومعظم مقترحاتهم إن لم نقل جميعها كانت للحفاظ على مكاسب العمال في القطاع الخاص، ولكن كان لوزارة العمل رأي آخر، إذ أصرت أن مواد القانون هي الأفضل لتحقيق مصلحة العمال ومصلحة أرباب العمل!!

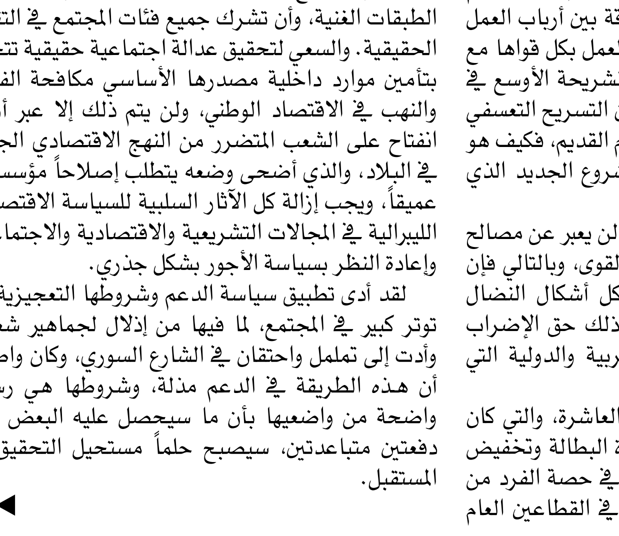
نؤكد على ضرورة إعادة النظر بالمادة /٦٥/، وخاصة في موضوع التسريح غير المبرر وصيانة حقوق العاملين وتوثيق الراتب للعمال والحوافز والتعويضات على جدول الرواتب، وأن يتضمن عقد العمل كافة حقوق ومزايا العمال، وعدم السماح لرب العمل بإضافة أي بند مسبق إن لم يرد له نص في القانون وتوثيق في العقد.

• **نزار نسطة (عضو مكتب نقابة الخطوط الحديدية):**

من المفروض أن مشروع قانون العمل الجديد في حال إقراره سينظم علاقات العمل بين عمال القطاع الخاص والتعاوني والمشترك وأرباب العمل، والمطلوب من قانون العمل الجديد أن يحفظ الحقوق المكتسبة للعاملين بأجر، وأن توجد آليات قانونية لحمايتهم من أخطار التعسف والتسريح التعسفي ومن إنقاص حقوقهم، وأن لا يكون وسيلة مقوننة لإطلاق العنان والحرية لقوى رأس المال في التعاقد وإنهاء التعاقد، مع تقييد قوة العمل. لكن جوهر فلسفة مشروع قانون العمل الجديد هو مقولة: «العقد شريعة المتعاقدين» وهذا يعني تحرير رأس المال من كل قيوده في علاقات العمل، وعلى حساب العاملين بأجر، ويعني مساً بحقوق عمالية مكتسبة كرستها القوانين الناظمة لعلاقات العمل، ومكتسبات الطبقة العاملة السورية، وخاصة فيما يتعلق بإعطاء الحق المطلق لرب العمل في إنهاء علاقة العمل من طرف واحد لقاء تعويض مادي، أي إطلاق اليد في استعمال الحق في التسريح، وبعبارة أخرى جعل التسريح التعسفي مقونناً وشرعياً، وحقاً مكتسباً بالقانون لرب العمل.

نلاحظ غياب دور الدولة من خلال إقصائها عن دورها في الحياة الاقتصادية، والقضاء على كل أدوات تدخل الدولة، ولاسيما القطاع العام، فإن التحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق الحر كان منذ بدايته على حساب الشرائح الفقيرة من عمال وفلاحين وسواهم.

إن من يدعو لإبعاد تدخل الدولة عن الشأن الاقتصادي تحت أي عنوان إنما يدعو للفوضى المنظمة التي تنتعش في مناخها المضاربات وينتشر فيها الفساد والرشوة في غياب سلطة الدولة.



• **فراس علي (نقابة عمال الغزل والنسيج):**

يقال لنا نحن النقابيين لماذا لا تعملون؟ لماذا لا تأخذون دوركم. ولماذا... لماذا؟

وأعتقد بأن الكثير منا وليس جميعنا يعمل لأجل ذلك، ولكن ما هي النتيجة؟ ولاسيما ما نراه أمامنا وما يحدث لقطاعنا العام، وخاصة الصناعي منه.

نتحدث بشكل خاص عن عدم تطوير وتحديث شركات القطاع العام، وخاصة شركات الغزل والنسيج، هذه الصناعة الإستراتيجية والمهنة العريقة في بلدنا، والتي كان لها الدور الريادي في دعم اقتصادنا الوطني في ظل أصعب الظروف والمحن التي مر بها قطرنا الحبيب...

لقد كان عمال الغزل والنسيج دائماً طليعة المدافعين عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، والآن وبعد عقود من العمل المضني والشاق نرى تراجعاً كبيراً وخطيراً لشركات الغزل والنسيج، لا بل وصل الأمر إلى توقيف بعض الشركات ومنها شركة المصابغ.

طالبنا مراراً وتكراراً بتحديث صناعة الغزل والنسيج، وإدارة هذا القطاع على أسس علمية سليمة صحيحة، والاستفادة من أخطاء الماضي بالنسبة للإدارات والجهات الوصائية. فلقد عاث الفساد في هذا القطاع، في حين كان مسؤولونا وجهاتنا الوصائية ينظرون علينا بضرورة الحفاظ على هذا القطاع، والإقلال من الهدر، وتحسين نوعية الإنتاج وزيادته، ومعاقبة المسيئين، وكأن سبب بلاء وخسارة هذا القطاع هو العامل!! ■

مطبات

المدينة الراهنة..

من فوق، من تحت، من كل مداخلها، من أينما جئتها، من أينما تصورتها، اليد التي تخطط،هي نفسها التي تبني، الأرصفة المهشمة نفسها، الأرصفة الجديدة السوداء، الطرق التي تسمى (أوتسترادات)، الحواري الضيقة نفسها، الانعطافات، الحفر، تمديدات المياه، الكهرباء، الهاتف، الرسم الإسفلتي النافر في شوارعها الصغيرة والكبيرة نفسه، الزمن الطويل لمشاريعها نفسه، الأحجيات والعثرات لتعثرها، الدراسات الخاطئة، الفساد الإداري، كف اليد، نزع الصلاحيات، تعيين أصحاب السيرة الحسنة ثم نزعهم، الاستملاكات لتلافي المخاطر، الاحتجاج على الاستملاك، البديل المؤقت في الحسينية، الوعود الدائمة بالبديل الدائم، آلاف الوحدات الجاهزة للتسليم، القوانين الصارمة لوقف المخالفات والاعتداءات، التجاوزات على القانون.. سيمفونية السنوات الأخيرة من عمر مدينة دخلت في الخطر تسمى دمشق.

في عرضها الأخير للمصور التنظيمي، جمعت محافظة دمشق كل طاقاتها في التنظيم العمراني، وحددت رؤاها المستقبلية لمدينة تتنازعها المشكلات بكل صنوفها، العمرانية والبيئية، والسكانية، والبنية التحتية، حشد من المهندسين والدارسين والخبراء والجهات المعنية، ووجهات نظر تبقى في خانة الاحتمالات والظنون.

مازالت المدينة مرهونة بمعوقات الإهمال، الدراسات، والمخططات والمصورات الإقليمية والتنظيمية، وما يتعارض معها، والمشاريع التي تنفذ، والتي تتوقف، كل هذا مرهون ومعه المدينة لانجاز مخططات ومصورات تعترضها رغبات ومصالح وغايات.

هذا كله كما قيل يخلق واقعاً راهناً يرتهن له، ثم تنتظر المشاريع والحلول والانجاز كي تتم معالجة هذا الواقع الراهن لمدينة مرهونة.

أحد المهندسين المعماريين وصف واقع مدينة دمشق بالأسوأ مما يراه مدير التخطيط والتنظيم العمراني، وانتقد المهندس المذكور التركيبة البنيوية والشكلية للمدينة وسوء العلاقات وعدم الشعور بالانتماء إلى المدينة قائلاً: إن هذه كلها عناوين باتت ثابتة ومستمرة في المدينة وتستمر بالإساءة إليها، وكشف عن نسبة ٧٠٪ من المخالفات على مساحة ١٠٠ هكتار لمدينة دمشق لأبنية مختلفة مخالفة و٩٠٪ منها أبنية عائدة للدولة، وتساءل عن كيفية السماح لتشييد المشاريع العملاقة في المدينة، وفيما إذا كانت ضمن خطة مدروسة متكاملة، وهل تقع ضمن فترة دراسات المخطط التنظيمي والدراسات التفصيلية، أم ننتظر إنجاز هذه الدراسات.

لكن المشكلات تتعدى رؤانا الجمالية عن مدينة منسجمة مع تاريخها واسمها من حيث الشكل والتنظيم، هنا في دمشق تتفاقم الأزمات لتأخذ شكل الموت القادم من الأرض والهواء والماء، ويؤكد المهندس: إن نسب التلوث الخطيرة داخل المدينة والتي تتعدى التلوث الناتج عن الزئبق وثاني أوكسيد الكربون إلى ملوثات أخرى مسرطنة والتي خلقت واقعاً سيئاً وإشكاليات استدعت دراسة سريعة لطرح المخطط التنظيمي ، وأن الحلول الجزئية والإسعافية خاطئة و يمكن أن توصلنا إلى نتائج غير مرضية، وأن العديد من الأمراض التي يعاني منها أطفال مدينة دمشق أقلها الحساسية وأمراض أخرى تكلف نحو ٢٥ مليون دولار سنوياً ثمناً للأدوية، وأن سقوط الأمطار يجب أن لا يجلب الفرح لأنها عبارة عن أمطار أو مياه (نتراتية) حمضية وأن التربة تعود للتلوث من جديد بعد تساقط هذه الأمطار.

أما عن مشاريعنا الكبرى والإستراتيجية، والتي ستكون من أهم الحلول لمدينة مستقبلية مزدحمة، مدينة لم يستطع مسؤولو النقل فيها إيجاد الحلول على مدار عقود من التجريب، الصيني والكوري، السيارات الكبيرة والصغيرة، الباص الأخضر والسرفيس الأبيض، الطرق السريعة والتحويلات، لكن ما يعولون عليه هو مشروع المترو، المترو الذي ينتقده المهندس: ضرورة الأخذ بمنظومة نقل عام مدروسة من حيث الكثافات والسكان والفراغات وعلى مراحل قبل أن نبدأ بالتنفيذ مقترحاً إنشاء المترو على جانب الرصيف بدلاً من منتصف الأوتستراد الذي سيكون مشوهاً للمدينة وسوف يتسبب بمشاكل في عبور الطريق وخاصة بالنسبة للأطفال.

ريثما يتم تجهيز مصور عام لدمشق، تبقى المعوقات التي يذكرها ويعرفها مدير التنظيم والتخطيط العمراني، انحسار الغطاء النباتي، وتلوث التربة والهواء، وارتفاع نسب الضوضاء، وجفاف نهر بردى، المستوى المتدني للبنى التحتية من نقل ومواصلات، ومياه وصرف صحي، وكهرباء، مناطق السكن العشوائي، واقع المدينة القديمة ومشكلاتها المستعصية.

بانتظار الحلول الراهنة.. نعيش في المدينة الراهنة..

■ عبد الرزاق دياب

قرية الصفصافة في طرطوس نهبٌ للمنتفعين ومخترعي القرارات

إحياءُ لجان التجميل وإزالة الشيوع إرضاءٌ لعلاقات ومكاسب شخصية

◄ علي نمر

إن المشكلات التي يعاني منها المواطنون، والتقصير في الخدمات، وضياع الحقوق، مازالت واقعاً يتنامى في وجود بعض أصحاب النفوس الضعيفة، الذين يحكمهم الطمع وانعدام الضمير، ويظنون أن من حقهم التلاعب بالقرارات، بحكم وظيفتهم ومنصبهم، ومن حقهم تجييرها لخدمة مصالحهم الخاصة، أو إرضاء لعلاقاتهم الشخصية، الأمر الذي أدخل معظم مجالس المدن والبلدات والنواحي، وعلاقتها بالخدمات المقدمة للأهالي، في متاهات لا نهاية لها.



ففي قرية الصفصافة في ريف طرطوس، كان الهدف من أعمال لجنة التجميل واستصلاح الأراضي، المشَكّلة بقرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي يحمل الرقم /١٤٢/ لعام ١٩٧٤، إفراز الأراضي الزراعية الشائعة بين مالكيها، أو تجميع الأراضي الزراعية المجزأة تجزئة مفرطة، بإعطاء المالك قطعة واحدة أو أكثر، بدلاً مع القطع العديدة المتفرقة، وذلك من أجل تسهيل استثمارها واستصلاحها، ولكن هذه اللجنة توقفت طويلاً عن العمل بسبب العمران وقانون الاستصلاح، فتقادم تشكيلها وتم إلغاء قرار النفع منها بقرار وزير الزراعة رقم ١٣/و تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥، وألغيت جميع الإجراءات المسندة إليها ومهمات أعضائها . وبموجب قرار الإلغاء تحول قاضي التجميل في الصفصافة، إلى قاضي عقاري في طرطوس.

بعد ذلك عادت اللجنة من تحت الرماد، بقرار لا ندري مصدر إحيائه، أو كيف أو من قبل من تمت فبركته، سُمِّي القرار رقم /١/ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢، يقضي بتشكيل اللجنة، بصفتها ومهمتها القضائية، وبعضوية شخصين غير موظفَين، ودون تكليف وزاري. وكانت شروط تشكيل اللجنة مخالفة بشكل واضح وصارخ للقوانين والمراسيم، لافتقارها لقاضي تجميل، وممثل عن المحافظ، وخبير يسميه المحافظ، وممثلٌ عن الأهالي. وضمت عضواً انتحل صفة مندوبُ اتحاد الفلاحين بالمحافظة، ولم يتم الحصول على الموافقة اللازمة مسبقاً من وزير الزراعة لتشكيل هذه اللجنة، بل تم استدراك الموافقة على ذلك بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٠، بكتاب لا يحمل رقماً، وليس بقرار إداري أو وزاري، وبذلك تكون الجهة التي أصدرت الموافقة قد تجاهلت قرار إلغائها قانونياً .

تفاصيل إلغاء قرار النفع العام

المرسوم التشريعي رقم /١٦٦/ لعام ١٩٦٧ الخاص بتنظيم أعمال التجميل، قيد الأعمال المذكورة بجملة من القيود، فالمادة رقم /١/ قصرت تطبيقه على الأراضي الزراعية حصراً، والمادة /٧/ أبعدت لجان التجميل عن مباني القرية صراحة، بتحديدها للمسافة التي يجب أن تفصل أعمال التجميل عن مباني القرية. أما المادة /٥/ فقد قيدت تدوين أسماء مالكي الأراضي المشمولة بالتجميل بجدول، وأوجبت المادة /٧/ فقرة /ب/ الإعلان للاعتراض على الجدول المذكور، أي أن القانون لم يعتبر هذا الجدول قطعياً . وبصدور القانون رقم /٤/ لعام ١٩٨٣ الذي قيدت فيه المادة /١/ التصرف في أراضي الاستصلاح بشيوع الملكية، أي بإبقاء الشائع على شيوعه، وإعادة المجمل إن وجد إلى شيوع الملكية، فإن جميع أعمال التجميل توقفت في الأراضي الخاضعة للاستصلاح.

وبناء على اقتراح اجتماع المديرية العامة للمصالح العقارية بدمشق في ٢٠٠٧/٧/٣، بعضوية قاضي عقاري طرطوس ورئيس دائرة المساحة فيها، وتصديق المدير العام، صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٣/و تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥، بإلغاء قرار النفع العام الصادر عن وزير الزراعة الإصلاح الزراعي رقم /١٤٢/ لسنة ١٩٧٤، من أعمال التجميل في قرية الصفصافة، وذلك استئناساً بالمتبع لقرية متن الساحل (التي عادت إلى الصحائف العقارية الأساسية). وبإلغاء قرار النفع العام، تعتبر لجنة تجميل الصفصافة ملغاة، مع كل ما بني على قرار تشكيلها من آثار ونتائج.

قرار إلغاء النفع العام من أعمال التجميل بمنطقة الصفصافة العقارية متبوع بإلغاء نتائجه، من تصاريح وقرارات، وأولها قرار تشكيل لجنة التجميل الجديدة.

الاجتهاد في القانون

بحسب القانون رقم /٨٤/ لعام ١٩٤٩، المادة /٢/٣٧٣، سقطت بالتقادم الطويل مجمل أعمال التجميل المرحلية المتوقفة في الصفصافة لسنين طويلة، وليس هناك إمكانية لاستمرارها أو العودة إليها، وطول المدة لا يحجب سلبية آثارها فضلاً عن عدم اكتمال الأعمال حتى الآن.

يعد مصدر قرار إلغاء اللجنة وحده صاحب الاختصاص بإعادتها، وبقرار إذا قضت الحاجة لها، وهو وزير الزراعة، حسب المادة رقم /١٢/ من المرسوم ذاته. وبناء عليه فإن أي قرار يصدر عن لجنة التجميل بعد قرار إلغائها، وأي إجراء تتخذه يعتبر غير قانوني وغير نافذ، وإن أمين السجل العقاري غير ملزم بتنفيذ القرارات الواردة إليه، لأن هذا التنفيذ يكون خاطئاً في الاجتهاد وغير قانوني. لذا فإن قرار إلغاء النفع العام من أعمال التجميل بمنطقة الصفصافة العقارية متبوع بإلغاء نتائجه، من تصاريح وقرارات، وأولها قرار تشكيل لجنة التجميل الجديدة.

كيف عادت اللجنة إلى الحياة؟

خلافاً لكل القرارات والقوانين والمراسيم وتجاوزاً على قرار إلغاء النفع العام من لجنة تجميل الصفصافة أعيدت اللجنة بالقرار رقم /١/ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ غير المذيل بتوقيع والذي يقضي برئاسة قاضي عقاري طرطوس لهذه اللجنة وأسند هذا القرار على قرار وزير الزراعة رقم /١٣/ تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الذي يلغي عمل اللجنة، ولم يكن قرار إعادة اللجنة وترؤس قاضي عقاري طرطوس لها لاستئناف العمل من النقطة التي توقفت عندها اللجنة السابقة، بل لتنفيذ ما ألغاه قرار الوزير، وتم استدراك استصدار موافقة على تشكيل اللجنة بعد تشكيلها وذلك بالقرار الصادر عن المدير العام للمصالح العقارية رقم ٩٦١/ع تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٠ ولذلك عادت اللجنة إلى الحياة بموجب كتاب وليس بموجب قرار وزاري، وهذا مخالف للنص الصريح والواضح للمادة /١٢/ من قانون التجميل، فالموافقة بهذه الحالة لم تكن للموافقة على قانونية اللجنة بل لمنحها الغطاء استدراكا من غير صاحب القرار.

بعد عدم الشرعية تجاوزات على القانون

اغتصبت اللجنة سلطة القضاء وغيرت في نص المادتين ٥/هـ و ٧/ب من (جدول أسماء خاضع للاعتراض) في نص قرار التشكيل القديم إلى (سجل ملكية قطعي) في النص المشكل للجنة العاملة حالياً، خدمة لبعض المالكين، واستبدلت شروط المادة /٨/ للإيهام بقطعية التصاريح والقرارات، حتى تلك الصادرة بعقارات مبنية لم تدخلها اللجنة، وضمن منطقة العمران المستثناة من أعمال التجميل، وعقارات الاستصلاح المعادة إلى شيوع الملكية.

وخالفت بذلك القرار الوزاري المسند على محضر اجتماع المديرية العامة للمصالح العقارية في دمشق بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ بعدم معاملة الصفصافة كمعاملة متن الساحل، وفوتت على كثير من المواطنين حق الاعتراض على ترقين أسماء، أو تسجيل أسماء جديدة خلافاً للقيود الأساسية، وكانت أضرار المواطنين مصيرية وهدامة.

تأثير هذه التجاوزات على المواطنين

تضرر كثير من المواطنين بأملاكهم وحقوقهم وسقط حق التملك عن مالكين أساسيين، وتملك آخرون دون وجه حق، وسقط حق الاعتراض، حيث تم تزوير قانون التجميل في قرار تشكيل اللجنة من النص فيه على (جداول أسماء) في المادة ٥/هـ و(خضوع هذه الجداول للاعتراض) في نص المادة ٧/ب، وتم تغيير النص إلى الدمج بعبارة (سجل ملكية قطعي) في قرار اللجنة، رغم عدم لحظ هذه الصفة لأي سجل بقانون التجميل.

فالسجل المزعوم المرفق بتحديد اللجنة، لا يحق للمواطنين الاعتراض عليه رغم أنه مزور، والملكية بموجبه مزورة، واعتباره قطعياً يجعل محتوياته وتنفيذه استعمالاً للمزور مرتين، مرة كسجل ومرة كمحتويات سجل مزعوم.

ومن المخالفات الكثيرة المرتكبة نورد مثالين على تملك دون حق، وآخر على حرمان الملك، فقد تم مخالفة للقانون وبقرار إداري عام ٢٠٠٧، وعندها حصلت بعض المشاكل وانفضحت التجاوزات تمت إعادة الملكية لصاحبها الأساسي حسماً للمشاكل. ومن جهة أخرى فإن المواطن علي.م.خ يملك ١٨٠٠ سهم في العقار ٦٣٧ مجمَّعة رضائياً وشراكة مع المواطنَين (سمير وتامر إسبر بشور) اللذين يملكان أصلاً ٨٠٠ سهم، بادلاها للإصلاح الزراعي بعقار آخر، وبالنتيجة تم تخصيص المواطن علي.م.خ بـ٢٢٥ سهماً فقط، وفقد حقه لسبب مجهول بـ١٥٧٥ سهماً، رغم الوثائق العدلية بحصة مغارسته منذ عام ١٩٥٨، وشرائه للباقي عام ١٩٧٢، ورغم امتداد الصلة والاستمرار والعلانية بوضع اليد الذي يحميه ويشرعنه التملك شراءً والإنشاءات المرخصة والسكن، والوقوع بمنطقة العمران المستثناة من الشمول بالتجميل.

التجاوزات القانونية في قرار تشكيل اللجنة

١- ضم في عضويتها اثنين غير موظفين وأعطى الأول المدعو (م.م.د) صفة مندوب اتحاد الفلاحين مع أنه غير منظم في الاتحاد المذكور، وأعطى الثاني المدعو (ف.ع.ش) صفة ممثل عن الأهالي بدون علم الأهالي.

٢- ساوى عدم دخول اللجنة لمنطقة العمران، المستثناة نصاً من التجميل، بمسح الأراضي الزراعية، وقبل التعرف على الواقع المبني والمسكون المانع من الشمول بالتجميل.

٣- أعطى للقاضي العقاري في طرطوس صفة رئيس اللجنة دون مستند، لأنه أصبح بإلغاء اللجنة السابقة قاضياً عقارياً لا قاضي تجميل.

٤- مرر أعمال اللجنة السابقة، وثبت أعمالها غير المكتملة على أنها قطعية وسليمة قانونياً، وكأنه لم يعترف بإلغائها بقرار وزاري رسمي.

٥- استعمل توصيف قراره على أنه قرار لجنة تجميل، مع أنه مخالف لشروط المادة ١٢ من قانون التجميل، التي تنص على عدم التجميل بتمرير أعمال لجان سابقة دون موافقة الوزير المختص.

٦- الموافقة على نقل ملكية العقار ٦٣٧ من اسم مالكه الأساسي علي.م.خ إلى أسماء أقارب عضو اللجنة غير القانوني (م.م.د) والذي يحمل عداوة كيدية (كما جاء في شكوى المدعو علي.م.خ) تجاه المالك، لأنه حصل على حق التملك بدعوى استملاكية عام ١٩٨٦ . ثم عاد (م.م.د) بصفته عضواً بالمجلس البلدي، للتدخل بذات العقار المسجل أصولاً باسم المالك علي.م.خ، الذي أقام ضده دعوى جزائية لكف يده عن التدخل بأملاكه. وهذا ما ذكر في نص قانون التجميل في المادة ١٧٤/ح، حيث لا يجوز الأخذ برأي أحد أعضاء اللجنة (إذا كانت قد أقيمت بينه وبين أحد المتداعين أو أحد أقاربه أو مصاهريه حتى الدرجة الرابعة، دعوى مدنية أو جزائية خلال السنوات الخمس السابقة)

٧- إصدار سندات دون مستند، وبيانات ملكية جديدة مغايرة لعقود الشراء المسندة على الصحائف العقارية الأساسية، المقترنة بوضع اليد .

السجل المزعوم، لا يحق للمواطنين الاعتراض عليه رغم أنه مزور، والملكية بموجبه مزورة، مرة كسجل ومرة كمحتويات سجل مزعوم.

أسئلة برسم الجميع

إلى متى يبقى بعض ضعاف النفوس يستقوون بوظيفتهم ويستغلونها لتنفيذ مآرب شخصية أو لخدمة المقربين والأصدقاء دون محاسبة أو مساءلة؟! وإلى متى ستبقى الرقابة مطبقة على سجلات التفتيش دون اهتمام؟!

ما سبب عدم النزول عند حكم النص المانع من تجميل ذات المنطقة العمرانية لإخراجها من الشمول به؟

كما يحق لنا أن نسأل أيضاً: أين مفاعيل القرار الوزاري بإلغاء قرار النفع العام لسنة ١٩٧٤ (من أعمال التجميل بإلغاء التصاريح والقرارات المسندة عليه إن وجدت)؟ وأين هي حصة الدولة؟ التي لم تبق للدولة، ولم ترجع للمستولين عليها؟

وكيف يتم تفويت حق الاعتراض على المتضررين بما فيهم مديرية أملاك الدولة؟!!

ali@kassioun.org

التقصير واضح في «صرف حماة الصحي».. وما خفي أعظم!

◄ يامن طوبر



تعقيب على رد السيد سمير عبد الرازق مدير عام الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة حماة..

جاء توضيح مدير عام الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة حماة رداً على ما نشر في قاسيون في العدد رقم ٤٤٢، واهناً ومضللاً في مطارح مختلفة، إذ لم يقدم أي إيضاح أو زيادة على المنشور قد يبرئ ساحته، فقد عمل على ترحيل الأخطاء والمخالفات المرتكبة في الشركة بتوزيعها مرة على هذه الجهة وأخرى على تلك، جاعلاً من وظيفة المدير العام مكتب بريد ومراسلات متناسياً أن المسؤولية الأكبر في متابعة وملاحقة شؤون الشركة تقع على عاتقه، كونه المسؤول الأكبر في الشركة، ولأننا نريد قطع الشك باليقين نطلب من السيد محافظ حماة تشكيل لجنة تحقيق تكشف مواضع الخلل والفساد في الشركة لوضع الأمور في نصابها.

-إن مجلس محافظة حماة كان قد بدأ دورته العادية الأولى خلال الفترة ١٠-٢٠١٠/١/١٣، وفي اليومين الأخيرين تناول أعضاء المجلس واقع مشاريع الصرف الصحي بحضور معاون المدير العام. المداخلات التي وردت في محاضر جلسات الدورة والموثقة وبشكل حرفي. وهي استمرار لما كان قد طرح في الدورة الأخيرة لعام ٢٠٠٩ والتي تناولت الوعود المتكررة من إدارة الصرف الصحي لإنهاء أعمال التوسع في محطة سلمية ووضعها بالخدمة نتيجة المعاناة الحقيقة لأهالي منطقة السلمية وتل الدرة والقرى المحيطة , لما تسببه من إشكالات صحية وبيئية.

. ما ورد في رد السيد المدير العام على واقع محطتي حماة والسلمية يبين ويقر بوجود إشكال في محطة حماة وتأخير في إنهاء العمل في محطة سلمية، وهذا الإقرار جاء خجولاً ويعتبر أن الإشكال في محطة حماة سببه الشركات المنفذة الأجنبية وعدم وفائها بالتزاماتها العقدية. ويتحامل على العناصر الجدية التي أشارت إلى الخلل وسوء التنفيذ منذ البداية في الموقعين المذكورين ويعتبرهم عناصر غير مسؤولة. وهنا نسأل:

- لماذا لم يتم تنفيذ منشأة معالجة الحمأة بالتزامن مع تنفيذ المحطة بحيث يكون العمل متكاملاً؟

- هل نُفذت أعمال المحطة حسب الشروط والمواصفات المطلوبة وخاصة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية الموردة من الشركات الأجنبية؟ وما هو دور إدارة الشركة والمراقبة وجهاز الإشراف على العمل في تجاوز ما حصل في محطة حماة؟

- هل هناك جدوى اقتصادية من تشغيل المحطة على الوضع الراهن؟ وهل هناك فائدة بيئية؟ علماً أن لجنة الانجاز عندما وافقت استناداً إلى قرار لجنة فنية الموافقة على إعادة مزج الحمأة ورميها في نهر العاصي خلال عام ٢٠٠٣ كانت قد أخذت بالحسبان تنفيذ منشآت معالجة الحمأة خلال المدة العقدية لا أن يصبح هذا التشغيل دائماً.

- هل الشركات التي تسبب التلوث الصناعي بإخراج المياه إلى نهر العاصي بدون أية معالجة، هي فوق القانون والمساءلة؟ وأين دور الضابطة المائية الموجودة في الشركة المشكلة بموجب قرار الوزير منذ عام ٢٠٠٦؟ وهل يستطيع السيد المدير العام إعلامنا عن عدد الضبوط المنظمة بحق المنشآت الصناعية التي ترمي المنصرفات المخالفة إلى خطوط الصرف الصحي؟

في مجال محطة معالجة سلمية

- ما هي مبررات تأخير العمل في مشروع توسع محطة السلمية؟ وما هي أسباب حصول مخالفات في التجهيزات الموردة من الشركة المنفذة؟ وأين دور إدارة شركة الصرف الصحي وجهاز الإشراف فيما يجري؟

- متى سيتم وضع هذه المحطة بالخدمة الفعلية وخاصة أن أهالي منطقة تل الدرة والسلمية والقرى المحيطة لم يعودوا يحتملون هذا التلوث البيئي؟

إن الواقع السيئ لمحطة حماة ومحطة سلمية، والإشكالات والمخالفات الموجودة في مشاريع الصرف الصحي بحماة، والحرص على المصلحة العامة، كان الدافع الأساسي لأعضاء المجلس لإثارة هذه القضايا خلال دورات مجلس المحافظة، والتي دفع ثمنها عضو مجلس المحافظة المهندس (م. ح) الذي أبعده السيد المدير في اليوم التالي لانتهاء النقاش في مجلس المحافظة من مهمته كرئيس دائرة تخطيط بسبب توضيح الوضع الحقيقي لواقع العمل في الشركة, وإشارته إلى مواقع الخلل والإهمال. وكانت تنحيته بطريقة مخالفة لكل الأنظمة والقوانين والأصول، وخاصة تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم١٣١٦/ ١٥ تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٧ والمؤكد عليه بتعميمه رقم ٧١٧٢/ ١٥ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٠ والذي يتضمن (الطلب إلى جميع الجهات العامة بعدم نقل أو ندب أو تكليف أي من العاملين في أجهزة التخطيط لديها إلى أي وظيفة أخرى، وإلى أي عمل آخر إلا بالتنسيق مع رئيس هيئة تخطيط الدولة). علماً أن المهندس (م. ح) المذكور وعلى مدار ثلاثين عاما من العمل الوظيفي والمهني مشهود له بالكفاءة والتميز والخبرة والحرص على المصلحة العامة والنزاهة، وهذا ما وصفه به زملاؤه في مجلس المحافظة وما يعرفه الجميع عنه من خلال سيرته وأعماله وسجله الوظيفي.

وللعلم فإن المدير العام الحالي كان يشغل سابقاً منصب رئيس دائرة التخطيط نفسه، وإذا كان هناك مخالفة مزعومة فلماذا لم يتم الإشارة إليها من قبل الرقابة المالية في حينه؟

أما موضوع التقرير التحقيقي للرقابة المالية رقم١٣٩٣/ ٢ على ٢٠٣/٨/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣ بعمليات مخالفات وفساد وتغريم السيد المدير العام الحالي والمدير الفني الذي اقترحه معاوناً جديداً له، بمبلغ يزيد عن ٣٠٠ ألف ليرة سورية، وعقوبة ٥٪ من الراتب لمدة ستة أشهر، وفي الصفحة ما قبل الأخيرة من التقرير مساءلة المدير الفني، فالتقرير موثق وموجود وتؤكد الوزارة على تنفيذه، فهو صادر عن جهة رقابية بتفويض من الرقابة والتفتيش.

أخيراً، من المسؤول في الشركة عن المخالفات الفنية في المشاريع؟ أليس هو المدير الفني الذي شغل هذا المنصب منذ إحداث الشركة ولغاية تاريخه؟ وهو من وصفه السيد المدير العام الحالي بالإهمال والفساد وأوصاف أخرى، ومع ذلك اقترحه الآن معاونا له!! (ورد ذلك في وثيقة مكتوبة بخط يده ومرسلة إلى الجهات الوصائية)

أما ما قيل عن تنفيذ الخطة للشركة ونسب الإنفاق المالي فلابد من الإشارة إلى أن الشركة لم تحقق أكثر من ٤٥٪ من خطتها من ناحية الإنفاق المالي، أما من ناحية تنفيذ المشاريع والمحطات فقد خططت الشركة لتنفيذ ثلاثين محطة معالجة في محافظة حماة خلال الخطة الخمسية العاشرة، وهاهي الخطة الخمسية قد شارفت على الانتهاء ولم تنفذ أية محطة معالجة حتى تاريخه، إضافة إلى تدن في انجاز الخطوط. وإن واقع الشركة ملحوظ في كثير من الصحف السورية والمواقع الإلكترونية.

نأمل من الجهات الوصائية، وخاصة محافظ حماة، تنفيذ ما وعد به مجلس المحافظة بدراسة وتدقيق الواقع الحقيقي لما يجري في هذه الشركة، والتي تعتبر من المفاصل الهامة والأساسية، والمنوط بها المهام الكبيرة في إزالة التلوث البيئي الذي أخذ يهدد حياتنا بشكل خطير. ■■

تحية إلى قاسيون الحمراء..

وصلت إلى قاسيون الرسالة التالية مغفلة التوقيع بالاسم الصريح، نقدمها لقراء الصحيفة كما وردت دون زيادة أو نقصان..

«مرت سنوات طويلة، وأنا بعيد عن رفيقتي ذات الوشاح الأحمر الذي تفوح منه رائحة العمال والفلاحين، كرهت لهيبها البارد، وأشعتها المظلمة وحديثها الأبكم، حينما أصبحت تتكلم وهي متخمة بموائد الأمراء، حاملة ببساطهم السحري، كأنها من نسل الملوك والأمراء!

كرهتها، وانعدمت ثقتي بها، وها هي اليوم تأتيني مصادفةً، بثوب أحمر جديد يعبق بتراب قاسيون المعجون بدماء الثوار الأحرار، وعرق الكادحين وأنفاس العمال الطاهرة.

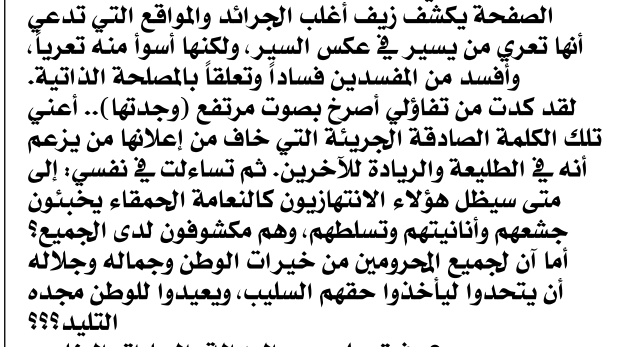
كنت في عددها الخامس والأربعين بعد الأربعمائة بتاريخ العشرين من آذار، قرأت افتتاحيتها، وأنا أحدق في صورة الطفل الفلسطيني الثائر وإلى جانبه عبارة (لا بديل إلا الانتفاضة)، ففتحت لي هذه الافتتاحية باباً من التفاؤل والأمل بالغد المشرق، وحينما وصلت إلى الصفحة السادسة شعرت بأنني ولدت من جديد، ورأيت أن ما جاء في هذه الصفحة يكشف زيف أغلب الجرائد والمواقع التي تدعي أنها تعري من يسير في عكس السير، ولكنها أسوأ منه تعرياً، وأفسد من المفسدين فساداً وتعلقاً بالمصلحة الذاتية.

لقد كدت من تفاؤلي أصرخ بصوت مرتفع (وجدتها).. أعني تلك الكلمة الصادقة الجريئة التي خاف من إعلانها من يزعم أنه في الطليعة والريادة للآخرين. ثم تساءلت في نفسي: إلى متى سيظل هؤلاء الانتهازيون كالنعامة الحمقاء يخبئون جشعهم وأنانيتهم وتسلطهم، وهم مكشوفون لدى الجميع؟

أما آن لجميع المحرومين من خيرات الوطن وجماله وجلاله أن يتحدوا ليأخذوا حقهم السليب، ويعيدوا للوطن مجده التليد؟؟؟

• رفيق على درب العدالة والمساواة والبناء»..

1 نيسان.. عيد الحياة وانتصار الخير!



يعتبر «عيد أكيتو» في الأول من نيسان من كل عام، من الأعياد القديمة لشعوب بلاد ما بين النهرين، والطقوس الاحتفالية التي تجري فيه تعكس نظرة فلسفية إلى الحياة والخلق والتكوين, وحسب المصادر التاريخية، فقد كانت هذه الطقوس تمتد لاثني عشر يوماً تنتهي بأسطورة بدء الخليقة حيث تنتصر الآلهة المتجددة على التنين «تيامات»..

إحياء لهذا التراث الغني، يحتفل الآشوريون والسريان والكلدان السوريون بهذه المناسبة، ويخرج سنوياً الآلاف منهم إلى أحضان الطبيعة حيث تقدم الأغاني والرقصات الفلكلورية التي تحاكي طقوس العيد، فيرتدي الشباب والصبايا الأزياء الفلكلورية التي تعكس ألوان الطبيعة المتجددة، لا سيما وأن الاحتفال يتزامن مع بدايات فصل الربيع.

وكما قلنا أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، فإنه من الضروري الحفاظ على كل ثقافة النسيج السوري والتي تشكل أحد مقومات الثقافة الوطنية السورية الواسعة، وفسح المجال أمام الجميع ليطوروا ثقافتهم وفلكلورهم الذي يتسم بالبعد الإنساني, ويعبر عن رغبة البشر عبر التاريخ بالبحث الدائم عن حياة أفضل يسودها الحب والتسامح والإخاء والحرية.

هذا، وقد أقيم احتفال شعبي بهذه المناسبة، في قرية دمخية في ضواحي القامشلي، وقدمت فرقة أورنينا المحلية لوحة فلكلورية تضمنت عدة أغان ودبكات من تراث المنطقة وفلكلورها. كما تضمن الاحتفال لمحة عن تاريخ الأكيتو ورًمزيته.

وشارك في الاحتفال كل من المغنين: حبيب موسى المقيم في السويد، وعزيز صليبا، وبسام صليفو.

وقد قام وفد من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بزيارة موقع الاحتفال وقدموا التهاني للمحتفلين بهذه المناسبة..

إننا ومن خلال قاسيون، نهنىء أبناء شعبنا السوري المحتفلين بهذا العيد، آملين أن يكون مناسبة لتعزيز الوحدة الوطنية..

القامشلي - مراسل قاسيون

شيوعيو حمص يحتفلون بأعياد الربيع



أقامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٣/٢٣ احتفالاً واسعاً بمناسبة أعياد آذار: عيد المرأة، والمعلم، والأم، حضره حشد من النساء والشباب والصبايا، وعدد من شيوعيي المحافظة..

تضمن الاحتفال كلمة عن جملة المناسبات المتزامنة، ألقاها الرفيق فرحان حلواني ممثلاً للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، كما تم تقديم الهدايا الرمزية في هذه المناسبة لعدد من السيدات، بالإضافة إلى فقرة فنية قدمها مجموعة من الشباب، والتي خلقت حالة فرح وابتهاج وتفاعل مع الحضور.

كما تم إجراء مسابقات بسيطة بين المشاركين والمشاركات، جرى في نهايتها تقديم جوائز رمزية للفائزين.

وقد شاركت رابطة النساء السوريات في هذا الاحتفال بفاعلية، حيث تم التأكيد على أهمية التعاون مع دائرة النساء في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

وفي الختام جرى شكر متبادل بين كل من شارك في هذا الاحتفال ومن أعد له ونظمه، على أمل اللقاء في مناسبات قادمة.

تجب الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في مدينة حمص والريف الغربي والشرقي منها، قامت بتقديم ورود حمراء في يوم الثامن من آذار في مناطق واسعة من المدينة والريف استمراراً وتكريساً لنشاط سنوي معهود في هذه المناسبة.

التنمية والقانون

ضرورة التكامل وخطورة الفصل

◄ نجوان عيسى

يعد تحليل العلاقة بين القانون والمجتمع الذي ينظمه، من أصعب مباحث فلسفة القانون، ومن أخطر المسائل التي يؤدي تجاهلها إلى انعزالية التشريع عن المجتمع وإفراغ أي تطوير تشريعي من مضمونه. ففي الوقت الذي يجب أن يعمل فيه القانون على صيانة مصالح الجماعة الإنسانية التي ينظم حياتها، من خلال تجسيده للكيفية التي تتوافق فيه هذه الجماعة على تنظيم حياتها، ومن خلال احترامه لعاداتها وأعرافها واتجاهاتها العامة، فإنه يجب على القانون نفسه أن يعمل على تعقُّب تغير هذه المصالح وتطورها، ويجب أن يعمل على إنضاج الظروف للانتقال من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً في حياة المجتمع.

وهكذا، فإنه يقع على عاتق المشرّع رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، قبل أن يحدد اتجاهاته في عملية التشريع، التي تعد ضرورة من ضرورات الإصلاح الشامل، إذ يفترض في القانون أن يلعب دوراً رائداً من خلال العلاقة الجدلية التي يكون فيها الإصلاح رافعةً لتطوير التشريعات، والتشريعات نفسها رافعةً لعملية الإصلاح.

وفي هذا الإطار فإن إقرار نصوص قانونية متطورة، لن يؤدي إلى تطوير الوضع الحقوقي للمجتمع، ما لم يترافق مع عملية تنمية فعلية تواكب التطور التدريجي للقانون، بحيث يشكل المجتمع نفسه الأرضية الصلبة، والمرجعية الفعلية لعملية الإصلاح التشريعي، وهذا يعني أن القانون سيبقى دون حامل اجتماعي ملائم له، ما لم يؤخذ عمقه الاجتماعي بعين الاعتبار، لأن أفراد الجماعة لن يتمكنوا عندها من فهمه، ومن ثم الالتزام به، وإنما سيعملون على تجاوزه والالتفاف عليه في أية فرصة سانحة.

وهكذا فلا يكفي إقرار قانون متطور نسبياً لحماية حقوق الملكية الفكرية، كما هو حال قانون حماية الملكية الفكرية السوري على سبيل المثال، دون تهيئة الأرضية الاجتماعية الاقتصادية اللازمة لتطبيق قانون كهذا. وأعني بالأرضية الاقتصادية هنا، تهيئة المواطنين السوريين اقتصادياً للالتزام بهذا القانون، من خلال تأمين مؤسسات ترعى الإنتاج الفكري والثقافي وتموّله. والمقصود بالأرضية الاجتماعية، بناء ثقافة مجتمعية تحترم الإنتاج الفكري، وتعد حمايته من أبرز الواجبات الملقاة على عاتق القانون ومؤسسات تشريعه وتطبيقه، وعلى عاتق المجتمع كله.

وكذلك فإنه لا يكفي الادعاء بأن العادات الاجتماعية لا تسمح بمنع زواج القُصَّر، أو إلغاء مصطلح «جرائم الشرف» من الأدبيات القانونية السورية، على أساس أن المجتمع يحمي هذه العادات المتخلفة، ويعدها جزءاً من منظومة القيم التي يحملها، لأن ادعاءً كهذا يبقى فارغاً من مضمونه ما لم تعمل الجهات المعنية على محاصرة هذه الظواهر من خلال رفع السوية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع، ومن خلال رفع سوية المرأة السورية وتأمين الحصانة الاقتصادية والمعرفية لها. ولا أدل على ذلك من انتشار هذا النوع من العادات المتخلفة في أحزمة الفقر، وفي الريف البعيد عن اهتمام الجهات الرسمية ومشاريعها التنموية.

دون التكامل بين التنمية الاجتماعية والإصلاح التشريعي، فإنه لا أمل بنجاح أي مشروع إصلاحي شامل. ودون تهيئة المجتمع لتقبل القوانين المتطورة، وصولاً إلى الارتقاء معها وبها، سيبقى القانون منعزلاً عن عمقه الاجتماعي، وستبقى المؤسسات القائمة على تطبيقه، عاجزة عن فرض سيادة القانون على المجتمع. ■■

الشِّيوعيون السُّوريون يعقدون مؤتمرَهم الثاني عشر..

لم يخيّب الشيوعيون السوريون، أعضاء المؤتمر الثاني عشر، ثقة من انتخبهم في منظماتهم المنطقية، وأثبتوا طوال ساعات يوم الجمعة ٢ نيسان ٢٠١٠، من خلال المداولات والمداخلات المكثفة والنوعية، أنهم على قدر عال من الجدية والمسؤولية والوعي، حيث أنجزوا أعمال مؤتمرهم بأعمق وأفضل ما يكون الإنجاز..

افتُتح المؤتمر بالنشيد الوطني والوقوف دقيقة صمت إحياءً لذكرى شهداء الوطن والحزب، ثم جرى انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر، ليتم بعدها إقرار جدول الأعمال، وانتخاب اللجان: لجنة الاعتمادات ولجنة القرارات ولجنة الترشيحات.. ثم قدم الرفيق د. قدري جميل التقرير العام لهيئة الرئاسة السابقة..





التقرير العام المقدم أمام المؤتمر الثاني عشر للشيوعيين السوريين

الرفيقات، الرفاق الأعزاء..

ينعقد مؤتمرنا بعد مرور عامين ونيّف على انعقاد الجلسة الثانية للمؤتمر الحادي عشر.. وكانت هذه الجلسة قد عقدت عشية الاجتماع الوطني السابع، وهانحن نعقد اليوم مؤتمرنا في خضم التحضيرات للاجتماع الوطني التاسع..

لقد كانت الفترة الماضية حافلة بالتطورات والأحداث التي أكدت صحة توجهاتنا السابقة، ولكن الأهم بالنسبة إلينا ليس التغني بما تحقق، وإنما وضع الأساس الصالح على أساس خبرتنا وتجربتنا للتطور اللاحق.. إن ما تحقق أصبح بحكم الماضي الذي لن ينافسنا عليه أحد، ولكن الأهم أن نستطيع القول غداً إن ما حققناه في الفترة الفاصلة نحو الغد كان ضرورياً وصحيحاً، وإلا فلن تكون هنالك قيمة عملية لما حققناه سابقاً بغض النظر عن قيمته التاريخية، ومقدار طليعيته، وحجم دوره الإيجابي في لحظتها..

تذكرون أننا قلنا في المؤتمر السابق إن مركز الثقل يجب أن ينتقل إلى الممارسة بعد أن أنجزنا من حيث المبدأ صياغة الرؤية والخطاب، آخذين بعين الاعتبار طبعاً أن هذه الصياغة تبقى مهمة مستمرة لانهائية.. بسبب التطورات التي تفرضها الحياة..

وكنا نعي تماماً في ذلك الحين أن الصعوبات الحقيقية تبدأ عندما نبدأ باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين وتقوية تنظيمنا، ورفع مستوى كادراتنا كي تكون على مستوى اللحظة التي نعيشها..

وانطلقنا في ذلك من مقولة الضرورة التي تملي علينا مختلف إجراءاتنا، وليس الإمكانية التي تبقيها حبيسة لقوة العادة والتقاليد، مثلنا في ذلك مثل جميع الثوريين على مر التاريخ.. طبعاً بعد ذلك يجري الدفع المستمر للإمكانيات باتجاه ما تفرضه الضرورات..

وعلى هذا الطريق قمنا بالكثير وما زال أمامنا الأكثر، فما الذي قمنا به؟

١ - قمنا بصياغة مبدئية لرؤيتنا التنظيمية، وحددنا الإطار العام للتنظيم الشيوعي المنشود في الظروف السورية الملموسة الذي يجب أن يكون قادراً على القيام بدوره الوظيفي- التاريخي.

٢ -حددنا المعوقات التي تكونت تاريخياً والتي منعت تنظيمنا من البقاء لينينياً بكل معنى الكلمة، وفهمنا طريقة انزلاقه التدريجي نحو اكتساب ملامح مارتوفية كانت تزداد مع الزمن بفعل التراجع العام للحركة أولاً، وبسبب طبيعة الأزمة التي عاشها الحزب ثانياً..

٣ - وضعنا الصيغة التي ستخرجنا إلى رحاب تنظيم لينيني فاعل غير متأثر بالضغط العفوي للمزاج المارتوفي الذي ينتجه المجتمع كل لحظة، بل على العكس مستخدماً إياه ومتحكماً به في إطار معين من أجل مصلحة الحركة ككل.

٤ ـ و بدأنا التنفيذ الفعلي لكل ذلك بالاتجاه نحو الاجتماع الوطني التاسع.

٥ ـ أقمنا نشاطات هامة كانت نقاط علام وروافع لكل نشاطنا التنظيمي والجماهيري خلال الفترة الماضية، وأخص بالذكر احتفال التضامن مع غزة في (عرنوس)، واحتفال الذكرى الـ٨٥ التي ستطبع نشاطنا اللاحق بطابعها خلال الفترة اللاحقة.

الرفيقات، الرفاق..

دون فهم عميق لجوهر العملية الجارية في تنظيمنا اليوم، لم يعد يمكننا السير بعيداً إلى الأمام، ولم يعد بإمكاننا تأمين وحدة الإرادة والعمل الضرورية لهذه العملية، وبالتالي سيكون من المستحيل الوصول إلى الأهداف التي وضعناها أمام أنفسنا ..

إن اللحظة الحالية، هي لحظة انعطافية وبالتالي خطيرة.. خطيرة بحال فشلنا في الوصول إلى الهدف المنشود، وهذا الوصول غير ممكن دون إرادة وفعل عشرات الكوادر ومئات الشيوعيين.. إن الخيار الوحيد أمامنا هو النجاح في الوصول إلى استهدافاتنا، وهو ما يتطلب أعمق وعي حزبي وأعلى انضباط حزبي، وتكريس عالي المستوى للنفس للحزب ولقضيتنا المشتركة..

لا نبالغ إذا قلنا إن هذه اللحظة يمكن مقارنة خطورتها باللحظات الكبرى في تاريخ الحزب ١٩٤٨، ١٩٥٨، ١٩٦٩، ولكن إذا كانت المبادرة في اللحظات السابقة بيد أعداء الحزب، فإن اللحظة الحالية تتميز بأن المبادرة في أيدينا، ونحن الذين قررناها هجوماً على ما بلي في البنية والعقلية والتنظيم، وهذا الأمر بجوهره ما هو إلا انعكاس لانفتاح الأفق التاريخي أمامنا بشكل واسع، بينما كانت اللحظات السابقة تعبيراً عن تغير مستتر لميزان القوى ضد مصلحة الحركة الثورية العالمية والمحلية.. وانسداده مؤقتاً أمامها .

السؤال الآن: أن نكون ثوريين يقتحمون الصعاب ويحلون التناقضات بجرأة أم مدعي ثورية مستكينين للواقع بحجة الإمكانيات؟.. إن التفسير الصحيح كما تعلمون يفترض التغيير، ولهذا التغيير رجاله وثوريوه، والعكس بالعكس..

تعلمون جميعاً أن مجمل حركتنا في البلاد كان يمكن توصيفها بحالة الموت السريري لولا بارقة الأمل التي خلقتها رؤيتنا ومبادراتنا ونشاطنا.. فكيف الأمر إذا كنا نريد فعلاً لا قولاً، استعادة الدور الوظيفي للشيوعيين كاملاً ناجزاً دون أي تفريط؟ إن التحدي الذي ارتضيناه لأنفسنا لعظيم، ولكننا عليه لقادرون!.

هنا يجب القول بصراحة إن للظاهرة المارتوفية جذورها العميقة في المجتمع وفي تاريخ الحزب خلال مرحلة الأزمة..

إن التنظيم اللينيني كما هو معروف، انعكاس موضوعي للعقلية البروليتارية التي تتكون موضوعياً في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي.. أما العقلية المارتوفية فهي بجوهرها إصلاحية، وبالتالي لا تريد تنظيماً أكثر من ذلك المستوى، وهي تعكس عقلية الفئات غير البروليتارية المتضررة نسبياً من الرأسمالية.

إن الخلاف بين لينين ومارتوف حول الشرط الثالث للعضوية الذي قسم الاشتراكيين الديمقراطيين إلى بلاشفة ومناشفة، قد يظهر أنه شكلي وصوري، ولكنه في الواقع أنتج حزبين: حزب صنع ثورة أكتوبر؛ وحزب وقف ضدها ..

لماذا؟ لأن الأداة التي كانت قيد التصنيع والبناء، ألا وهي الحزب، كانت تضمر وتعلن هدفين مختلفين، أولهما تحطيم الرأسمالية عبر التغيير الثوري للمجتمع، وثانيهما التكيف مع الرأسمالية وتحسينها عبر الإصلاحات التدريجية..

معروف لديكم أن نشوء حزبنا الشيوعي السوري جرى في فترة قال عنها قادة حزبنا الأوائل إن الطبقة العاملة إذا كانت موجودة فهي لا تعي نفسها كطبقة كونها بالإضافة إلى وزنها الضعيف في المجتمع هي طبقة ناشئة، لذلك فإن النمط اللينيني في التنظيم كان في حينها انعكاساً بالدرجة الأولى لإشعاع ثورة أكتوبر وإنجازاتها على كل الصعد، وكذلك انعكاساً لوعي النخب التي قادت عملية بناء الحزب في مراحله الأولى.. أي إنه لم يكن انعكاساً صافياً لوزن الطبقة العاملة السورية ووعيها .. ولم تظهر سلبيات هذا الجانب في مرحلة صعود الحركة حتى أوائل الستينيات، هذا الصعود الذي كان تعبيراً في حينه عن الصعود العام للحركة الثورية العالمية.. ولكن عندما انقلبت الآية، وبدأت مرحلة التراجع العامة، لم يعد يكفي تأثير النخب القيادية للحفاظ على الطبيعة اللينينية للحزب، فبدأت العقلية المارتوفية التي تكتسب جذورها من تأثير الأوساط غير البروليتارية في المجتمع بالتقدم رويداً، وإذا أضفنا إلى ذلك تداعيات الأزمة الحزبية وما تفترضه من تجميع عشوائي للأنصار، نفهم التحول الذي جرى..

وهنا يجب عدم نسيان دور العوامل السياسية الناتجة عن التراجع العام التي أفرغت الحزب من مهامه المباشرة، ودفعته منظمات ورفاقاً، بشكل عام وفي كثير من الأحيان، للاكتفاء بالشعارات العامة..

كل هذه العوامل مجتمعة وضعتنا أمام موروث في اللحظة المستجدة يتطلب المعالجة..

فما هي اللحظة المستجدة التي تستعجلنا لإنجاز مهمتنا في استعادة الدور الوظيفي المنشود؟

الأزمة الرأسمالية العالمية

لم يكن توقع الأزمة باكراً ضرباً من العلم بالغيب والسحر، وإنما تأكيد على ما تتضمنه الماركسية كعلم من إمكانيات إذا أحسن استخدامها مع معرفة جيدة للواقع تسمح بتوقع الاتجاه العام للحركة اللاحقة وبناء سلوكنا الفاعل فيه على هذا الأساس.

والأمر كذلك، فما الجديد اليوم إذا كنا لا نريد أن نكرر اليوم ما قلناه سابقاً، والذي أصبح رصيداً هاماً بلا شك يمكن الاستناد إليه في بناء الثقة اللاحقة بخطنا وسياستنا؟ إن لينين قد أكد على هذه النقطة في مرض الطفولة اليساري حينما أشار إلى أن الثقة بالحزب من قبل جماهيره وثقة الحزب بقيادته إنما تأتي من تراكم المواقف الصحيحة، لذلك فإن ما تبين صحيحاً في رؤيتنا وسياستنا هو أمر لا يمكن أن يكون عابراً، وإنما كان له تأثير هام في إعادة بناء الثقة بحزبنا وفكرنا، وعلى هذا النهج يجب أن نستمر ما يجعلنا أمام مسؤولية أكبر من ذي قبل. إذاً المطلوب ليس الحفاظ على ما بني من ثقة فقط، وإنما مضاعفته والسير به إلى الأمام.

فما هي الدروس المستخلصة التي تسمح باستنتاجات جديدة؟

- رأسمالية دون أزمة عميقة، أمر مستحيل، السؤال دائماً: متى؟ وكيف؟

- المخرج الحالي من الأزمة لا يمكن أن يشبه سابقيه، لأن الحياة متجددة.

- المخرج الحالي أصعب من سابقيه، لأن احتياطات الرأسمالية قد استنفدت.

- لذلك هذه الأزمة مرشحة لأن تكون نهائية بالنسبة للرأسمالية لتوافر جميع العناصر الموضوعية التي تحتم هذا الأمر.

- إذا كانت العناصر الموضوعية شرطاً ضرورياً للانهيار، لكنها شرط غير كاف.

- الشرط الكافي هو الوعي البشري أي الفعل البشري، أي دور العنصر الطليعي، أي دور حزب معاداة الرأسمالية جذرياً ..

- حسب لينين، الرأسمالية قادرة على تجاوز كل أزماتها إذا لم تعاجلها ضربة البروليتاريا خلال الأزمة.

- الحل النهائي لأزمة الرأسمالية اليوم، حل صعب بل يتسم بالجنون، إنها تسير حتماً نحو اعتماد التخفيض الكلي لعدد سكان الأرض المحرومين، ما يزيل مسألة اللامساواة في التوزيع من جذورها، ويحافظ على مستوى رفاه الفئات العليا من الرأسمالية دون تغيير.

ونعتقد أن كل فصائل الإمبريالية لن تختلف على هذا الحل الذي يبدو غير واضح اليوم في كل معالمه، ولكن ملامحه الأولى واضحة.

- الجديد أن الإمبريالية الأمريكية خلافاً لسابقاتها، ليس لديها وريث يحمل الراية عنها، مع كل ما سيحمله هذا الأمر من تعقيدات دولية وإقليمية.

- خط الدفاع الأخير للإمبريالية الأمريكية بعد فشل مخطط بوش (بالمفرق)، هو الدفاع عن الدولار كعملة عالمية عبر الحفاظ على تسعير النفط والمواد الخام به، وبما أن القوة العسكرية المباشرة غير قادرة وحدها على هذا الأمر، تم الانتقال إلى مخطط أوباما (بالجملة)، وعبر توتير صراعات محلية على طول خط التوتر من باكستان إلى القفقاس، ما يؤدي إلى أمرين:

- فوضى شاملة في أهم مناطق النفط تؤجل موضوع الدولار إلى أجل غير مسمى.

- خلق الأرضية اللازمة لصراعات دموية في منطقة يعيش فيها نحو ملياري إنسان.

- هذه المخططات تواجه مقاومة شرسة، ما يدخل المخطط في أحيان كثيرة بتخبط غير متوقع، ليستعيد توازنه، وهكذا دواليك..

هذا كله يشير إلى أن الإمبريالية العالمية وخاصةً الأمريكية، تقترب من حافة الهاوية مع حلفائها وعملائها ..

فماذا يمكن أن نسمي عدم استعداد الشيوعيين لملاقاة هذه اللحظة التاريخية؟ هل هو خطأ؟ عدم تقدير صحيح؟ مهما كان الأمر، فإن النتيجة بحال حدوث أمر كهذا هو بنتائجه جريمة لا تغتفر ترتكب بحق شعوبنا وكادحينا في كل المنطقة والعالم.. واسم هذه الجريمة هو تفويت اللحظة التاريخية.

من هنا يصبح مفهوماً إصرارنا على الانطلاق من الضرورات لأن الضرورة لا نحددها نحن، بل يحددها الواقع، وما علينا إلا اكتشافها فقط..

السؤال الآن: أن نكون ثوريين يقتحمون الصعاب ويحلون التناقضات بجرأة أم مدعي ثورية مستكينين للواقع بحجة الإمكانيات؟..

الأزمة الرأسمالية العالمية الحالية مرشحة لأن تكون نهائية بالنسبة لها لتوافر جميع العناصر الموضوعية التي تحتم هذا الأمر.

الشعار والتحيات

- تم عقد المؤتمر تحت شعار «نمشي ونكفي الطريق..».. بكل ما لهذا الشعار من رمزية عالية وإصرار على متابعة طريق النضال حتى إنجاز المهام الوطنية والطبقية المنوطة بالشيوعيين..
- ووجه المؤتمر تحياته الكفاحية إلى المقاومات الصامدة في الجولان وفلسطين ولبنان والعراق، ضد الاحتلالين الصهيوني والأمريكي، مؤكداً أنه لا بديل عن خيار المقاومة الشاملة، وضرورة الانتقال من الممانعة والمقاومة إلى التحرير، أي من الدفاع إلى الهجوم.

الجديد اليوم أن الإمبريالية الأمريكية خلافاً لسابقاتها، ليس لديها وريث يحمل الراية عنها.

تعكس نتائج الخطة الخمسية العاشرة الفشل الكلي للنهج الليبرالي في الاقتصاد.

المستجدات على كل المستويات تضع أمامنا مهمة أساسية ألا وهي بناء ذلك التنظيم القوي، الذكي، المرن، الصلب، الفعال للتصدي لجميع هذه المهام..

إن التعامي عن الضرورة تحت أية حجة كانت، كما التراخي في تحقيق متطلبات ملاقاتها هو خيانة مباشرة واعية أو غير واعية لمصالح الطبقة العاملة وللاشتراكية وللماركسية- اللينينية.

هذا المستوى من الرؤية والتطلب هو الخيار الوحيد أمامنا كي نعيد الاعتبار لحركتنا ودورنا..

المستجدات الإقليمية

إن المهام الأصعب هي التي لم نحلها بعد، فالوضع الإقليمي قاب قوسين أو أدنى من انفجار كبير لا أحد يعلم بعواقبه، إن كل تناقضات الإمبريالية العالمية تتكثف بشكل واضح وتتجلى في منطقتنا من قزوين إلى المتوسط، منطقة شعوب الشرق العظيم.. وبغض النظر عن التفاصيل اللاحقة للأحداث فإن المقاومة كخيار شامل ووحيد قد فرضت منطقها على الأحداث وإيقاعها واتجاه تطورها.. وسيظل الباحثون لعقود يبحثون كيف استطاعت مقاومات صغيرة أن تحبط مخططات جهنمية مدعومة بآلات حربية كبيرة بل الأكبر بالتاريخ..

المهم بالنسبة لنا الأمور التالية:

– تبقى المقاومة خياراً وحيداً أمامنا وهي في طريقها لتتكون كثقافة شاملة.

– المقاومة هي وضع دفاعي، آخذين بعين الاعتبار التطور اللاحق للأحداث مع التغييرات الجارية على موازين القوى في ظل الأزمة الرأسمالية العظمى، لا يمكن إلاّ أن نستنتج أن بقاء المقاومة رهن بتحولها إلى قوى تحرير، أي إلى قوى هجوم.. أي بكلام آخر بقاء قوى المقاومة على خط الدفاع عندما تنضج ظروف الهجوم هو انتحار، لأن التاريخ لا يعطي أية قوة صاعدة فرصتين، بل يعطيها فرصة واحدة فقط، فإما أن تستفيد منها أو تزول بغض النظر عمن يرفع الراية الأولى في هذه المرحلة أو تلك.. هذه الراية التي يمكن أن تنتقل من يد إلى يد كما علمتنا الأحداث ولكنها تبقى مرفوعة ويجب أن تبقى مرفوعة..

– إذا كنا سابقاً قد أكدنا على أن النظام الرسمي العربي نتاج النظام الدولي السابق الناتج عن توازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد انتهى بشكله المعلن عنه في بادىء الأمر وانتقل لأداء دور وظيفي آخر غير معلن صراحة وما هو إلا تعبير عن النظام الدولي الحالي ومنفذ بائس لمصالحه وأهدافه.

إلا أن الأنظمة العربية الرسمية هي شيء آخر ويمكن أن تستمر ولا تنهار فوراً بانهيار النظام الرسمي العربي.. ولكن كل ظروف انهيار هذه الأنظمة الرسمية في ظل تبعيتها للإمبريالية والصهيونية قد أصبحت ناضجة لانهيارها تحت ضغط شعوبها وتحت ضغط الصراع المباشر مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية الذي تخوضه قوى المقاومة في كل مكان.. وحتى لا نتفاجأ فيمكن أن نشهد في لحظة توتر قادمة محددة انهياراً متسلسلاً لمجموعة من هذه الأنظمة المهترئة المعادية لشعوبها ومصالحها..

– إن المقاومات الناشطة والممانعات الموجودة في سورية وإيران يمكن أن تلعب دور الصاعق في هذه العملية، لذلك يجب حماية قوى المقاومة والممانعة ودعمها لتصليب وتطوير مواقفها بالاتجاه المطلوب..

– تثبت تطورات الأزمة العالمية بداية نشوء فراغات في المنطقة نتيجة الوهن المتزايد لقبضة الإمبريالية الأمريكية، ومن الطبيعي أن تسعى القوى الإقليمية الموجودة لتعبئة هذه الفراغات، هذا الأمر الذي يفرضه الواقع الموضوعي لذلك لا يمكن أن نفهم الدور التركي والإيراني المتزايد في المنطقة إلا من هذه الزاوية..

وهي تعبير في العمق عن أمر آخر تحدثنا عنه سابقاً ألا وهو وحدة مصير شعوب الشرق العظيم.

إن الإمبريالية الأمريكية والصهيونية تسعيان اليوم إلى تفكيك نتائج سايكس- بيكو نفسها عبر تجزئة وتقسيم الدول المقامة على أثره، ولا شك أن الدفاع عن الدول الوطنية الناشئة في القرن العشرين هو أمر هام وتقدمي في مواجهة مخططات الإمبريالية.. ولكن هذا الموقف هو دفاع.. والانتقال إلى الهجوم يتطلب تعميق رؤيتنا لمفهوم وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم..

وبالفعل وكما يثبت التاريخ فإن المنطقة التي تعيش عليها هذه الشعوب المتآخية على مر التاريخ هي ليست فقط منطقة مترابطة جغرافياً- سياسياً.. بل هي أكثر من ذلك إنها إقليم اقتصادي واحد إذا أخذنا بعين الاعتبار الجغرافية- الاقتصادية، والدليل على ذلك هو التاريخ نفسه الذي عاشت فيه دولة كبرى بغض النظر أين كانت عاصمتها دمشق أو بغداد أم اسطنبول، وحينما نتكلم عن التاريخ نتكلم عن تاريخ لا يقل عن ألف عام.. فهذا الواقع نفسه له جذوره الموضوعية، كما أنه خلق أرضية مشتركة هامة وخاصة في ثقافته من القيم والمثل والأخلاق التي تتميز عن مناطق أخرى في العالم وهذا أمر طبيعي.. ولكن الأهم هو مفهوم الإقليم الاقتصادي القادر على التطور والاكتفاء الذاتي ضمن عملية الإنتاج والتبادل في داخله.. إن عدم وعي الإمبريالية العالمية لهذه الحقيقة بعد أكتوبر ١٩١٧ وحصار روسيا السوفييتية قد سرع تطورها لأنها ضمن الاتحاد السوفييتي كانت إقليماً اقتصادياً.. والأقاليم الاقتصادية في العالم من وجهة النظر هذه ليست عديدة..

وهكذا نرى أن وحدة شعوب الشرق العظيم لها أساسها الاقتصادي والثقافي وليس فقط السياسي الذي تفرضه اللحظة الراهنة..

إن هذا الأمر يتطلب المزيد من المعالجة والتعميق في المرحلة القادمة وصولاً إلى إيجاد الشكل الملموس لوحدة شعوب الشرق الذي يجب أن يتحول إلى شعار هجومي يعكس ميزان القوى المتجدد في العالم ويسمح بالإحباط النهائي لمخططات الإمبريالية التفتيتية والتقسيمية..

طبعاً كل فئة اجتماعية وكل طبقة تسعى إلى إقامة هذه الوحدة على شاكلتها ووفقاً لمصالحها.. إن كل مشاريع وحدة بلاد الشرق التي لا تستند إلى مصالح الجماهير الشعبية العميقة ستؤول إلى الفشل، الفئات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة فقط قادرة على صياغة مشروع في هذا المجال قابل للانتصار والحياة...

ضمن هذه المعطيات الدولية والإقليمية جرى تطور الوضع الداخلي خلال الفترة ما بين المؤتمرين، فما هي أهم ملامحه؟

مستجدات الوضع الداخلي

مازالت الاتجاهات العامة لتطور الوضع الداخلي كما هي عليه من حيث المبدأ وهو قد تميز في المرحلة السابقة..

– استمرار تدهور مستوى المعيشة للأوساط الواسعة من ذوي الدخل المحدود وازدياد تمركز الثروة بشكل لا سابق له.

–انتهاء عملية رفع الدعم عن المازوت رغم المقاومة التي واجهتها وتبين آثارها الكارثية على مستوى المعيشة والإنتاج الصناعي والزراعي.. والاتجاه نحو رفع الدعم عن الكهرباء لاحقاً..

– إقرار قانون العمل بصيغته الجديدة المناوئة لمصالح الطبقة العاملة والشاطبة على مكتسباتها.. وهو لم يمر إلا عبر مقاومة شرسة وتأخير لا بأس به..

– ومن جهة أخرى انهارت عملياً اتفاقية الشراكة الأوروبية –السورية وهو ما دعونا له و التي حذرنا منها مراراً..

– إلى جانب ذلك تعكس نتائج الخطة الخمسية العاشرة الفشل الكلي للنهج الليبرالي في الاقتصاد، فهو لم يستطع تحقيق أهدافه المعلنة من حيث النمو ومكافحة الفقر والبطالة، فهذه المؤشرات على المستوى الكلي في تراجع عام، ولكنه ينجح فيما يسمى عملية تحرير الاقتصاد، والذي يسعى إلى فتح البلاد أمام الاستثمارات الخارجية دون نتائج عملية ايجابية تذكر على الاقتصاد الوطني..

إذاً اللوحة هي التالية:

– تراجع دور الدولة الاقتصادي- الاجتماعي..

– ازدياد دور ما يسمى برجال الأعمال الذين ما هم إلا الرأسماليين الجدد وازدياد تمركز الرساميل إلى درجة غير مسبوقة..

– تراجع جميع المؤشرات الاجتماعية وازدياد الفقر المطلق والنسبي بين الجماهير الشعبية..

– تراجع النمو فعلياً في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وازدياد دور القطاعات الريعية في التهام حصة أكبر فأكبر من الدخل الوطني..

– ازدياد تشوه البنية الهيكلية للاقتصاد السوري..

والأمر هكذا فإن الصراع الطبقي في البلاد يأخذ في الاشتداد على كل المستويات

ويزداد ويتعمق الفرز الاجتماعي رغم محاولات تشويهه وحرفه باتجاه مسارات تخدم بنهاية المطاف المخططات الأميركية ـ الصهيونية البعيدة المدى ولعل من أهم القضايا التي لعبت سياستنا دوراً هاماً في توضيحها، ووضعت الصراع على سكته الحقيقية هي عملية فضح وهم ثنائية معارضة / نظام في الظروف السورية التي لو استمرت في الحياة، لما رأينا اللوحة اليوم كما هي عليه الآن من وضوح يتسع في رؤية الصراع الاجتماعي كما هو عليه على أرض الواقع.

وهنا لابد من التذكير بأهمية الموقف اللينيني من الديمقراطية فليس هناك ديموقراطية صافية فوق الطبقات، وهي في نهاية المطاف انعكاس للتوازن الطبقي الملموس في اللحظة الملموسة، أن الترابط بين الجبهات الثلاث الوطنية والاقتصادية ـ الاجتماعية والديموقراطية، أنما يعني فقط لا غير أننا نريد توسيع الحريات السياسية ورفع مستوى ممارسة الديموقراطية بشكل أن يخدم بشكل حقيقي المهام الوطنية العامة والمهام الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تخدم مصالح الأغلبية الساحقة في المجتمع.

أن تخلف مستوى الديموقراطية عن متطلبات الواقع يخلق الأرضية ليس لنمو التيارات الظلامية ـ التكفيرية فقط، وإنما يوسع أيضاً أرضية حاملي الأفكار الليبرالية المختلفة المستوردة من الخارج، والذين يتلاعبون بمصطلحات عديدة في هذا السياق مثل العلمانية وتمكين المرأة و الحوكمة... إلخ..

ويجب الإشارة هنا إلى أن كل الإجراءات الليبرالية في البلاد تمر بصعوبة وبمقاومات مختلفة وليس أقلها أهمية التي يتم التعبير عنها من داخل النظام نفسه، وقد حذرنا أن النظام السياسي في البلاد ليس مصمماً من حيث الأساس للتأقلم مع إجراءات اقتصادية كالتي يجري اتباعها.. والسؤال الأهم هو إلى متى سيتسامح وسيتحمل الرأسماليون الجدد هذه البنية، ومتى هي اللحظة التي سيشتد ساعدهم فيها ليطالبوا بكامل حصتهم من السلطة السياسية؟!

وإذا أضفنا إلى ذلك تعقيدات الوضع العالمي بأزمته الاقتصادية وتداعياته على الوضع الإقليمي، وإذا تذكرنا مقولة لينين حول أن الشعوب بنضالها ضد الاستعمار تندار ضد الرأسمالية.. لفهمنا أن حظوظ استمرار سياسات اقتصادية كالتي تتبع في البلاد هي حظوظ ضئيلة إذا ما أحسنت القوة المتضررة تنظيم صوتها وحركتها.. وهنا تتضاعف مسؤوليتنا، وتلمسون جميعاً الدور المتصاعد الذي تلعبه قاسيون في هذه المعركة الوطنية الكبرى..

إن الظروف الملموسة تستدعي منا إعمال التفكير جدياً في النموذج الاقتصادي السوري المطلوب لتجاوز السياسات الحالية، فالنموذج الحالي فقد مصداقيته، والنموذج السابق فات أوانه، وعلينا التصدي لصياغة نموذج جديد بكل تفاصيله الكبرى الذي يؤمن أكبر نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية مطلوبة، مستنداً إلى الميزات المطلقة التي توفرها الموادر السورية وهي مهمة ليست سهلة، وهي بجوهرها دليل أن الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين تطرق أبواب بلادنا بقوة..كما تدق ابواب كل العالم.

مرة أخرى حول التنظيم

هكذا إذاً، فإن المستجدات على كل المستويات تضع أمامنا مهمة أساسية ألا وهي بناء ذلك التنظيم القوي، الذكي، المرن، الصلب، الفعال للتصدي لجميع هذه المهام.. والقول هكذا فإن الآجال الزمنية ليست مفتوحة إلى مالا نهاية لإنجاز هذه المهمة..

إن التناقض الأساسي الذي يعيشه الشيوعيون السوريون هو التناقض بين الضرورات التي تفرضها المهام الملحة على كل المستويات وبين بنية تنظيمهم وآليات عملهم التي تنتمي إلى عهد آخر، ودون حل هذا التناقض لا يمكن التقدم إلى الأمام ولا خطوة.. إلى جانب أن هذه البنية قد شابها الكثير من الملامح المارتوفية التي يجب الاعتراف بها صراحة من أجل التخلص منها وتجاوزها.. والانطلاق نحو تحقيق الدور الوظيفي- التاريخي للشيوعيين السوريين..

لابد من بعض الكلمات حول الحوار وحول وضع الفصائل الشيوعية، تعلمون أهمية المبادرة التي أطلقت في الاجتماع الوطني السابع فهي قد فتحت الباب للحوار مع الرفاق في فصيل النور الذي لم ينته حتى الآن، رغم ذلك نعتقد أن إنهاء الحوار حول الأوراق ليس المعضلة فهو يمكن أن ينجز بين لحظة وأخرى، ولكن المعضلة هي فيما بعد الحوار، إلى أين؟ عودة إلى التنسيق والعمل المشترك، أي عودة إلى المربع الأول، أو الانطلاق نحو التوحيد على أساس مبدأ سيادة المؤتمرات وهو ما أكدنا عليه في الاجتماع الوطني الثامن..

سنترك للأيام الإجابة عن هذا السؤال، وهنا لابد من التوضيح وإعادة التأكيد أن وجود عدة تنظيمات شيوعية يعيق الشيوعيين في استعادة دورهم الوظيفي لأنه لا يبلبل فقط الشيوعيين وإنما أيضاً جماهيرهم اللصيقة، فكيف هي الحال بالجماهير الواسعة؟

أن التجربة العملية قد أثبتت أن وجود أكثر من فصيل على الساحة، يعني في نهاية المطاف عدم القيام أي منهم بدوره الوظيفي... إن اكتساب الدور الوظيفي لا يأتي في نهاية المطاف إلا باعتراف الجماهير نفسها به.

ولكن الأكيد أن هنالك صعوبات معينة يعاني منها الرفاق في الفصائل، وهم أمام استحقاق مؤتمراتهم ونحن نتمنى توطيد وحدتهم، ونأسف لكل حالات الصراع العلني والمستتر لديهم، ونرى أن المخرج الحقيقي منها هو الانطلاق الفعلي نحو وحدة الشيوعيين السوريين على أساس مبدئي.. وها هي الحياة تثبت مرة أخرى أن الابتعاد عن الدور الوظيفي يزيد حدة الصراعات في الداخل، بينما الاتجاه نحوه يوطد وحدة الصفوف ويفتح الطريق لانتصارات جديدة..

أخيراً.. في نهاية أعمال مؤتمرنا سننتخب هيئة رئاسة جديدة ونعتقد أنه يجب تكليفها بإنجاز عملية تماهي تنظيمنا مع اللجنة الوطنية حتى الاجتماع الوطني التاسع على كل المستويات، فرقة- هيئة قاعدية, فرعية- لجنة دائرة, منطقية- لجنة محافظة.

ونرى أن تكلف الرئاسة القادمة بحال إنجاز هذه المهمة بنجاح، أن تعلن في الوقت المناسب انتقال المركز الذي تمثله نهائياً إلى هيئات اللجنة الوطنية المنتخبة في الاجتماع الوطني التاسع وخلال التحضير له..

أمامنا مهام كبرى وشاقة، ولكن الشيوعيين الحقيقيين صُنعوا من معدن خاص يؤهلهم لمجابهة وحل هذه المهام..

لقطات من المؤتمر

- **تميز المؤتمر بحضور لافت للشباب، من الجنسين، وقد كان هذا الحضور فاعلاً ومؤثراً، حيث قدم العديد من الأعضاء الشباب مداخلات ساخنة، اتسمت بعمقها وجرأتها وطرحها لأسئلة جديدة بكل المقاييس..**
- **التزم معظم المداخلين بالوقت المخصص للمداخلات الفردية، مع استثناءات بسيطة، وجاءت معظم المداخلات مكثّفة ومقتضبة وتتضمن ملاحظات لم تتطرق إليها مداخلات أخرى.**
- **تلقّت صحيفة قاسيون سيلاً من الإشادات بأدائها المرتفع باطراد بما يرتقي لمستوى التحديات العالية في هذه المرحلة، ورأى كثير من المداخلين أنها باتت تشكل النموذج المقتدى به في الجرأة والموضوعية والمهنية العالية..**
- **عقد المؤتمر في طقس ربيعي نموذجي، مما جنّب المؤتمرين البرد والحر، ولعل ذلك قد انعكس على مستوى المشاركة المرتفع والجدي في النقاشات..**
- **أنشد الرفاق النشيد الوطني في افتتاح المؤتمر بحماس شديد، كما أنشدوا النشيد الأممي في ختام أعماله بالحماس نفسه.**



بدء الإضراب عن الطعام في سجون الاحتلال كافة

أعلن الأسرى في سجون الاحتلال في يوم إغلاق تحرير هذا العدد أول أيام الإضرابات عن الطعام ضمن المشروع النضالي الذي يخوضه ما يزيد عن ثمانية آلاف أسير وأسيرة فلسطينية في أكثر من عشرة سجون مركزية وثلاثة معتقلات.

وأضاف الأسرى أن إدارة مصلحة السجون الصهيونية جلست في أكثر من معتقل مع ممثلي الأسرى، واستمعت لمطالبهم الخمسة العامة لدراستها وأهمها، أولاً: المعاملة المهينة والقاسية التي يتعرض لها أهالي الأسرى في زياراتهم على حواجز جيش الاحتلال الإسرائيلي وبوابات ما تسمى «مصلحة السجون الإسرائيلية». ثانياً: الحرمان المجحف والظالم لأسرى قطاع غزة من زيارة أهاليهم منذ أكثر من أربع سنوات تحت ذريعة أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. ثالثاً: منع المئات من أهالي الأسرى من الضفة الغربية والقدس والـ٤٨ من زيارة أبنائهم بحجج وذرائع أمنية فارغة وباطلة. رابعاً: منع بعض القنوات الفضائية وإدخال الكتب عبر زيارات الأهالي. خامساً: حرمان الأسرى من التقدم إلى امتحانات الثانوية العامة وفق المنهاج الفلسطيني، ومطالب عامة تخص كل سجن على حدة.

وأكد رأفت حمدونة مدير مركز الأسرى للدراسات أن هذه الخطوة الأولى من نوعها منذ سنوات تحتاج لمساندة ودعم وإبراز إعلامي وحقوقي، وأن إدارة السجون هي من أجبرتهم على خطوة فراق الأحبة واختيار الجوع على الركوع، وأن الأسرى ليسوا عشاق عذابات وآلام وإنما عشاق كرامة وحرية وعزة.

وأكد حمدونة أن هنالك الكثير من الانتهاكات اليومية بحق الأسرى وعلى رأسها «الاستهتار الطبي وسياسات التفتيش والتنقلات ومنع الزيارات وتفتيش الأهالي بصورة غير لائقة في الزيارات والمنع من التعليم والانتهاكات اليومية التي تقوم بها إدارة السجون بحقهم على كل الصعد».

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أكدت أن في مقدمة مطالب أكثر من ٧٥٠٠ أسير فلسطيني في سجون العدو الإسرائيلي المضربين عن الطعام خلال هذا الشهر، هو إنهاء «عزل رفاقهم الذين مضى على بعضهم أكثر من ثماني سنوات في زنازين العزل الانفرادي».

وتوجهت الجبهة بالتحية إلى الأسرى الشجعان من فصائل المقاومة، وفي المقدمة: إبراهيم أبو حجلة (ديمقراطية)، أحمد سعدات (شعبية)، مروان برغوثي (فتح)، عبد الخالق النتشة (حماس)، بسام السعدي (جهاد).

كما حيت صفاً واسعاً من الأسرى القياديين وفي المقدمة: سفيان بركات عضو اللجنة المركزية، جمال أبو صالح عضو القيادة المركزية الذي دخل عامه الـ٢٣ في سجون الاحتلال، عصمت منصور عضو القيادة المركزية الذي أنهى ١٦ عاماً في الأسر، مصطفى بدارنه عضو القيادة المركزية ممثل الجبهة الديمقراطية في صياغة «وثيقة الأسرى للوحدة الوطنية»، والتي انبنت عليها «وثيقة الوفاق الوطني» بالحوار الشامل في غزة (٢٧ حزيران ٢٠٠٦).

■■

البرادعي .. إفراز لنخبة التكيف (2)

إبراهيم البدراوي – القاهرة

في نهاية القسم الأول من هذا البحث توقفنا عند مرور النخبة المصرية منذ «محمد علي» بمراحل «خمس» اكتسبت في كل منها سمات خاصة. وان كانت هذه السمات ترجمة دقيقة لتوجهين اثنين عامين، سوف يتضحان في النهاية. ولا يفوتني التنبيه إلى أن المقصود تحديداً هو النخبة الطبقية والسياسية السائدة والمهيمنة في كل مرحلة.



١– نخبة المحاكاة:

هي النخبة التي سادت وقادت بناء مشروع النهضة الهائل في عهد محمد علي. تشكلت من تحالف «عسكري مدني»، على رأسه القائد العسكري الفذ إبراهيم باشا والمثقف المدني الفذ رفاعة الطهطاوي كممثل للفئة الاجتماعية الأبرز في هذا العصر.

وأخذا وجهة «محاكاة أوربا» بالنسبة لمصادر القوة والتقدم، المتمثلة في: العلم بإيفاد البعثات إلى أوربا (فرنسا أساساً) وتأثر المبعوثين بأفكار «سان سيمون» وغيره– بناء جيش وطني قوي– بناء صناعة حديثة– تطورات هائلة في نظم الري والزراعة... الخ. أي أنها استهدفت اللحاق بالتقدم والحضارة الأوربية، وإخراج البلاد من ظلمات العصور الوسطى.

٢– نخبة التمصير والاستقلال الوطني:

وهي النخبة التي قادت الثورة العرابية، وحملت مشروعها للنهضة، بعد أن تم تحطيم مشروع محمد علي واستبدال جوهره بمجرد شكل حضاري دون جوهر حقيقي، تحت وطأة هجمة عارمة وهيمنة لرأس المال الأوربي والمرابين اليهود. لكنها استفادت من بعض بقايا المشروع السابق، ومن عملية التنوير التي قادها العظيم جمال الدين الأفغاني وتلاميذه. وتشكل قوام هذه النخبة بدوره من تحالف مدني عسكري، أي من ضباط الجيش من المصريين، وفئة المثقفين، التي هي الأبرز دوراً في هذا العصر. في القلب من هذا التحالف «الأميرالاي- أي العميد- محمد بك عبيد» الذي مثل يسار الجانب العسكري، والمثقف البارز المنحاز طبقياً بحسم للفقراء وهو «عبد الله النديم». وقد تمثل خط هذا التحالف في: الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية– خلع الخديوي توفيق الخائن– إعلان الجمهورية– توزيع الأرض على فقراء الفلاحين. وكان ذلك الذي حدث منذ مائة وثلاثين عاماً يمثل بداية حقيقية وجادة لمشروع نهضة كبير.

٣– نخبة المصالحة مع الغرب:

تشكلت هذه النخبة وتوسعت بعد هزيمة الثورة العرابية وتحت الاحتلال البريطاني، وفي ظل هجمة الرأسمالية الأوربية وفي القلب منها الرأسمالية اليهودية. قوامها الرئيسي في البداية كان ممن تعاونوا مع الاحتلال ونالوا العطايا كمكافآت عن دورهم الخياني. وانهالت منهم الإدانات للثورة العرابية لدرجة وصفها بـ«هوجة عرابي». كانت سمتها البارزة «التصالح مع الغرب» سياسياً وفكرياً وثقافياً وفي أنماط الحياة والمظاهر الاجتماعية... الخ. سواء بالنسبة لكبار ملاك الأراضي أو للبرجوازية الناشئة. لم يحمل أبرز رموزها منذ البداية أي نزوع لمقاومة فعلية للاحتلال، اكتفاءً بمحاولات الاستعانة بقوى استعمارية (فرنسا أساساً) وخطب ملتهبة فحسب ضد البريطانيين، أو المطالبة بجلاء الاحتلال والعودة لأحضان الإمبراطورية العثمانية (الخلافة!!). وتحت وطأة الاحتلال وامتصاص دماء المصريين في عملية استغلال مزدوجة أجنبية– محلية، نضجت الظروف لثورة شعبية هائلة هي ثورة عام ١٩١٩ التي كانت الطبقة العاملة الوليدة والفلاحون الفقراء وسائر الكادحين هم أصحاب الفعل الثوري فيها. وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية. وقامت هذه النخبة التي أصابها الهلع من التحرك الثوري بتهدئة الحالة الثورية وإشاعة الأوهام حول إمكانية تحقيق الاستقلال عبر التفاوض مع المحتل والحصول على دستور (يقدس الملكية الخاصة) في ظل الاحتلال وجيوشه. وفي خضم ذلك قامت هذه النخبة بإقصاء صاحب الدور الأساسي في «تنظيم» العمل الثوري والمنحاز في الوقت ذاته للطبقة العاملة، وهو عبد الرحمن فهمي الذي كان الوحيد من قمة هذه النخبة ضابطاً سابقاً بالجيش. ثم قامت بحل وتدمير الحزب الشيوعي المصري العلني (الأول) وتدمير النقابات العمالية التي أسسها. وأطلق سعد زغلول على أصحاب الفعل الثوري الحقيقيين وصف «الرعاع».

واندمج بعض رموز هذه النخبة وقممها في الرأسمالية اليهودية وعملوا في شركاتها كأعضاء مجالس إدارات. لكن الأفظع هو أن هذه النخبة لم تحمل أبداً أي مشروع للنهضة، ولم تفكر أبداً في الأمن القومي المصري وارتباطه بالأمن القومي العربي، وقامت الرأسمالية اليهودية تحت سمعهم وبصرهم بنشاط عارم دعائي وسياسي واقتصادي وعسكري لإقامة الكيان الصهيوني دون أدنى اعتراض. وظلت تفاوض وتفاوض وتفاوض بريطانيا من أجل الجلاء دون جدوى. لقد نبذت تماماً أي مقاومة وأدانتها. بل مارست أقسى درجات القمع للمقاومين للاحتلال حتى ولو كان ذلك بالمظاهرات السلمية. وعاش الوطن سبعين عاماً تحت ذل الاحتلال ونخبة المصالحة.

٤– نخبة مشروع النهضة والأمن القومي العربي:

تبلورت هذه النخبة في خضم الكفاح الشعبي الذي تجاوز «نخبة المصالحة مع الغرب»، والذي تيقن من عجزها بل رفضها لأي نهضة. كما اكتشف تواطئها في حدوث نكبة فلسطين، وانطلق النضال الشعبي ليخوض حرب عصابات ضد قوات الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس. وتفجرت ثورة يوليو ١٩٥٢ بواسطة نخبة قوامها ضباط الجيش في البداية. وانطلقت بقيادة جمال عبد الناصر لبناء تحالف شعبوي مع الطبقات الكادحة في ظروف معقدة لا مجال للخوض فيها. لكن تجربتها نضجت تدريجياً وطورت تحالفاتها الداخلية والخارجية. وفي خضم نضالها التحرري صاغت مشروعها النهضوي المدرك للأهمية الحاسمة للأمن القومي المصري وارتباطه بالأمن القومي العربي، و القائم على: الاستقلال الوطني– التقدم الاجتماعي– التنمية الشاملة المستقلة– الوحدة العربية. كان هذا المشروع يدرك شمول وترابط عناصر القوة الشاملة (التي تحقق وتضمن الأمن القومي) أي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والعسكرية. ونتيجة لذلك واجه حرباً ضارية من قوى الامبريالية والصهيونية وعملائهم المحليين في مصر والعالم العربي، امتدت حتى انقلاب مايو عام ١٩٧١، وإن ظلت قوة الدفع قائمة حتى حرب ١٩٧٣ المجيدة والتي تمت تحت ضغط الجيش والقوى الوطنية والتقدمية المصرية.

٥– نخبة التكيف مع شروط الغرب الامبريالي:

وهي التي ظهرت بهدوء وخفوت عقب وفاة عبد الناصر المفاجئة ١٩٧٠. تدعمت أركانها لحد كبير بانقلاب «السادات– هيكل»، ١٥ مايو ١٩٧١ المضاد لثورة يوليو ١٩٥٢. استثمر السادات انتصار أكتوبر ١٩٧٣ الذي تم بتضحيات وضغط القوات المسلحة والحركة الوطنية، استثمره في اغتيال الانتصار من ناحية، وتعميق الثورة المضادة بالتحالف مع الولايات المتحدة وفتح البلاد للرأسمالية العالمية، وبالتالي تسريع التحولات الاقتصادية– الاجتماعية باتجاه التبعية. أي أنه سار في توجه مختلف بالمطلق للمرحلة السابقة، وصولاً إلى الصلح المشين مع العدو الصهيوني. وتدعمت أركان هذه النخبة التي قامت لدى بناء ثرواتها على كل ماهو غير مشروع من سرقة ونهب ورشوة وتجارة عملة ومخدرات وكل الأنشطة المحرمة والفاسدة، وقامت في عهد مبارك وبقيادته بتعميق التبعية والتكيف المطلق مع شروط الغرب الامبريالي. وفي تناقض مطلق مع مصالح الوطن والقوى الشعبية الكادحة، والشعوب العربية وقوى المقاومة والممانعة والتحرر الوطني والتقدم بوجه عام. وأدخلت البلاد إلى نفق مظلم لا نهاية له بما سببته من أزمة شاملة وطنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وديمقراطية وثقافية، وأصابت الأمن القومي المصري والعربي بأضرار بالغة. وتستند هذه النخبة المهيمنة في وجودها واستمرارها إلى الدعم الكامل الصهيو- امبريالي، وقامت طوال ما يقارب أربعة عقود بتخريب وتدمير عناصر ومكونات القوة الشاملة للبلاد: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية... الخ. ولم يتبق من عناصر القوة الشاملة سوى القوات المسلحة التي تحافظ حتى الآن على بقاء الكيان الوطني المصري.

(يتبع) ■■

سليمان: أي اتفاق موقع بين بيروت والخارج يمكن مراجعته



تعقيباً على استهداف المقاومة في الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، أكد الرئيس اللبناني ميشال سليمان أن أحداً في لبنان لن يسمح بأذية حزب الله من خلال الاتفاقية المذكورة. وحسب موقع المنار فقد أكد سليمان في مقابلة مع صحيفة «الوطن» القطرية نهاية الأسبوع الماضي أننا «لن نسمح، ولا أحد في لبنان سيسمح أو يريد، وخاصة على مستوى المؤسسات والمسؤولين، أن يجلب الأذية للمقاومة» من خلال الاتفاقية الأمنية الموقعة مع واشنطن.

وقال سليمان إن «موضوع الاتفاقية خضع للطريقة الدستورية والقانونية المعتادة، وعندما تضع السلطة التنفيذية يدها على موضوع فإننا ننتظر التقرير الذي سترفعه هذه السلطة لنبني على الشيء مقتضاه».

ولفت سليمان إلى أنه «لن يستبق النتيجة التي ستؤول إليها لجنة الاتصالات» النيابية في دراسة هذه الاتفاقية. لكنه رأى أن «أي اتفاق موقع بين الحكومة اللبنانية وأية جهة خارجية يمكن مراجعته وإعادة البحث في بعض بنوده إذا ما كانت هناك شوائب أو إشكاليات».

كما اعتبر سليمان أنه يمكن التوقع من «إسرائيل» أن تشن حرباً على لبنان «في أيوقت» لكن «بات عليها أن تحسب حساباتها جيداً في حال أرادت القيام بمغامرة عدوانية جديدة لأنها باتت تدرك أن العدوان على لبنان ليس نزهة بل أصبح ضرباً من ضروب الحماقة». وأكد أن «اللبنانيين موحدون جميعاً خلف الجيش ويشاركون مع المقاومة في صد أي عدوان والدفاع عن أرضهم وكرامتهم. كما أنهم لن يسمحوا أيضاً بإيذاء المقاومة أو الإيقاع بها».

■■

لماذا هوجمت قنصلية أميركا ببيشاور؟



تحت هذا العنوان نشر موقع الجزيرة نقلاً عن مجلة «فورين بوليسي» الاستخبارية العسكرية الأمريكية مقالاً للكاتب فيها «امتياز غل» حول الهجوم الأخير الذي استهدف القنصلية الأميركية في بيشاور. وقال الكاتب إن العملية أثارت تساؤلات عن دوافعها واصفاً إياها بأنها الأكثر تنسيقاً والأفضل تخطيطاً ضد المصالح الأمريكية في باكستان.

وأوضح أن هذا الهجوم المزدوج نفذه انتحاري مع مجموعة من المسلحين الذين تنكروا بزي قوة الحدود شبه العسكرية على المبنى الشديد التحصين, واستخدموا مركبتين تحتويان على مائة كغم من المواد الشديدة الانفجار.

ويرى الكاتب أن الهجوم الذي تم على غرار أسلوب الكوماندوز واستخدام الصواريخ يوضح دون أدنى مجال للشك أن القنصلية الأميركية كانت مستهدفة, فهي تقع قرب معاقل المسلحين الرئيسية في كل من أوراكزاي, خيبر, وموهماند وكورام وهي مناطق قبلية تحيط ببيشاور تحولت إلى مكان مشتعل وملتهب حيث كانت تشهد هجوما انتحاريا بمعدل كل ٣٦ ساعة خلال الربع الأخير من العام الماضي.

ووفقا لما يقوله مدير شرطة بالمنطقة فإن هذه العمليات أثارت مخاوف عن قرب اجتياح طالبان لتلك المدينة.

التساؤل الأبرز كان عن دوافع شن الهجوم, وما إذا كان دليلاً على اليأس والقنوط لدى المهاجمين أم على قوتهم. يشير المقال إلى دوافع رصدها محللون وجهاز المخابرات الباكستانية لدى المهاجمين لشن مثل هذا الهجوم, منها:

١ – صرف انتباه الجيش عن العمليات في منطقة أوراكزاي القبلية المجاورة حيث تجرى مطاردة المسلحين, مما أوقع العديد من الإصابات هناك.

٢ – تأكيد معارضتهم للولايات المتحدة وحلفائها, حيث يعتقد المهاجمون أن بيشاور باتت نقطة الانطلاق للحملة ضد «الإرهاب» على المناطق القبلية المجاورة لأفغانستان.

٣ – التعبير عن قوة المسلحين وتفنيد مزاعم الحكومة من أنها قصمت ظهر المنظمات المسلحة نتيجة لعمليات جنوب وزيرستان في تشرين الأول الماضي.

٤ – سعي المهاجمين لتأكيد قدرتهم على الكر والفر واختراق التحصينات المشددة المحيطة بمبنى القنصلية الأمريكية, حيث كان يخطط لهجوم يوصف بأنه نموذجي, حينما تمكنت الموجة الأولى من المهاجمين من صرف انتباه قوات الأمن عن طريق إلقاء قنابل يدوية أو تفجير الذخيرة في حين تقوم الموجة الثانية باقتحام المبنى.

٥ – كما يمكن أن يحمل الهجوم رسالة ازدراء للأجهزة الأمنية التي يعتقد «الراديكاليون الإسلاميون» أنها عميلة ومتواطئة مع المؤسسة الأمنية الأميركية.

وبالرغم من تحسن قدرات ولاية الحدود الشمالية الغربية المسماة خيبر باختونخوا والقوات شبه العسكرية في المناطق القبلية, فإنها تبدو بحاجة لدعم أجهزة الاستطلاع الإلكترونية وجمع المعلومات الاستخبارية بواسطة العامل البشري عن طريق اختراق صفوف المسلحين وبذلك يمكنهم إحباط مخططات «الإرهاب».

ويمضي الكاتب امتياز غل, فيقول إن المسلحين أثبتوا مرة أخرى أن بإمكانهم تغيير تكتيكاتهم عندما تقتضي الحاجة, حيث تنكروا بزي القوات شبه العسكرية التابعة للحكومة وهو ما فعلوه حينما اجتاحوا مقر قيادة الجيش يوم ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩, وكذلك عندما أقدم انتحاري على نسف مقر برنامج الغذاء العالمي, قبل ذلك بخمسة أيام.

ويخلص الكاتب في النشرة الأمريكية المذكورة والمقربة من مصادر القرار في وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض والمجمع الصناعي العسكري إلى الإشارة لآراء محللين ترى أن أمام الأجهزة الأمنية الباكستانية مشواراً طويلاً, قبل أن تحسن من قدرتها على جمع المعلومات سواء بواسطة العامل البشري أو الإلكتروني وتحسين القدرات المهنية لجهاز الشرطة وهي أمور لا غنى عنها ..(!)

اللافت أن الهجوم على القنصلية في بيشاور جاء بعد أسبوعين تقريباً من اجتماع «استراتيجي» استضافته واشنطن جمع وزيري خارجية الولايات المتحدة وباكستان وكبار قيادات جيشي وأجهزة استخبارات البلدين لتعزيز «التعاون الثنائي» في «مكافحة الإرهاب» مقابل «معونات اقتصادية أمريكية» جديدة لإسلام آباد.

■■

واشنطن في مؤتمر الدول المانحة لهاييتي..

تأكيد على سيطرة النموذج الاستعماري

إعداد: د. نبيل حوج

لا تتوانى الامبريالية الأمريكية عن استخدام شتى الوسائل لتستمر في مص دماء الشعوب، وهي في هذا الإطار، تسعى إلى الاستفادة البراغماتية القصوى من الكوارث والأزمات، مقنعة الرأي العام بضرورة تدخلها سواء تحت حجج الارهاب أو الزلازل أو حقوق الإنسان.



لقد استغلت واشنطن الزلزال المدمر الذي ضرب هاييتي في كانون الثاني الماضي، لتنزل قواتها فيها، فكان الأمر أشبه باحتلال فيما بقايا الأرواح تحت الأنقاض، وساحة تدريب لنشر «ديمقراطيتها الدموية»، وفرصة لاستمرار نهبها، واستكمالاً لخططها الإستراتيجية في الهيمنة، كل ذلك بذريعة «المساعدات الإنسانية».

مؤخراً، عقد في نيويورك مؤتمر الدول المانحة لهاييتي، الذي جاء على شكل منتدى للنقاش بالنسبة للولايات المتحدة، ممثلة بشخصيها بيل وهيلاري كلينتون، ليؤكدا سيطرة النموذج الاستعماري على الجزيرة المنكوبة، وذلك تحت رعاية وزارة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة، والتي تعهدت فيه أكثر من عشر دول، ومؤسسات اقتراض متعددة الأطراف، ومنظمات خيرية بدفع مبلغ قدره «٥.٣» مليار دولار كمساعدة لهاييتي في السنتين المقبلتين، إضافة لـ«٥» مليارات دولار لاحقاً. وهذا المبلغ، غير كاف لإعادة بناء هذه الدولة الفقيرة، التي فقدت بين ٢٥٠.٠٠٠– ٣٠٠.٠٠٠ نسمة من سكانها، وقدرت خسائرها بمبلغ «١٤» مليار دولار. وقد استلمت هاييتي ٢٣ مليون دولار فقط نقداً من أصل أكثر من «١.٣٥» مليار دولار من المساعدات الإنسانية المتعهد بها سابقاً.

وفي منصة الاجتماع، كان الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» والرئيس الهاييتي «رينه بريفال» محاطاً بوزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» وزوجها الرئيس السابق «بيل كلينتون»، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هاييتي. حيث أعلن الرئيس «بريفال» تشكيل لجنة مؤقتة لإعادة إعمار هاييتي. برئاسة تشاركية بين رئيس الوزراء الهايتي «جان ماكس بيليرايف» و«بيل كلينتون»، واللذين سيشرفان على عملية «توزيع» أموال إعادة الإعمار.

وسيكون في مجلس هذه اللجنة ممثلون من الولايات المتحدة، كندا، البرازيل، فرنسا، فنزويلا والاتحاد الأوروبي، سوية مع البنك الأمريكي للتنمية، البنك الدولي والأمم المتحدة. هذه البنية، ستستمر بعملها لمدة «١٨» شهراً على الأقل، وهي مصممة لتضع مصير هاييتي في أيدي القوى الامبريالية، مع أيادي طويلة مهيمنة دون أي أعتراض للولايات المتحدة.

وعندها ستكون الحكومة الهاييتية الواهنة غير قادرة على اتخاذ أي قرار سيادي. كما دوّن في مقالة لدبلوماسي أوروبي كبير، منشورة في «النيويورك تايمز» في ٣١ آذار: « هناك نوع من التذمر بشأن السيطرة المطلقة للولايات المتحدة من قبل وزارة الخارجية، على مؤتمر الدول المانحة- إشارة لوجود بيل وهيلاري». هذا وقد كتب في «واشنطن بوست»: «على الرغم من الهاجس الدولي حول ضرورة أن تكون زمام الأمور بيد الهايتين لإعادة إعمار بلادهم، لكي لا يخدع أحد. إلا أن مشاركة هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية في المؤتمر... وبيل كلينتون– مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهاييتي– والاتفاق على التعاون مع رئيس الوزراء الهاييتي بالنسبة للإستراتيجية والتنسيق وطرق توجيه تلك المساعدة الدولية يوحي بأن ما خفي هو أعظم». تم التعهد في المؤتمر بمساعدة دولية قصيرة الأمد بقيمة «٥.٣» مليار دولار، حيث قدمت الولايات المتحدة فقط «١.١٥» مليار دولار، وأقل من «١.٧» مليار دولار من الاتحاد الأوروبي ولدرجة أقل من فنزويلا بمبلغ «١.٣» مليار دولار. والتعهد الأمريكي لمساعدة الدولة التي خربتها بشكل كبير نتيجة للسيطرة الاستعمارية لأكثر من قرن، بما فيه الاحتلال العسكري المتكرر، لا يساوي إلا جزءاً يسيراً مقارنة مع الكمية المخصصة لإنقاذ وول ستريت.

وفي استجابتها للكارثة المدمرة قامت إدارة اوباما في كانون الثاني، بإرسال خفر السواحل والسفن البحرية للقيام بدورية في المياه حول هاييتي، ولحماية اللاجئين لإيجاد ملاذ آمن من الكارثة في الولايات المتحدة. وتلا ذلك احتلال عسكري ضخم، متضمناً أكثر من ١٢.٠٠٠ من الجنود والمارينز.

أحكمت الولايات المتحدة قبضتها على مطار «بور أو برنس»، ومنعت لأيام دخول المعونات الغذائية، والمياه، ورجال المساعدات الطبية للمدينة بحجة شدة قوة الزلزال، بينما كان يسمح بنشر قواتها العسكرية في البلاد.

إن هدف واشنطن الأهم كان قمع أي اضطراب شعبي يظهر بسبب الكارثة، والاستفادة من المأساة لنهب البلاد.

وبالنتيجة، مات الآلاف دون سبب، إما دفنوا تحت الأنقاض، أو ماتوا بسبب إصاباتهم التي لم تجر معالجتها. وبعد أكثر من شهرين، اجتمع «الأعيان» في نيويورك، وناقشوا خططهم «لإعادة أعمار» هاييتي. أكثر من مليون من السكان الهاييتيين خسروا منازلهم، وذهبوا يصارعون من أجل البقاء في خيم مؤقتة منثورة في معسكرات ملوثة، دون مجاري صحية أو حتى أدنى الأشكال من الخدمات الأولية.

واستمرت القوات العسكرية الأمريكية في السيطرة على المطار وبقيت فرقة عسكرية كبيرة في البلاد.

ونشرت نيويورك تايمز في ٢٧ آذار، أن معظم أموال المساعدة التي قدمت لهاييتي، قد انتهى بها المطاف بيد النخبة الحاكمة الصغيرة جداً، والتي تنعم بالترف، بينما ٨٠٪ من السكان يعيشون بمستوى دخل أقل من ٢ دولار يومياً. وقد استشهدت «التايمز» بتعليق من احد القاطنين في الخيام المنصوبة في منطقة Pétionville الراقية بأن « الأغنياء يحتاجون أحياناً للمرور فوق أجسادنا حتى يصلوا إلى داخل مطاعمهم الفارهة».

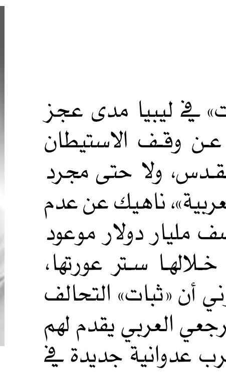
وكانت هيلاري كلينتون متيقنة من خطر انفجار اجتماعي بين الجماهير الهاييتية المضطهدة، عندما صرحت في مؤتمر الدول المانحة: «التحديات التي عصفت بهاييتي يمكن ان تنفجر، وأن يكون لها بعد عالمي». واستمرت كلينتون بالقول، كما كان الزلزال، يجب الإصرار على إنقاذ هاييتي من خلال جلب الرأسمال الخاص، والأمريكي بالدرجة الأولى، بالترويج لإمكانية الربح من الاستثمار في هاييتي لوجود العمالة الرخيصة، وقالت بأنها تعمل على إزالة الحواجز الجمركية لاستيراد الملابس الهايتية إلى أمريكا. هذه الملابس المنتجة من قبل عمال يكسبون أقل من «٣» دولار في اليوم.

وإشارة لتعليقاته المقدمة للمؤتمر عن المأساة الإنسانية والاجتماعية ببعض مقارنات في التاريخ الحديث– الذي ساهم بإملاء شروطه كرئيس– تكلم كلينتون كما لو انه يناقش في اندماج الشركات أو إنشاء صندوق وقائي جديد قائلاً: «سأعمل لمدة ثمانية عشر شهراً القادمة، وسأحاول الاتصال مع قوى داخلية وخارجية بالطريقة التي تزيد من مساهمة وتأثير كل الممثلين في دعم هاييتي لتخفيض كلف الصفقات التجارية والخلافات».

بالإضافة للسيطرة على أكثر شركات المنتجة للثياب، يبدو أن العامل الرئيسي لخطة «إعادة الأعمار» المعروضة من الرئيس الهاييتي «بريفال» بمباركة أمريكية، هو التركيز على نقل العمال الفقراء من بور أو برنس إلى المناطق الريفية البعيدة. وهذا يخدم بشكل مضاعف حيث يسمح بحرية أكبر للرساميل وتكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ويقسم الطبقة العاملة على أمل تفريق قوتها السياسية والاجتماعية المحتملة. ■■

«إسرائيل» تبحث عن حرب..!

◄ حمزة منذر



بعدما أظهرت «قمة سرت» في ليبيا مدى عجز النظام الرسمي العربي عن وقف الاستيطان اليهودي الزاحف في القدس، ولا حتى مجرد التهديد بسحب «المبادرة العربية»، ناهيك عن عدم تقديم دولار واحد من نصف مليار دولار موعود للمقدسيين حاولت من خلالها ستر عورتها، أدرك قادة الكيان الصهيوني أن «ثبات» التحالف الامبريالي– الصهيوني والرجعي العربي يقدم لهم إغراءً قوياً للبحث عن حرب عدوانية جديدة في المنطقة تعيد من خلالها الاعتبار لنظرية الردع الإسرائيلية التي تزعزعت بعد حربي تموز وغزة الفاشلتين.

إن المتتبع لتصريحات قادة الكيان عشية وبعد انتهاء «القمة» يدرك أن حكومة الاحتلال برؤوسها الثلاثة (نتنياهو، باراك، ليبرمان) تعتبر نفسها «قادرة» على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة لجهة تغيير الواقع الإقليمي لمصلحتها اعتماداً على المعطيات التالية:

● لدى الكيان فائض عسكري جديد أمنته واشنطن في أعقاب الفشل في حربي تموز وغزة، يضاف إلى ذلك محاولة الاستفادة من المناورات العسكرية الواسعة والمتعددة، الأمريكية– الإسرائيلية في العامين الأخيرين والتي استخدمت فيها أكثر المعدات العسكرية تطوراً.

● تكرار التعهدات الأمريكية الرسمية (أوباما، بايدن، كلينتون) بالتزام الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن الأمريكي.

● عجز القيادة الفلسطينية الرسمية في رام الله عن أية مقاومة، ومن أي نوع للضغوط الأمريكية– الإسرائيلية الرامية إلى قبول تلك السلطة باستمرار الانخراط في المساومة والتنازلات المتتالية على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. لذلك نلاحظ عودة الحديث الإسرائيلي عن شن الحرب على غزة مجدداً، طالما أن دول الاعتلال العربي تغض الطرف عن الحصار وبعضها يشارك في تشديده على القطاع وسكانه.

● تبرع دول الاعتلال العربي بتعظيم «الخطر الإيراني» بالتوازي والتقاطع مع الموقف الأمريكي– الإسرائيلي لكي يبرروا إدارة ظهرهم لفلسطين وعداءهم الصريح لخيار المقاومة والممانعة وبالتالي تشديد القبضة على شعوبهم ومنعها بالحديد والنار من الانخراط في خيار المقاومة. وهنا أصبح واضحاً أن صمود المقاومة في لبنان وفلسطين يأكل من رصيد النظام الرسمي العربي ويحطم هيبته المتداعية أمام الملأ.

● يضيق التحالف الامبريالي الصهيوني ذرعاً بتنامي الموقف التركي المناهض للكيان الصهيوني ومشاريعه التوسعية والعدوانية ومخاطرها على أمن المنطقة واستقرارها ووحدة أراضي دولها. لذلك يعتقد قادة الكيان بأن «حرباً ناجحة» ضد محور المقاومة والممانعة في المنطقة ستوقف من اندفاعة الموقف التركي نحو هذا المحور إضافة إلى احتمالات التغير المضاد في الداخل التركي نفسه.

● إن الصيغة التي أعلنت في العقيدة النووية الأمريكية الجديدة والتي تستثني إيران وكوريا الديمقراطية من الاستخدام الأمريكي للسلاح النووي ضد الدول التي لا تملكه، توسع هامش المناورة أمام الكيان الصهيوني والاستمرار بالتهديد والتصعيد العسكري في المنطقة، وخصوصاً ضد إيران وسورية ولبنان وفلسطين.

ويبدو أن قادة التحالف الإمبريالي– الصهيوني– الرجعي العربي، لم يقتنعوا بعد أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد الذي يرسم مسار الأحداث في المنطقة، كما كانت عليه الحال منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، وحتى عام ٢٠٠٣ تاريخ احتلال العراق..

فالأزمة الرأسمالية العالمية، وفي الداخل الأمريكي خصوصاً، والتي سرعت من شن الحروب في الخارج كمخرج من المأزق، تتعمق الآن أكثر من أي وقت مضى، كما أن تعثّر المشروع الأمريكي– الأطلسي في أفغانستان والعراق، وفشل محاولات احتواء إيران بالترغيب والترهيب، كل ذلك لن يفاقم من الأزمة الرأسمالية العالمية فقط، بل سيجعل من هزيمة التحالف الأمريكي– الصهيوني عسكرياً أمراً واقعياً أمام حالة النهوض الشعبي العالمي ضد الإمبريالية العالمية وعميلتها «إسرائيل الصهيونية»، خصوصاً بعد أن تحول خيار المقاومة إلى الشعار الأكثر تداولاً على ألسنة الشعوب من أمريكا اللاتينية إلى شعوب هذا الشرق العظيم.

وبالعودة إلى احتمال إقدام قادة الكيان الصهيوني على شن حرب عدوانية جديدة في المنطقة، نؤكد أن رهان تل أبيب على دول الاعتلال العربي في تهيئة المناخ للانتصار في الحرب القادمة، سيكون رهاناً فاشلاً أكثر مما كان إبان حرب تموز عام ٢٠٠٦، لأن شرعية دول الاعتلال العربي تتهاوى، وتتعاظم حالة التناقض بينها وبين شعوب منطقتنا وطنياً واجتماعياً وعلى كل الصعد. كما أن تزايد تبعية النظام الرسمي العربي للتحالف الإمبريالي– الصهيوني، وتزايد عدائه للمقاومة سيقصّر من آجال وجوده على الخريطة السياسية.

h.monther@kassioun.org

«جدار مصر الفولاذي» في أخطر مراحله

كشفت مصادر أمنية أن السلطات المصرية رفعت من وتيرة العمل في بناء «الجدار الفولاذي» على الحدود مع قطاع غزة الذي تقيمه مصر على طول حدودها مع الأراضي الفلسطينية جنوب القطاع في محاولة منها كما تقول لمنع عمليات التهريب عبر الأنفاق الأرضية.

ووفقا لتلك المصادر فقد اقتربت أعمال البناء من منطقة صلاح الدين، ذات الكثافة السكانية العالية، والتي خضعت لعمليات مسح سكاني، وحصر للمباني، تمهيداً لإجلاء الأهالي من المساكن المتاخمة للشريط الحدودي، وتعويضهم بأراض بديلة.

وأشارت مصادر أن الشرطة المصرية كثفت من حواجزها في الطرقات المؤدية إلى مدينة رفح المصرية الأمر الذي أدى إلى شلل في حركة نقل البضائع عبر الأنفاق، فيما أكد شهود عيان أن السلطات المصرية قامت بتفجير أعداد كبيرة من الأنفاق في حين أدى بناء الجدار الفولاذي «تحت إشراف أمريكي فرنسي» إلى تدمير عدد كبير منها. وكشفت المصادر أن هناك تضييقاً كبيراً على حركة الأنفاق من جراء إغلاق عدد كبير منها من الجانب المصري حيث كان يوجد قرابة ١٤٠٠ نفق إلى وقت قريب لم يتبق منها الآن إلا ٤٠٠ نفق بفعل عمليات التفجير والجدار الفولاذي.

وتتوقع مصادر أمنية أن تكون المنطقة المتبقية في قرب بوابة صلاح الدين هي من «أكثر المناطق ازدحاماً» بالأنفاق، مما استدعى وجوداً أمنياً مكثفاً، ومنعاً للشاحنات المحملة بالبضائع من الوصول إليها».

وقال مصدر أمني فلسطيني لصحيفة «القدس» إن سلطات الأمن المصرية شرعت منذ نحو عشرة أيام في إقامة الجدار في الناحية الغربية من بوابة صلاح الدين في مدينة رفح وصولاً إلى



منطقة «البراهمة» وهي المنطقة المكتظة بأنفاق التهريب.

وقال عدد من أصحاب الأنفاق للصحيفة الفلسطينية إنهم «بدأوا يشعرون بخطر تشييد الجدار، رغم أن تأثيراته لم تظهر بعد».

وقال بعضهم أن الأمور «ستصبح صعبة للغاية بعد الانتهاء من بناء الجدار» موضحين أن «الصعوبات الآن تكمن في إيصال البضائع إلى الأنفاق على الجانب المصري للحدود، إذ يضيق الأمن المصري الخناق على عملنا إلى أبعد الحدود».

وبحسب المصدر الأمني فإن السلطات المصرية لم تعمد إلى إدخال الألواح الفولاذية بصورة كاملة إلى باطن الأرض في هذه المرحلة، الأمر الذي يبرر استمرار عمل الأنفاق حتى الآن، لافتاً إلى استخدام تربة رملية ذات مسامات واسعة بجانب الألواح الفولاذية بهدف ضخ المياه فيها لتتسبب بانهيار الأنفاق. ■■

صفقة روسية ـ فنزويلية بعشرين مليار دولار

في زيارة خاطفة لكاراكاس دامت ساعات قليلة، وقع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز على اتفاقيات للتعاون العسكري والاقتصادي بإجمالي ٢٠ مليار دولار، وذلك بحضور رئيس بوليفيا ايفو موراليس الذي أعرب عن اهتمامه بالتفاوض مع موسكو على صفقات أسلحة ومشاركة في استغلال الغاز والنفط في بلاده.

زيارة بوتين في الثاني من نيسان أبريل لكاراكاس هي الثانية من نوعها لأمريكا الجنوبية منذ عام ٢٠٠٤، حين شارك كرئيس لروسيا في منتدى التعاون الاقتصادي بين المنطقة ودول آسيا/المحيط الهادي الذي انعقد في تشيلي، وتوقف أيضاً في بيرو والبرازيل.

أما زيارته الأخيرة لكاراكاس فتمثل استمراراً لمسار طويل من التعاون بين روسيا وفنزويلا على مدى عقد كامل، قام الرئيس تشافيز خلاله بثمان زيارات لموسكو، وصرح خلال استقباله بوتين إن بين روسيا وفنزويلا «تبنيان معادلة جديدة تدور حول محور الدفاع والتعاون التقني- العسكري».

وركزت أكبر اتفاقية على النفط وعلى تأسيس شركة مختلطة بين مؤسسة النفط الفنزويلية بنسبة ٦٠ في المائة، والعملاق الروسي «روزنيفت» والشركات الروسية الخاصة Gazprom, TNK-BP, Surgutneftgaz بنسبة ٤٠ في المائة المتبقية.

وستتولى الشركة المختلطة استغلال النفط والغاز في إقليم «اورينوكو» جنوب شرق فنزويلا الذي يقدر إنه يأوي أكبر احتياطي في العالم من النفط الثقيل، وذلك لإنتاج ٤٥٠.٠٠٠ برميلا من النفط يومياً، يقدر أن ترتفع إلى ٥٠.٠٠٠ برميل بحلول نهاية العام الجاري، وباستثمارات تتراوح بين ١٨.٠٠٠ و ٢٠.٠٠٠ مليون دولار.



وتحدث تشافيز عن مساعي التعاون مع روسيا في قطاعات الفضاء والطاقة النووية، وقال عن هذه الأخيرة إن الأمر «لا يتعلق ببناء قنبلة نووية، وإنما بالتأهب لمرحلة ما بعد النفط في البلاد».

أما بوتين فقد أعلن عقب عودته من فنزويلا إلى بلاده ربما تبيع أسلحة لكاراكاس بقيمة خمسة مليارات دولار في حين ذكرت وكالة الإعلام الروسية أن بوتين قال إن الرقم يشمل ٢.٢ مليار دولار في شكل خطوط ائتمان للأسلحة الروسية التي تسلمها تشافيز خلال زيارته الثامنة لموسكو في أيلول وشملت دبابات من طراز تي–٧٢ ونظام الصواريخ المضادة للطائرات المتطور اس–٣٠٠.

وسبق لفنزويلا أن اشترت من روسيا منذ عام ٢٠٠٥ مقاتلات ومروحيات من طراز سوخوي، و«ميغ ١٧ و ٣٥»، وبنادق كلاشنكوف مع اتفاق على إنشاء مصنع لإنتاجها وإنتاج ذخيرتها في فنزويلا، بقيمة إجمالية قدرها ٤.٠٠٠ مليون دولار.

أما بوليفيا، فقد تفاوض رئيسها ايفو موراليس على قروض لشراء طائرة رئاسية ومروحيات وعتاد حربي من روسيا. ■■

قاسيون - العدد 448 السبت 10 نيسان 2010

إيكولوجيا ماركس: تنمية إنسانية مستدامة منسجمة مع الطبيعة

◄ ترجمة وإعداد: موفق إسماعيل

وصلت العلاقة القائمة بين الكائن البشري وكوكب الأرض إلى لحظة انعطاف يتهدد فيها وجود البيئة البشرية برمتها، فإما أن تكون آمالنا بمستقبل هذه العلاقة ثورية، وإما أن يتلاشى المستقبل كما تتلاشى سرابات الأوهام.

ولعل الماركسية هي أفضل من قدم مقاربة موضوعية للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، وهو ما تؤكد عليه معظم المؤلفات الإيكولوجية الحديثة، وآخرها كتاب «إيكولوجيا ماركس» لبروفيسور علم الاجتماع في جامعة أوريغون «جون بيلامي فوستر»، وهو صاحب الكتاب الشهير «الثورة الإيكولوجية»..

الماركسيون والإيكولوجيون..

يقول فوستر: أعتقد أنه من المهم لحظ أن الماركسيين والإيكولوجيين ليسوا جماعتين متعارضتين كلياً. بالطبع وُجد حمر مناهضون للإيكولوجية، وخضر معادون للماركسية، ولكن كثيراً ما اتفقت الجماعتان، فالعديد من الاشتراكيين كانوا بيئيين، وكثير من البيئيين كانوا اشتراكيين. وفي الواقع، من المنطقي أن تخلص الماركسية والإيكولوجيا إلى الاستنتاجات نفسها، قديماً وحديثاً. فقد كان الهدف، بالنسبة لماركس، الوصول إلى مجتمع تنتظم فيه العلاقة الحيوية بين الإنسانية والطبيعة (أي الإنتاج)، وتنضبط عقلانياً على يد المنتجين الأحرار مجتمعين. لذلك، بعد أن كان العنوان الأولي للكتاب المشار إليه «ماركس والإيكولوجيا»، قمت بتعديله إلى «إيكولوجيا ماركس»، ليعكس بشكل أدق، عمق إدراك ماركس للقضايا الإيكولوجية.

أعتقد أن المقاربة الماركسية النقدية، تقتضي رؤية العالم من زاوية إيكولوجية، فيما المقاربة الإيكولوجية النقدية تتطلب جذوراً معادية للرأسمالية، وتوجهاً اشتراكياً أصيلاً (أي ماركسياً)، خاصة في عصرنا الحالي. أما فيما يتعلق بالعمل المشترك الممكن قيامه بين الماركسيين والإيكولوجيين، فأعتقد أنه يتركز في مجالَيّ تكريس العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة لإنقاذ البشرية وكوكب الأرض. مع العلم أن تحقيق واحد منها دون الآخر غير ممكن، وكذلك يستحيل تحقيق كليهما في ظل النظام الحالي السائد.

وأرى أن أقوى الأصوات المعبرة عن العلاقات الإيكولوجية في عالمنا المعاصر هو صوت إيفو موراليس، الاشتراكي (سليل سكان أمريكا الأصليين)، رئيس بوليفيا. وكذلك يحضرني هنا قول فيديل كاسترو، بعد مؤتمر التغير المناخي الفاشل في كوبنهاغن: كنا نعتقد سابقاً أننا نناضل من أجل تحديد معالم مجتمع المستقبل، ولكننا اكتشفنا مؤخراً أننا نصارع من أجل البقاء فقط. لقد وصلنا إلى مرحلة يحدد فيها الماديون التاريخيون حاجات البشر الإيكولوجية.

الحل الوحيد لإنقاذ البيئة يكمن في إزالة الرأسمالية، واستبدالها بمجتمع حر يديره المنتجون المتشاركون.. فالمشكلة البيئية في تسارع وتفاقم شديدين..

النضال الحقيقي في سبيل إيجاد مجتمع جديد متناغم مع الطبيعة يتطلب مقاومة إيجابية فعالة وتنظيماً سياسياً: أي ثورة مباشرة على علاقات الإنتاج القائمة.

تحديات التغير المناخي.. و«البروليتاريا البيئية»

أزمة الكوكب الإيكولوجية الأشمل، هي أعظم تهديد مادي واجهته الحضارة الإنسانية. وسوف نشهد زوال الأرض ككوكب مأهول بمختلف أنواع الأحياء ما لم نغير السلوك ونعكس الدورة. ولكنه يبدو أمراً مجرداً، لا يشعر به الناس لأن أثره لا ينعكس عليهم بشكل ثابت التواتر في الظروف المناخية اليومية، ولا حتى الفصلية. رغم أن تغير المناخ ليس مشكلة تنشأ بتدرج بطيء، بل تسرع بالوصول إلى ذراها المتنوعة، محدثة تغييرات لا رجعة عنها، ولا يمكن إلغاؤها. وفيما الزمن يسبق الناس، يتطلب فهم أبعاد المشكلة قدراً من التثقف والمعرفة.

وبينما تقوم حفنة من ناكري الاحتباس الحراري النافذين، الذين تم تفنيد كل مزاعمهم العلموية ودحضها مراراً وتكراراً، بتضليل الناس، لا يملك العلماء المجمعون تماماً على واقعية الخطر المحدق خطوط تواصل مباشرة مع الناس. ونظراً لقوة الطبقة الرأسمالية، التي تعتبر كل فعل رام إلى تفادي المشكلة خطراً مباشراً على أرباحها، يتم تضخيم آراء ناكري التغير المناخي وتكرار عرضها في وسائل إعلام الشركات العملاقة السائدة. وبالتالي تُرك الناس العاديين نهباً للتشكيك وعدم اليقين، إضافة إلى غرقهم في مشاكل حياتية أخرى تبدو أكثر إلحاحاً بالنسبة لهم كالركود الاقتصادي، والانكماش الحاد القائم، وآثار السياسات النيوليبرالية التدميرية. فالعمال منشغلون بتردي مستوى معيشتهم وقلقون على أعمالهم، مع ارتفاع أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل. لذلك، يصعب التركيز على أمر مجرّد غير محسوس وضبابي مثل موضوع تغير المناخ.

إذا كنا نتوقع في هذه المنطقة ثورة جماعية شاملة من تحت، فأعتقد أنها لن تنطلق من مركز العالم الرأسمالي بل من محيطه. يتحدث توينبي، في دراساته التاريخية، عن بروليتاريا داخلية وأخرى خارجية (طرفية). أي كما في الثورة ضد الرأسمالية عموماً، تلعب دور القيادة فيما يتعلق بالتغير المناخي، البروليتاريا الخارجية المتوضعة في محيط عالم الاقتصاد الرأسمالي. وقد أشرت في كتاباتي الأخيرة إلى إمكانية نشوء «بروليتاريا بيئية»، تتحدد هوية نضالاتها من خلال تحسين الظروف البيئية، لا الظروف الاقتصادية وحدها، حيث يعيش أولئك الأكثر تعرضاً للقهر والقمع في بلدان العالم الثالث ويشكلون غالبية سكانه.

ويبرز هذا بشكل واضح في المناطق التي يُلحظ فيها ارتفاع مناسيب مياه البحر، في دلتا غانغ – براهمابوترا في بنغلادش والهند، وفي السهول الخصبة المنخفضة في المحيط الهندي وبحر الصين، مثل كيرالا في الهند، وتايلند وفييتنام وإندونيسيا. وفي بعض المناطق، مثل دلتا بيرل ريفر في الصين، حيث تلتقي التنمية السريعة مع أشد التناقضات الطبقية (كمنطقة غوانغ دونغ الصناعية الممتدة من شينجن إلى غوانغجو). أي من الممكن أن يتشابك شكلا النضال الطبقي والبيئي عالمياً، هذا عدا عن ظهور العديد من المؤشرات على تبدل الأسس المادية للصراع الاجتماعي، وبروز قضايا أعم، مثل حروب المياه والكوكا والنفط في بوليفيا، التي أوصلت إلى سدة الحكم حركة سياسية اشتراكية، أساسها سكان البلد الأصليون.

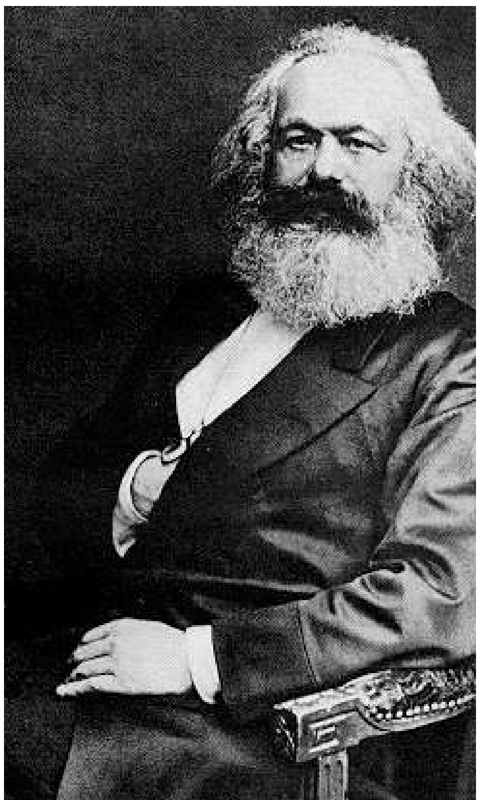
وحتى في مركز النظام الرأسمالي (البروليتاريا الداخلية)، يستمر تصاعد نضال البيئيين، خاصة حركة «العدالة المناخية» شبابية الطابع. ورغم عدم وجود ملامح ثورة من القاعدة العمالية في الوقت الحاضر، ورغم أن الحركة العمالية تبدو ساكنة في الولايات المتحدة خصوصاً، في ظل تردي الظروف الاقتصادية (والبيئية)، لدينا آمل بأن النضالات الاجتماعية الأساس، العمالية – البيئية سترسم إحداثيات جديدة لعملية التغيير. ولدينا أمل بظهور ما يشبه البروليتاريا البيئية في المركز أيضاً. وإذا ما قرأ المرء المؤلفات الكلاسيكية مثل تحليل أنغلز لظروف الطبقة العاملة في إنكلترا، يتوصل إلى إدراك أهمية النضال البيئي لتركيب الطبقة العاملة الإنكليزية في تلك الحقبة التاريخية.

والحقيقة أنه عندما يتعلق الأمر بالتناقضات مزدوجة الطابع الناتجة عن فشل النظام الاقتصادي والبيئي، فالاشتراكيون وحدهم القادرون على الجمع بين هاتين الموضوعتين بشكل فعال. الماديون التاريخيون وحدهم يجسدون نظرية – ممارسة وعي أنهما ليستا موضوعتين منفصلتين، وأن لهما أساساً واحداً في النمط الرأسمالي للإنتاج. وأعتقد أننا نشهد تقارب الرؤى الاشتراكية والايكولوجية للمستقبل، أكثر فأكثر، باتجاه ثوري غير مسبوق. لكننا لسنا متهورين في تفاؤلنا، فالأمر يتطلب التنظيم، علاوة على جسامة الأخطار المحدقة، كازدهار بيئة الفاشية، وتكتيكات الإعاقة والتعطيل التي تمارسها السلطات، ويمكنها أن تدمر «الطبقات المقاومة تدميراً شاملاً».

العدالة البيئية والطبقة العاملة

أحد أول الأعمال المتعلقة بموضوعة العدالة البيئية، كان وصف أنغلز لحالة الطبقة العاملة الإنكليزية، حيث سلط الضوء على ظروف حياة الطبقة العاملة المليئة بالتعرض للسموم، بكل ما يعنيه ذلك من عواقب صحية، ومنبهاً إلى أثر هذه الظروف على الاصطفاف الطبقي وتركيبة المدن. فالعدالة البيئية تتضمن أيضاً شروط السلامة الصحية والأمان في المصانع، بمعنى أوسع من فهمها السائد، أي بما يشمل حتى طول مدة يوم العمل، كثافة العمل الساعيّ وشدته... الخ. كل هذه الموضوعات كانت جزءاً من نضال الطبقة العاملة منذ البدايات.

وحدها الحركة النقابية الممثلة لأرباب العمل، بانفصالها عن قضايا الطبقة العاملة الأخرى في ظل النواظم التشريعية–السياسية الرأسمالية المعاصرة، تتحمل مسؤولية دفع الناس نحو الاعتقاد بأن الحركة العمالية خصوصاً، والصراع الطبقي عموماً، يقتصران على قضايا معينة، بعيداً عن العدالة البيئية



التي تعتبر مقياساً حقيقياً لمدى تأثير الظلم على الناس في مختلف ميادين الحياة.

طبعاً، ترتبط النظرة إلى اللاعدالة البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية بالعرقية أكثر من ارتباطها بالطبقية، نظراً إلى أن الظلم البيئي الأكبر يقع على أفراد ومجتمعات الخاضعين للتمييز العرقي. فالتخلص من النفايات السامة، كما هو معروف، يتم في مناطق تواجد الملونين. ولذلك ينساق بعض الناس وراء الاعتقاد الخاطئ بأن هذه القضية عرقية المحتوى، وليست طبقية. وبالتالي إذا كانت المشكلة تؤثر على حياة الأمريكيين، هنوداً وسوداً ولاتينيين وآسيويين، فهي ليست قضية طبقية! وهذا يحمل في طياته، بشكل من الأشكال، إقراراً ضمنياً بأن الطبقة العاملة بيضاء! ولكن بالطبع تتشكل الطبقة العاملة في الولايات المتحدة من سواد ما يُدعى «الأقليات العرقية». ولا معنى للقول إن الطبقة العاملة بيضاء، حسب المفهوم الشائع (وكل ما تعلمنا إياه تلك الدراسات المبيَّضة عن «البياض» بحاجة إلى تمحيص وتدقيق). أي أن العدالة البيئية موضوعة طبقية وعرقية (وجندرية أيضاً) تطرح مهام وقضايا لا تقوى على معالجتها أية حركة عمالية معاصرة، «تجميعية» الطابع ومحافظة على التقسيمات العرقية، في حين تستطيع تناولها أية حركة طبقية–عمالية اشتراكية ببساطة.

الصناعات الملوِّثة

الحل الوحيد لإنقاذ البيئة يكمن في إزالة الرأسمالية، واستبدالها بمجتمع حر يديره المنتجون المتشاركون. ولكن علينا أن نعترف بحقيقة تسارع تفاقم المشكلة البيئية، بما فيها التغير المناخي، إلى درجة أنها أصبحت مسألة فناء الإنسانية أو بقائها على الأرض، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم أنواع الأحياء. الزمن المتاح لنا للتصرف، إذا كنا نريد منع وصول التدهور البيئي إلى نقطة اللا عودة، زمن جيل واحد تقريباً ننجز من خلاله تغيير السلوك كلياً. هذا على الأقل ما يمليه علينا العلم حالياً.

في ظل هذه الظروف والأوضاع، نحتاج إلىَ معالجة جذرية على المدى القصير، وثورة إيكولوجية على المدى الأطول. وعلى الأولى أن تمهد ظروف قيام الثانية. وتتطلب المعالجة القصيرة المدى، حسب قناعتي، فرض ضريبة الكربون تصاعدياً على «رأس النبعة»، كما طرحها «جيمس هانسن»، وإحالة عائداتها المحسوبة شهرياً لمصلحة الناس. كي نضمن تحميل المراكز المنتجة للكربون مسؤولية دفع أعلى الضرائب مباشرة (وهم الأغنياء غالباً)، ونضمن كذلك توزيع العائدات الضريبية على غالبية الناس وانتفاعهم منها، نظراً إلى أنهم الطرف الأقل مساهمة في التلوث بما لا يقاس. ولا يجوز أن يتحكم بالعائدات المخصصة للناس لا رأس المال ولا الحكومات التي يهيمن عليها رأس المال.

ولا شك في صعوبة تطبيق مثل هذا الإجراء في مجتمع كمجتمعنا. لكنه إجراء يتزايد أنصاره وينتشر بقدر ما يرتفع مستوى إدراك الناس لفاعليته، سواء من ناحية إنقاذ كوكب الأرض (من خلال رفع أسعار الكربون)، أو من ناحية إنقاذ الناس الغارقين في قاع المجتمع، واستفادتهم من العائدات.

وفي الواقع، يفرض علينا العيش في مجتمع رأسمالي التحكم بالملوثات من خلال رفع أسعار إنتاجها، كوسيلة رئيسية. ولكن هذا لا يعني عدم اللجوء إلى أشكال أخرى من التشريعات السياسية المباشرة. فنحن بحاجة، مثلاً، إلى حظر بناء المنشآت التي تعتمد على إحراق الفحم طالما أن تكنولوجيا العزل غير موجودة بعد، علاوة على ضرورة منهجة التخلص من المنشآت المماثلة القائمة. وفي كافة الأحوال، يتطلب إنجاز كل هذا، بالمستوى المطلوب، ثورة إيكولوجية شاملة على كيفية إنتاجنا واستهلاكنا، ويرتبط بكيفية إدارة مجتمعنا وتنظيمه.

الحل الشامل

إذاً، لا يوجد حل جماعي شامل ضمن النظام القائم، ولسوف ينبثق المجتمع الجديد من رحم المجتمع القديم، وقد تطرقت بالتفصيل إلى مسألة العلاقة بين النظام الرأسمالي والبيئة، في مقالات سابقة، كانت فكرتها الرئيسية، التي تحتاج إلى تطوير بالطبع، هي أن نظام حكم رأس المال هو نظام القيمة المتنامية. فبقاء الرأسمالية واستمرارها مرهونان بما تقتضيه من إدامة النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال. ويمكن لمثل هذا النظام أن ينجح في تحفيز الإنتاج والتنمية الاقتصادية، إلى حد ما، لكنه في الوقت ذاته، نظام شديد الاستغلالية يؤدي إلى تدمير ظروف بيئة الوجود. بينما الحل الوحيد إيكولوجياً واجتماعياً يكمن في إقامة مجتمع لا يعتمد على التراكم والنمو الاقتصادي بل يركز على تنمية إنسانية مستدامة.

في هذا السياق، لا يهم على أي معيار نستند لعصرنة الرأسمالية إيكولوجياً، طالما أن النظام يفرض نمواً متزايداً مع كل إعادة روتينية للإنتاج. فربما يكون مفيداً أن نستعيض عن وسائل النقل الخاصة بالعامة، ونستخدم وسائل الطاقة المتجددة، وأن نتبنى معايير بيئية أشمل، غير أن كل هذا، بحد ذاته، محكوم بتحقيق التراكم، هدف النظام القائم. من الهام، مثلاً، الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، لكنه يتطلب نظاماً يستخدمها إلى حد معين يضمن ديمومة تجددها، رأس المال يحطم هذا الشرط.

ولا يعني هذا الكلام أن نتخلى عن تشجيع الحلول الاجتماعية، الشاملة، العامة. وإنما إدراك أن ثبات سيرنا في هذا الاتجاه يعني سيرنا ضد منطق النظام السائد، مما يتطلب وجود تنظيم راديكالي. ما نتحدث عنه ونحاول إيجاده، جزئياً فقط، ضمن الرأسمالية هو البنية التحتية لمجتمع مغاير نوعياً. يمكن تحقيق بعض الأهداف بالضغط من تحت، طالما أنها لا تصطدم بالدافع المحرك للنظام، أي التراكم. لكن عندما يتهدد التراكم ذاته، يلجأ رأس المال إلى الهجوم، وغالباً تتكسر الانتصارات الصغيرة التي سبق إحرازها. الحل الوحيد (ولم يعد الأمر يتعلق بالعدالة وحدها بل بالوجود ذاته) يكمن في الذهاب إلى أبعد مما يقبله النظام السائد، أي تلبية حاجات الإنسانية جمعاء بأبعد مما يسمى «نظام السوق». في هذه الحالة يمكننا التحدث، في نهاية المطاف، عن إجراء تغيير حقيقي، عن ثورة إيكولوجية واجتماعية، والتحوّل إلى مجتمع مغاير.

دور الحركات الاجتماعية

كان الاشتراكي الأمريكي «سكوت نيرينغ»، واحداً من قادة حركة الاكتفاء الذاتي والعودة إلى الأرض. لا شك أن هذا الشكل من الانفصال عن منطق النظام ونتائجه (كنوع من أنواع العيش بعيداً عن الرأسمالية) هو شكل من أشكال المقاومة السلبية (يبقى مقاومة). عبر التاريخ، في مواجهة الأنظمة القهرية، عاد الناس إلى الأرض، لحراثة حدائقهم الخاصة، إذا صح التعبير، كنوع من أنواع التعافي، أو إعادة التجمع، وإلى ما هنالك. وغدا العديد ممن ذهبوا بهذا الاتجاه رواد أنماط الزراعات البديلة، بما فيها الزراعات العضوية، والتعاونيات الزراعية. ويتعين علينا عدم الاستخفاف بما يمكن أن تحرزه هذه النشاطات من ناحية ابتكار بدائل ضرورية لتنمية المجتمع الجديد، خلال مختلف مراحل تطور النظام الرأسمالي القائم.

لكن النضال الحقيقي في سبيل إبداع المجتمع الجديد يتطلب مقاومة إيجابية فعالة وتنظيماً سياسياً: ثورة مباشرة على علاقات الإنتاج القائمة. فالقوى والمقدرات الجديدة التي تم اكتسابها في فترة الجزر والارتداد يجب أن تصبح مكوناً من مكونات مقاومة فعالة. أما التفكير بإمكانية الانسحاب من رأسمالية معولمة والانفصال الكلي عنها فهو محض خيال ووهم. ومن المثير ذكر كيف دمج سكوت نيرينغ ذاته بين الشكلين، الاكتفاء الذاتي مع المقاومة المستمرة الفعالة، كيف أمسك بطرفي الخيط. اليوم نحن أحوج إلى الناس النشطين الفاعلين في مقاومتهم. وكلما كانوا قادرين على عملية الدمج بين مختلف أشكال تحرير أنفسهم من القفص، كانت النتائج أفضل.

الرأسمالية موجودة من أجل التراكم. إنها نظام «النمو أو الموت»، بمقاييس متعاظمة كوكبياً. عندما يتوقف النمو الاقتصادي، خاصة نمو الأرباح، يدخل النظام في أزمة كأزمته الحالية، مما يؤدي إلى بطالة شاملة.

نحن أحوج إلى بنية اقتصادية تركز على إنتاج الكفاية، لا أكثر. فإذا تم الانتقال من الفردية التملكية إلى الجماعية – الإنسانية اللاتملكية، يمكن أن يترافق التخفيض الاقتصادي العام عالمياً، خاصة في البلدان الغنية، مع تقدم التنمية البشرية المستدامة، مُحسّناً الظروف المحيطة بوجود البشرية. ولكن هذا كله يتطلب اقتصاداً اشتراكياً يجعله ممكن التحقيق.

يحضرني تحذير ماركس في «رأس المال» من خطأ محاولة رسم مخطط مسبق عن المجتمع الاشتراكي المستقبلي، وهذا يشمل القضايا البيئية. وقد أوضح بول بوركيت، في مقال ألمعي كتبه في عام ٢٠٠٥، بعنوان «رؤية ماركس للتنمية الإنسانية المستدامة»، نظرة ماركس للشيوعية كنظام تنمية بشرية مستدامة نوعي، وبهذا المعنى فقط يمكننا إدراك مفهوم ماركس عن قيام المنتجين الأحرار المتشاركين بتنظيم علاقتهم الحيوية مع الطبيعة.

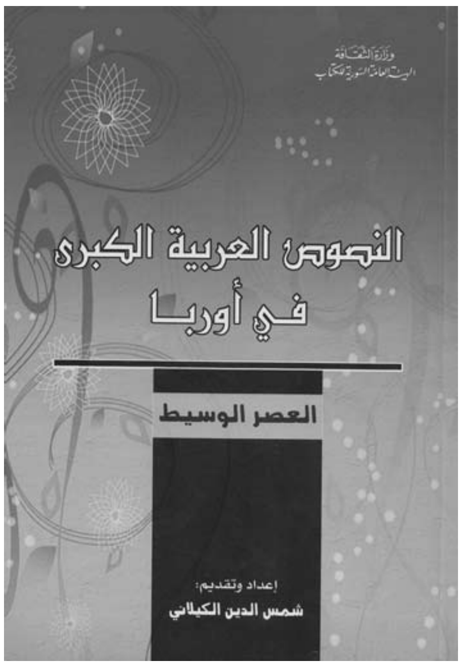
فحسب ماركس، تتكون الاشتراكية من: ١- الملكية الاجتماعية. ٢- تنظيم الإنتاج من قبل العمال. ٣- تلبية حاجات المجتمع. ويمكننا، برأيي، أن نشتق اعتماداً على ماركس «مثلث الأساس الإيكولوجي» الذي ينقل النضال إلى مستوى أعمق. ويمكن تحديده كالتالي: ١- الاستفادة الاجتماعية من الطبيعة، لا امتلاكها. ٢- تنظيم المنتجين المتشاركين العقلاني للعلاقة الحيوية بين الإنسان والطبيعة. ٣- تلبية حاجات المجتمع، سواء الأجيال الحالية منه أو اللاحقة.

النُّصوصُ العربية الكُبرى في أوروبا:

في توثيق «الاستغراب» الإسلامي

◄ محمد سامي الكيال

هل نستطيع من خلال التنقيب في الأرشيف الكتابي الذي خلفه لنا الجغرافيون والرحالة والمغامرون المسلمون في العصور الوسطى استخلاص مفهوم ما عن «استغراب» إسلامي يحمل عناصر نظرة متكاملة عن «الآخر» الغربي؟ أو بالأصح، هل يمكننا أن نجد في ذلك الأرشيف المكتوب بالعربية مكونات «جغرافيا تخيلية» تضع الآخر في موقع معرفي- تخيلي مستمد من تصور متبلور عن «الذات» الإسلامية؟ هذا ما يحاول الباحث شمس الدين الكيلاني الإجابة عنه في كتابه «النصوص العربية الكبرى في أوروبا» الصادر عن «الهيئة العامة السورية للكتّاب» من خلال استحضار ما كتبه عدد من الكتّاب المسلمين عن أوروبا العصور الوسطى، وجمع مختارات دالة منه بين دفتي كتاب واحد، في محاولة رائدة في مجالها، وإن كان ينقصها التأسيس المفاهيمي المكثف، والقدرة على طرح الأسئلة الأكثر حساسية مع تقديم مقاربات شافية للإجابة عنها.



فبعد تكاثر التحديدات والمفردات المتعلقة بـ«الهوية» و«الأنا» و«الآخر»، وتزايد الاهتمام بقراءة الموروث الغربي الاستشراقي بكل ما قدمه من تنميطات واختزالات لصورتـ«نا»، بما يتفق مع متطلبات العقل الغربي في الإخضاع المعرفي... بعد كل هذا بات البحث عن صورة محلية للذات والآخر أنتجها عقلنا الإسلامي (قبل أن نصبح «شرقيين») ضرورة ملحة بالنسبة للبعض لتقديم إجابات عن الأسئلة الكبرى التي يطرحها علينا العصر. ولعل هذا هو الهم الذي انطلق منه الكيلاني في إعداد كتابه، وإن لم يشر إلى ذلك بوضوح، فإلى أية درجة نجح في إيجاد تلك الصورة المفقودة؟

يبدأ الباحث بتقديم تصورات مختصرة للأطر المرجعية للمعرفة العربية عن أوروبا، فيرى أنها تقوم أساساً على المعيارين الديني والحضاري، فالإسلام بتحديداته أعطى معايير واضحة للنظرة إلى الآخر، في حين أدى تطور السياق الحضاري الإسلامي إلى إكساب المسلمين مفاهيم حضارية لتقييم الآخر على أساس مدى ارتقائه في سلم «العمران»، وفق المصطلح العربي الإسلامي القديم. هكذا كانت «الملة» و«العمران» محددين أساسيين لتصور إسلامي واضح عن الذات... ذات تقبل التعددية والتنوع في داخلها، ولا تقيم حواجز نهائية مع الآخر الذي هو مشروع محتمل للإدماج في هذه الذات التعددية، فمفهوم السيطرة والإخضاع الإسلامي لا يقوم على محو الآخر أو استلابه، بقدر ما يقوم على إدماجه في بنية حضارية قابلة للتوسع والإغناء بحكم منطقها التأسيسي نفسه، فهذه الحضارة التي ارتبطت بدولة توسعية فاتحة كانت تغتني ثقافياً مع كل فتح جديد، وكانت قادرة على استيعاب كل مؤثر خارجي بفضل تنوعها الذي ارتبط بالتنوع الجغرافي والثقافي والإنساني الكبير الذي حوته دولتها العظمى... فإذا كان الآخر يرفض دخول «ملتنا» فيمكننا أن نتسامح مع «ملته» بشروط، كما يمكننا أن نستفيد من «عمرانه» لتطوير «عمراننا».

إذا كان تحديد مفهوم الذات الإسلامية ممكناً، فإن الوصول إلى مفهوم واضح لـ«استغراب» إسلامي يبدو أكثر صعوبة وتعقيداً، فلا يمكننا بشكل ميكانيكي أن نركب على تصور الذات الذي حددناه تصوراً مفترضاً للآخر، ولدى تفحص النصوص «الاستغرابية» التي اختارها الكاتب نجد أن النظرة إلى الآخر لدى المسلمين قد اختلفت بحسب مدى قرب أو بعد هذا الآخر عن «ديار الإسلام»، والعلاقات التي قامت بينه وبين المسلمين سلماً وحرباً، فالنصوص المسلية التي كتبها ابن فضلان مثلاً عن شعوب الشمال البعيد تختلف جوهرياً عن التقرير الذي كتبه هارون بن يحيى عن سفارته إلى القسطنطينية عاصمة «الروم»، والمعلومات التي أوردها يحيى بن حسن البكري (الغزال) عن مهمته في بلاد الروم نجد فيها من الدقة والصرامة ما لا نجده في المغامرات الشيقة التي دونها الغزال نفسه عن زيارته لبلاد النورمانديين البعيدة.

هنا نجد تصورين عن الآخر: الآخر النقيض الذي ينتصب بمواجه ديار الإسلام ويناصبها العداء الشديد، والآخر البعيد الذي تصلح أخباره وغرائبه لجلسات التسلية والأنس، وقد رسم المسلمون للأول صورة متخيلة تظهره نقيضاً نصرانياً مناهضاً لتطلعات الإسلام العالمية، وإن كان هذا لم يمنعهم من التلميح عن إعجابهم المبطن بهذا العدو الصامد العنيد، وتقديرهم لعمرانه وثقافته، هكذا تظهر لنا القسطنطينية وعموم بلاد الروم (البيزنطيين) بلاداً عامرة بالكنائس الكبرى التي لا يمكن إحصاء عددها، يحكمها قيصر عظيم، ويتميز رجالها بشدة البأس والشجاعة... إنها صورة متخيلة لا تستهدف إخضاع العدو أو تنميطه معرفياً بقدر ما تسعى إلى تقريبه إلى مدارك المسلمين بوصفه «النقيض» بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ في المتخيل الإسلامي... أما الآخر البعيد فهو «المختلف» البربري، القصي عن أسباب الحضارة والعمران، والذي لا تصلح أخباره إلا للفصول الهامشية الملحقة بكتب الجغرافيا العامة، أو مادة للنوادر الطريفة التي يسعى الرحالة والمغامرون إلى جمعها في مدوناتهم.

لا يمكننا إذاً أن نتحدث عن «غرب» مختزل ومنمط شبيه بـ«الشرق» الذي قدمه لنا المستشرقون، ولا عن خصائص جوهرية ثابتة لهذا الغرب، فالمسلمون لم يشكلوا تقليداً معرفياً ثابتاً عن أوروبا تدعمه أوليات خطاب متماسك، ومؤسسات بحثية مترسخة لا يستطيع أي كاتب تجاوز سلطتها الضاغطة، وحتى بعد الغزو الصليبي للمشرق (وهو النقطة التي يتخذها الكيلاني لتقسيم مختاراته إلى نصوص ما قبل الغزو الصليبي، ونصوص ما بعده) لم يراكم المسلمون مثل ذلك التقليد المعرفي، فلم تختلف صورة «الفرنجة» كثيراً عن صورة «الروم» وإن استجد عليها الكثير من الكراهية والاشمئزاز نتيجة لجرائم الصليبيين الكبرى بحق المسلمين (وهذه الصورة التي يختلط فيها الإعجاب بالكراهية نجدها بوضوح لدى أسامة بن منقذ حاكم شيزر الذي كان على اتصال وثيق بالصليبيين).

احتل «الاستغراب» الإسلامي إذاً مواقع هامشية في منظومة المعرفة الإسلامية، ولا يمكن مقارنته بأي حال من الأحوال بالاستشراق الغربي الحديث، فهو لم يتحول إلى مؤسسة معرفية مترسخة مرتبطة عضوياً بطموحات السيطرة والهيمنة، وفي أحسن الأحوال يمكن مقارنته بالتصورات عن الشرقيين و«البرابرة» التي نجدها في تاريخ هيرودوت أو مسرحية «الفُرس» لأسخيلوس، ولذلك لا يمكن التأسيس عليه لصياغة نظرتنا المعاصرة عن الذات و«الآخر» (في حال كنا من أنصار تأسيس نظرة مضادة للنظرة الاستشراقية) كما فعل رفاعة الطهطاوي رائد النهضة العربية في كتاب «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» عندما قال: «رأيت في الغرب إسلاماً ولم أر مسلمين، ورأيت في الشرق مسلمين ولم أر إسلاماً»!!

■

ربما ..!

فلسطين التي في خاطري ودمي

س: ما الوطن؟

ج: لا أعرف!

س: أخشى أنك لا تريد أن تعرف!!

ج: عندما يكون السؤال بمثل هذه الفداحة فليكن الجواب، لاجواباً.. فليكن غيبوبة وعي طويلةً.. فكيف تسأل، ثم كيف لي أجيب على ما لمْ يسبق لكلينا أن عرفه؟؟

❖❖❖

... لم يعرف شعب معنى الوطن مثلنا، ذلك أننا، ببساطة لم نعرف الوطن!! نحن الفلسطينيين لسنا إلا قتلى المكان. ألم يسمنا ناجي العلي مرة هكذا؟.. لكن فلسطين، بعمر نكباتها الطويل، تحولت كثيراً على أرض الواقع، فيما حافظت على شكلها الأسطوري في الذاكرة المتوارثة جيلاً فجيلاً.. فلو ألقينا نظرة إلى واقع شبابها الموزعين داخلها وخارجها، بين من عاشوا فكرة الوطن-المكان كما تناقلوها بالوراثة حيث كانت تكتسي معاني جديدة في كل دورة، لكن هذا الوطن- الحلم لا مكان له خارج المخيلة، لا حاضن يحمله إلى التحقق.. وبين من عاشوا فيه دون حياة لأنّ الحياة نفسها صودرت بين الحصار والحصار، وتحوّل بفعل الاحتلال إلى جحيم مطوّب، سنرى أن هناك انكساراً كبيراً طال المعنى، بين شتات ظل يشتت أكثر وأكثر مع الحلم المشتت، وبين داخل تخلخلت فيه المعاني، خصوصاً مع استعار حمى «المنظمات الدولية غير الحكومية» في ظل غياب المشروع الوطني والانقسام على الذات والواقع. أظن أن حربنا الأولى يجب أن تكون على هذه التشظيات حتى يعود لفلسطين معناها، وحتى يعود للمعنى ألقه.

❖❖❖

س: الذين يتحدثون عن أوطان بنوها لهم الحق، هم بنوا أوطاناً كانوا فيها.. أنت لا تزال قيد الإنشاء.. هل تنكر؟

ج: أقرأ الأمر على الشكل التالي: وطننا الذي فينا هو من قام بالبناء، بنانا أولاً، بدأت العملية بصناعة الشعب، ولا تزال الماكينة دائرةً، حتى نكون شعباً بمستوى صناعة الأرض؛ أي استعادتها.

❖❖❖

فلسطين التي فينا لا تشبه أياً من التشكيلات الزائفة القائمة الآن، أو حتى تلك التي يخطط لها مخاتير «سلطة الحكم الذاتي». فلسطيننا التي نريدها واقعية لا نرضى لها أن تكون أقل من مستوى الحلم.

■ رائد وحش

raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

لي.. كما هو لك



صدرت عن دار «الطليعة الجديدة» مجموعة للشاعر حمد مزهر بعنوان «لي.. كما هو لك» وقد ضمت قصائد نثرية متميزة يتماهى فيها العام مع الخاص مع الذاتي بصورة كبيرة، لكن دون أن يخل ذلك بالمستوى العالي لوفائها للجماليات الفنية خصوصاً لجهة الاهتمام بالمشهد بشفافية وحساسية خاصة. من المجموعة نقتطف: «أيقظني، على النافذة/ نقر خفيف/ فرع/ من ياسمينة الجيران/ يداعب قلبي/ بلى../ بلى../ ثمة طيف أخضر/ في هذا الكون/ غير المعدني الذي يملؤنا».

تاريخ الإذاعة الفلسطينية



الإذاعة الفلسطينية أسسها الانكليز الحكام المنتدبون على فلسطين سنة ١٩٣٦ لاستمالة العرب الفلسطينيين، لشعورهم أن العرب بدؤوا بكره الإنكليز، ورغبة في تهدئة الخواطر وتحويل الجماهير التي كانت تناضل للحفاظ على عروبة فلسطين، وتطالب بمنع الهجرة اليهودية إليها، وإيقاف بيع الأراضي وتمليكها لليهود.

يروي نصري الجوزي في هذا الكتاب تاريخ الإذاعة ومن عمل بها من الأدباء والإعلاميين، وكيفية انتقال الحراك السياسي إلى أروقة الإذاعة.

الكتاب الصادر عن «الهيئة العامة السورية للكتاب» كتاب توثيقي يحوي معلومات هامة، ولا يخلو من أمتاع..

■

أكره الألوان الفاقعة!!

عندما تتحرر لغة الطفولة من قيودها



«رسالتنا لن تصل بالبريد، إنما الهواء هو ساعي البريد. رأى أشياء وأشياء،؛ منها فرحة ومنها محزنة. رأى الأمل لكنه تخيله موضوعاً في كؤوس مرمية على الطرقات وهو يطير فوق يافا وحيفا وأريحا»

بعيداً عن سلطة المؤسسات المستقرة ولغتها المترسخة التي «رُبيّ» آلاف الأطفال على إعادة إنتاجها في كتاباتهم، بدأنا نشهد ظهور عدد من المشاريع الرائدة التي تحاول تحرير لغة الطفولة من أسر خطابات «الكبار»، ولعل الكلمات المقتبسة أعلاه من مقدمة كتاب «أكره اللون الأحمر»، هي بادرة مبشرة لظهور كتابة طفولية عربية مغايرة لما راكمته آلاف مواضيع الإنشاء التي اضطر أطفالنا إلى كتابتها طيلة العقود الماضية.

في هذا الكتاب نجد مجموعة من النصوص التي كتبها الأطفال ضمن ورشة عمل «رسالة إلى غزة» التي أقامتها «جمعية قوس قزح» و«مكتبة الأطفال العمومية» في اللاذقية، وعن غزة وفلسطين قال هؤلاء الأطفال كلمتهم غير خجلين من «سذاجتها»، فقدموا لنا تعبيراً جديداً عن «القضية» يقرِّبها من روح الطفولة، ويساهم في تجديد أسلوبنا في التعاطي معها، وهو ما أعيا أكثر كتابنا تمرداً وتجديداً بعد أن اصطدموا بسماكة القشرة التي غطت قضايانا بفعل عشرات الخطابات والشعارات التي تراكمت عليها.

فلنقرأ على سبيل المثال ما كتبته الطفلة ندى سليمان (٧ سنوات) في رسالتها الموجهة إلى «أطفال العدو»: «هل ترون كيف فعل أهلكم؟!... سأساعدكم لأنكم تحتاجون لمساعدة كي لا يقضي عليكم أهلكم. قوموا بالخطة: أولاً تتسلون وتأخذون المال. وبعدها تركبون القطار إلى الخارج ثم تذهبون إلى سورية في اللاذقية، ضاحية تشرين عند الغابة. يكون هناك بيتي، كي تلعبوا معي. أرجو أن تفعلوا ما قلت لكم، وإلا ستعيشون حياة بائسة إلى الأبد». أو ما كتبته الطفلة نفسها إلى الحكام العرب: «سأسألك لأول مرة سؤالاً يختصُّ بك: لماذا لا تبقى مبتسماً؟ إن كنت تريد أن تبقى مبتسماً، طر في الهواء كي تأتي إلي أحكي لك كل النكت الطريفة التي تضحك كل الحكام وليس أنت فقط»!!!

لو قدَّمت هذه العبقرية الصغيرة كتاباتها في أي مدرسة من مدارسنا لنالت درجة الصفر، واتهمت بالفشل في كتابة مواضيع الإنشاء، والركاكة في التعبير، هذا إذا لم تعاقب بشدة على «سخافتها» و«كسلها»!! أما نحن الذين ندعي قدرتنا الخارقة في التلاعب بالكلمات والتمرد على السائد، فما زال يلزمنا الكثير الكثير لنقدم عن قضايانا مقاربات بهذه اللغة الطازجة والتجديدية، مما يدفعنا للتساؤل: هل بقي لدينا ما نراهن عليه سوى هذه اللغة الطفولية المتحررة من قيودها؟! وهل ستستطيع هذه اللغة يوماً دكَّ البنى المتحجرة التي طال تسلطها علينا؟!

■ م.س.ك

«فرقة الرقة» في عمل جديد: توثيق الفلكلور فنياً



منذ ١٩٦٩ إلى الآن، يرقص تاريخ الفرات مع فرقة «الرقة للفنون الشعبية» وتستعيد منطقة الجزيرة السورية فنّها الماضي، في الفن الحديث الذي قدمته الفرقة لسورية والعالم. اليوم تجهّز لعمل «بنيّة العربان» الذي كتبه الشاعر اللبناني طلال حيدر، ولحّنه الموسيقي شربل روحانا، و«العمل يتحدث عن المرأة الفراتية ودورها في المجتمع» بحسب مغنية الفرقة رنيم العساف.

«استوحى الرحابنة، وزكي ناصيف، وفيلمون وهبي من الفرقة بعض فنهم، بل ثمة أغان لفيروز آتية من تراث الرقة، وفرقتها»، هذا ما أكده مؤسس الفرقة إسماعيل العجيلي لنشرة سورية.

تعاقب على الفرقة منذ تأسيسها عام ١٩٦٩، حتى اليوم، أربعة أجيال من الشبان والفتيات، والكثير من المبدعين، إذ كتب لها الأديب السوري الراحل عبد السلام العجيلي مجموعة أعمال مسرحية، وكتب لها أيضا الشاعر اللبناني طلال حيدر، والشاعر السوري محمود الذخيرة، ولحن لها مجموعة ملحنين منهم زكي ناصيف، وشربل روحانا. ويمكن القول إنها استمرت بفضل جهود شخصية، بدأت بعشرين راقصا وراقصة، وكانت عروضها الفنية الأولى محصورة ضمن نطاق مدينة الرقة، إلى أن أتيح لها الظهور لأول مرّة خارج الرقة في «مهرجان دير الزور»، ومن ثم خرجت إلى المهرجانات العالمية لتمثل الفن السوري.

يقول الأديب الراحل د.عبد السلام العجيلي، عن هذه الفرقة: «لم يضع أفرادها في بالهم أن يحترفوا الفن، أتوا من مدارسهم مدفوعين بحبهم للموسيقى والرقص والغناء، ليتابعوا تمارينهم القاسية، والمستمرة بإدارة هذا الفنان العصامي المبتل في محراب الفن، إسماعيل العجيلي».

اتخذت فرقة الرقة منذ بداياتها أسلوباً واحداً في العمل، يعتمد على جمع وتوثيق التراث الشعبي المغنى استنادا إلى الذاكرة، ومعالجة اللحن وضبط قواعده الموسيقية، بالإضافة إلى معالجة النص واستبدال تعابيره القديمة بما هو رائج، أو معاصر. فقدمت كل عروضها الغنائية معتمدة أيضا رقصات فراتية. فمثلاً تمثل حركات لوحة «يا نوق سيري» حركة سير النوق، ولوحة «يا دلو.. يا دلو» تستمد حركاتها من النسوة خلال الطحن بواسطة حجر الرحى، أو حركتهن وهن يفركن الشعيرية. بالإضافة إلى الموسيقى والغناء والرقص، تحرص الفرقة على توثيق الزي الشعبي في المنطقة، بحيث تشكل اللوحات الغنائية وثيقة فولكلورية متكاملة. سجلت أغلب أعمال الفرقة الغنائية، في الإذاعة والتلفزيون السوريين، وعبرت إلبحر الأبيض المتوسط لتصل إلى القارة الأوروبية، فعرضت أعمالها على مسارح لندن وباريس وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال واليونان...

يؤكد إسماعيل العجيلي أنه يأخذ الرقصة القديمة ويجري عليها تعديلات دون أن يقوم بتشويهها «فالفلكلور أمر صعب ومعقد في معظم الأحيان وغالبا ما أفتش عن الأماكن الأصلية لتواجد الرقصات والأغاني ومن ثم أقوم باستقائها، كما أعتمد على حفظة هذا الفلكلور من كبار السن الذين بلغوا الثمانين فما فوق. أسجل حكاياتهم وأقوم بتقديمها كمسرح فلكلوري في كل سنة». البحث عن التراث يتعدى الرقة عند العجيلي، لذلك يسافر إلى جميع المدن السورية، وأحيانا يتجاوزها إلى لبنان لدراسة الفلكلور.

LOL - وحاجة الجمهور إلى التفاهة

◄ **نبيل محمد**

لم يكن من أهداف برنامج «LOL» الذي أطلق منذ عدة أشهر على فضائية «OTV» تحريك قاع ما، أو إثارة قضية سياسية أو دينية أو إعلامية معينة، إلا أن الظروف وحركة البرنامج جعلت منه في مقدمة البرامج المثيرة للجدل، على صعيد الإعلام العربي، بل أصبح مسألة جدلية يتم نقاشها على مختلف الشاشات الفضائية العربية، مع العلم أن مضمونه أتفه من أن يشكل قضية ما.

ببساطة يعمل البرنامج على تقديم «النكت» التي يتناقلها الشارع، والتي يحمل بعضها طابع الخصوصية بفضل المكنون الجنسي أو الديني أو السياسي لها، ويعمل البرنامج على تعميم حالة النكتة وجعلها مادة إعلامية خفيفة، تجذب المشاهد لا بفعل مضمون هذه المادة، بقدر ما هو هروب من سلطة شاشة الدم والإزعاج اليومي والمادة ثقيلة الظل على ذهن وروح المشاهد، ليتجه الجمهور إلى ما هو خفيف لا يستدعي استخدام الحواس الخمس في تلقيه والحصول على المتعة اللحظية لا أكثر، بالإضافة إلى الوجوه «خفيفة الدم» أو «السكسي» التي يستضيفها البرنامج لتحمل مع مقدمي البرنامج مهمة تقديم النكتة بصيغة مثيرة وحركية، إلا أن تصاعد حدة «الفلتان» في النكت وصل أوجه في سهرة رأس السنة، بمقدار لم يستطع رجال السياسة والإعلام التغاضي عنه، خاصة عند التطرق بالنكتة إلى الشخصيات الدينية على لسان مقدمي الحلقة والضيوف إيلي أيوب، مي سحاب، مما أثار قضية البرنامج كمادة إعلامية، وجعله موضوعاً للنقاش في أعلى المستويات السياسية والإعلامية في لبنان، وهذا أسهم من حيث لا يدري القائمون عليه في تسويق البرنامج، خاصة بعد مناقشته في برامج اجتماعية وسياسية مهمة مثل «للنشر» على فضائية «الجديد»، ومن ثم عملت فضائية «OTV» على تسويق برنامجها من خلال الدفاع عنه واستضافة الوجوه الإعلامية للحديث عنه، جاذبة بذلك الكثير من المعلنين لتقديم سلعهم من خلال ساعات بث هذا البرنامج الطويلة مساء كل أحد، ليصبح أيضا بفعل هذا الجدل مقدما البرنامج من الوجوه الإعلامية المهمة والمكررة في مختلف البرامج، مع العلم أن قدراتهما الإعلامية لا تتجاوز طرح نكتة والتصفيق لها.

وبعد تمعن بقية الفضائيات بالضجة التي أثارها هذا البرنامج تم تقديم النسخ المعدلة عنه، مثل برنامج «كلمنجي» على فضائية LBC، وبرنامج «أهضم شي» على فضائية MTV، لتستمر من خلال هذه البرامج محاولة تتفيه قيمة المادة الإعلامية، وتسخيف ساعات البث التلفزيوني لإيصال مادة مضحكة ومضحكة فقط، إلا أن هذه اللاقيمة التي نراها بشكل مباشر قديمة الحضور على شاشاتنا بصور مختلفة وإنما غير مباشرة، تظهر من خلال الكليب والبرنامج المنوع والإعلان وحتى بعض البرامج السياسية التي تدّعي أنها هادفة، إلا أن LOL وسواء كان لهم زمام المبادرة في طرح مادة لا جدوى تذكر منها، لكنها في النهاية واضحة ومباشرة تتجاوز صفاقة بعض البرامج واستخفافها بالجمهور ومحاولة تمرير اللاقيمة بشكل غير مباشر، لذا فمن الواجب وضع إشارات الاستفهام منذ زمن طويل أمام الكثير من برامجنا قبل أن نستهدف نكتة تتم تلاوتها أمام الكاميرا.

البوـ بو السوري

◄ **منار ديب**

كلمة bobo اختصار للكلمتين الفرنسيتين برجوازي وبوهيمي، وهو تعبير يقصد به أفراد الطبقات العليا الذين يتبنون سلوكيات شعبية وغرائبية في العلاقات والمأكل والملبس يمارسون فيها خروجا عن المألوف أو مألوف طبقتهم أو المتوقع منهم اجتماعيا، وبعيدا عن التعريفات الدقيقة إن وجدت أو التقريبية، ولأننا معنيون بطرح هذا المفهوم إن قبلنا به كمفهوم على مستوى محلي، فإن البوبو السوري يملك مواصفات خاصة إنه واحد من الناس (المستريحين) ماديا والذي يرغب بطرح نفسه كشخصية إبداعية أو عبثية بممارسته لنشاط فني على سبيل الهواية مع افتقاده للموهبة في الغالب، أو بإقحام نفسه في أوساط المبدعين من خلال الصداقات أو تولي مواقع إدارية شكلية.

تراهم في البارات والمراقص يعرفون الجميع، لا تستطيع أن تحدد لهم عمرا ولا مهنة كهول بالجينز برفقة صبايا بالتنانير الواسعة والأقراط الملونة والمشغولات الشرقية، يسافرون في مهمات عجيبة، لهم أصدقاء في الخارج عرب وغربيون يرطنون بلغات أجنبية، بعضهم متعلم تعليما رفيعا لكنه لا يعمل فيما تعلمه هو على الأغلب يتسلى تأتي الفرص إلى حجره، يحصل على تمويل من هنا تمويل من هناك، يعرف أسماء بعض الكتب، يثرثر بأسماء فنانين وكتاب، يحب الحياة الاجتماعية والأكل والجنس، يمخر بسيارته الفارهة الحي النظيف الذي يقيم فيه وحيدا يتحدث عن الصعوبات، يبدل الشريك كل سنة، ينتقد السلطة ويلعب مع أبنائها ويتبرع لفلسطين ومرضى السرطان.

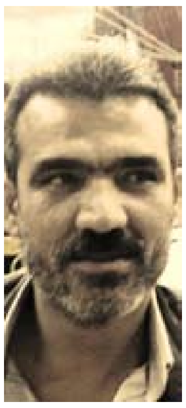
يوم الأرض في صالة «الشعب»



أقام الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين معرضه السنوي في الذكرى الرابعة والثلاثين ليوم الأرض في صالة الشعب بدمشق وقد افتتح يوم الثلاثاء الماضي ٣٠ آذار، بمشاركة ٤٨ فنانا وفنانة من الفلسطينيين المقيمين في سورية حيث تنوعت التجارب والأعمال الفنية، وامتدت على مختلف الاختصاصات (تصوير- حفر- نحت..) يجمعها الموضوع والدلالة الوطنية العاكسة لتجليات وخطاب النفس الفلسطينية في التعبير عن فلسطين الأرض والحضارة والتاريخ والإنسان وفعل المقاومة، كما تحضر البيئة الفلسطينية بكل مفرداتها في موضوعات الأعمال عبر مشاهد متعددة ينتمي بعضها إلى صلب الحياة اليومية وطبيعتها، والآخر يصب في مشاهدات خاصة التقطها حس الفنان و رؤيته، بأساليب تعبيرية، أو تجريدية، أو دلالات رمزية

الفنان عماد رشدان (أمين سر فرع سورية لاتحاد الفنانين التشكيليين الفلسطينيين) قال: «إن هذا المعرض الذي اعتاد فرع سورية للاتحاد القيام به كل عام منذ إعلان يوم الأرض ١٩٨٢ هو رسالة تأكيد على التزام الفنان الفلسطيني بقضيته الوطنية، وتعبير حي عن وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية في إطار معركته النضالية، حيث يُقدم من خلال المعرض مجموعة من التجارب الفنية بأساليب مختلفة تتمحور حول الهم والموضوع الفلسطيني»، وأضاف رشدان: «اللافت المشاركة الواسعة لشريحة الفنانين الشباب، وحضورهم القوي».

بين قوسين



الفن.. عقيماً

◄ **جهاد أسعد محمد**

مر وقت طويل على بلادنا منذ توقف الفن بمعظم أقانيمه عن تقديم جديد مؤثر يلامس الوجدان العام ويرتقي بالذائقة الجمعية.. وربما أصبح من المهم أن نسأل: هل هو قحط مؤقت يطبع هذه السنين العجاف ثقافيا التي تكاد تخيّم على الشرق، أم أننا أمام مشكلة بنيوية مزمنة ترتبط بمستوى التشوه الذي طال الهوية والثقافة كما طال غيرها مع طغيان أفكار، وآثار أفكار الليبرالية الجديدة؟

مر زمان ليس ببعيد، ازدهرت فيه الفنون بأنواعها ازدهارا لافتا بحكم عوامل موضوعية مؤاتية، داخلية وخارجية، وبرزت تجارب موسيقية ومسرحية وغنائية وتشكيلية وسينمائية، انبجست من قلب مجتمعاتها، واستطاعت عموما أن تقدم مستوى عاليا من الأعمال الإبداعية المتميزة شكلاً ومضمونا، وأسست لعلاقة تبادلية وطيدة بين المبدع والمتلقي، وساهمت في ارتقاء الناس فكريا وروحيا. أما اليوم، ومع تغير تلك الظروف العامة، وانحدار معظم الفنون إلى الدرك السفلي مع استثناءات بسيطة و«مطموسة» تكاد لا تذكر، قد لا يتذكر الكثيرون آخر أغنية حديثة ناطقة بالعربية بمختلف لهجاتها، استساغتها الأذن وعلقت في الذاكرة.. آخر مسرحية جميلة عرضت على خشبات المسرح السوري وولدت انطباعات لا تنسى لدى من حضرها.. آخر فيلم سينمائي عربي أو مقطوعة موسيقية عربية أو معرض تشكيلي ترك أثرا طيبا.. رغم أن الكثير الغزير من هذه «الفنون» بتنوعها ما يزال يتكاثر بشكل سرطاني، ويهاجمنا برداءته كل لحظة بمساعدة وسائل الإعلام السمعية والبصرية، التي تناسب انتشارها وتزايدها طردا مع تزايد انحدار «الفنون» وميلها للسطحية والاستهلاك.. والمثير للريبة هنا أن مالك محطة «الدعوة»، هو على الغالب، الشخص ذاته مالك محطة «الانحلال»..

فأين تكمن المشكلة؟ هل هي في قلة أو انعدام المواهب الواعية القادرة على الإبداع والتجديد في ظل التدهور الاجتماعي – الاقتصادي المريع، أم في غياب الحواضن الرسمية وغير الرسمية الراعية والمحفزة، أم في المناخ السياسي- الثقافي العام؟؟؟

إذا افترضنا أن كل ما سبق يمكن أن يكون سببا، فما هو الحل؟

والحال كذلك، فإن هناك من بات يؤمن أن الحل يكمن بمقاطعة المنجز «العصري»، والانفتاح على القديم الجميل، لأن حصن كل منا اليوم، بمن في ذلك الدول والمجتمعات، هو الأرشيف، حصننا ونحن محاصرون بالغث الطاغي، هو سيد درويش وبيرم التونسي والرحابنة وفيروز ووديع الصافي ونصري شمس الدين وزكي ناصيف ومحمد خيري والشيخ إمام وناظم الغزالي وسعد البياتي.. أبو خليل القباني وفواز الساجر وسعد اللّه ونوس وممدوح عدوان ونهاد قلعي.. لؤي كيالي وفاتح المدرس.. إلخ.. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكنه لا يكفي بالتأكيد، لأن الاستمرار طويلاً في حالة دفاع لن يجر إلا نفاد المؤونة واليأس، ولن يؤدي إلا إلى تكريس السائد الهابط أكثر فأكثر، والمطلوب جديا هو العمل على صياغة مشروع وطني ثقافي تحرري شامل، يأخذ على عاتقه محاولة الخروج من نفق الرداءة الطويل، وهذا برسم المثقفين الوطنيين المهمشين خارج أطر المؤسسات الرسمية الغارقة بالفساد والكسل، والمحافظين في الوقت نفسه، على مسافة بعيدة عن إغراءات وفخاخ المؤسسات الدولية «غير الحكومية» وتابعيها المشرقيين من «رجال الأعمال» الأميين، أو المشبوهين، وهي أيضا برسم قوى المجتمع الحية التي تؤمن يقينا بدور الثقافة والفنون في التغيير.. وخطوة الألف ميل تبدأ بخطوة...

mjihad@kassiou.org